كمال سمين أبراهيم

الأستراتجية الصينيه في بحر الصين الجنوبي

للنشر والتوزيع

الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

كمال سمين ابراهيم

اسم الكتاب : الاستراتيجيةالصينية في بحر الصين الجنوبي

تأليف : كمال سمين ابراهيم

الطبعة الأولى 2023م -1444 هـ

الناشر: دار أيام للنشر والتوزيع

الإخراج الفني: فريق دار أيام

التنسيق الداخلي: انعام أحمد Instagram: In.Ah_7//

لا يجوز نشر اي جزء من هذا الكتاب او تخزين مادته بطريقة الاسترجاع او نقله على اي نحو او بأي طريقة كانت الكترونية او ميكانيكية او بالتصوير او بالتسجيل الا بموافقة كتابية من المؤلف او الناشر

ملاحظة: الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر الكاتب حصرًا ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

isbn: ٩٨٧٩٩٢٢٩٦٠٨٤٥

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٥٢) لسنة (٢٠٢٣)

دار ايام للنشر والتوزيع Dar-ayam

العراق / بغداد -07739451601

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 اتبعت الصين استراتيجية تسوية نزاعاتها الحدودية مع دول جوارها؛ وذلك لتقليل نزاعاتها الإقليمية والتركيز على التنمية الاقتصادية الداخلية، وبالفعل استطاعت تسوية العديد من خلافاتها، باستثناء النزاعات البحرية التي ظلت شائكة بينها وبين الدول المتنازعة معها، مما أدى إلى تطورها وأصبح لها صدى واسع على المستوى العالمي، ومن أبرز هذه النزاعات هي قضية بحر الصين الجنوبي.

يحتل بحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية كبيرة في الإدراك الاستراتيجي الصيني، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتقاد الصين أن بحر الصين الجنوبي كان تاريخياً جزءاً تابعاً لها، ومارست السيادة عليه وإنه انتزع منها بالقوة عن طريق تدخل القوى الخارجية التي سمحت للقوى الإقليمية أن يكون لها مطالب مضادة للمطالب الصينية.

ومع حلول القرن الحادي والعشرين تزايدت أهمية بحر الصين الجنوبي، وأصبح يحظى بأهمية كبيرة، يعود السبب في ذلك إلى موقعه الجغرافي المتمركز في نقطة مهمة ضمن نطاق طرق المواصلات البحرية العالمية، فضلاً عن احتوائه على مخزون مهم من موارد الطاقة، والتي تجعل من الدول المطلة عليه والمتعطشة للطاقة في سباق من أجل استغلاله، فضلاً

عن احتوائه على مصائد الأسماك والتي تُعدّ ذات قيمة غذائية مهمة لدول المنطقة، إضافة إلى الجُزر الموجودة فيه والتي تضفي عليه المزيد من الأهمية، وتجعل من الدولة التي تسيطر عليه أن تبسط نفوذها في إقليم مهم من أقاليم العالم.

وبالفعل بدأت دول كثيرة تنظر إلى هذا البحر بعين الاهتمام وتطالب به، ومن أبرز تلك المطالب هي مطالب الصين، والتي تستند على دلائل وبراهين تاريخية، تؤكد من خلالها الصين سيطرتها على هذا البحر، متبعة في ذلك العديد من الوسائل وأبرزها الوسائل العسكرية، إذ سعت جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها إلى تحديث قواتها العسكرية عموماً والقوات البحرية خصوصاً، وأصبحت تمتلك قوة بحرية متطورة، ويرجع السبب في التركيز على القوات البحرية لأهمية البحار في الإدراك الاستراتيجي الصيني، ولاسيما بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن توظيفها وسائل اقتصادية، فالنمو الاقتصادي الصيني المتسارع ساعدها في رفع مكانتها الدولية، وأصبحت ثاني اكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة، وهو ما جعلها توظف هذه القوة الاقتصادية في ربط اقتصادها بالدول المتنازعة معها، ودول منظمة الآسيان، والتي يمكن وصفها كوسيلة للضغط على الدول الأخرى، كما تمكنت الصين من توظيف وسائل سياسية ودبلوماسية بشكل جيد بما يخدم مصالحها في بحر الصين الجنوبي.

يرجع الإصرار الصيني في بحر الصين الجنوبي إلى العديد من الأسباب، إذ يشكل هذا البحر طريقاً استراتيجياً مهماً للصادرات والواردات الصينية، فضلاً عن اهتمامها بالاستكشافات الخاصة بمصادر الطاقة هناك، لكونها تعتمد اعتماداً كبيراً على الطاقة المستوردة، وهي بذلك تجد أن اقتصادها عرضة للتهديد بفعل اعتمادها الكبير على الخارج، وأن موارد الطاقة في بحر الصين الجنوبي يمكنها أن تساهم في تقليل حدة الاعتماد على الخارج، وحمايتها من أي ارتفاع مفاجئ لأسعار الطاقة التي تحدث بسبب الاضطرابات في مناطق الإنتاج.

كما إن بحر الصين الجنوبي منطقة استراتيجية مهمة بالنسبة للصين، فهي مهمة للولايات المتحدة أيضاً، وكل هذه الميزات التي يتمتع بها جعلته ساحة التنافس الاولى ما بين الولايات المتحدة والصين، ويعد هذا التنافس أحد أبرز أوجه التنافس ما بين البلدين في العالم، فلكل دولة مصالح مهمة تربطها ببحر الصين الجنوبي وتسعى إلى تحقيقها.

ومن أجل تأمين كل طرف مصالحه اتبع الطرفان الوسائل والآليات الخاصة به، فالولايات المتحدة اتبعت استراتيجية الاحتواء؛ وذلك للحد من النفوذ الصيني ببناء علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع دول المنطقة عموماً والدول المتنازعة مع الصين في بحر الصين الجنوبي خصوصاً، وبذلك انتقلت قضية بحر الصين الجنوبي من قضية خلافات حدودية ثنائية إلى قضية دولية، فالولايات المتحدة تعدّ نفسها مسؤولة عن السلام والاستقرار

العالميين، ترى في استراتيجية الصين في بحر الصين الجنوبي تهديداً لمستقبل الهيمنة العالمية للولايات المتحدة بينما ترى الصين أن الولايات المتحدة هي التي تقوض جهود السلام في بحر الصين الجنوبي بوصفها قوة خارجية تسعى للتدخل في الأمور الإقليمية لمنطقة جنوب شرق آسيا للحد من النفوذ الصيني.

إن الإدراك المتنامي لأهمية بحر الصين الجنوبي في العلاقات الدولية بوصفه ساحة تنافس بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والصين من جهة أخرى، أضاف بعداً جديداً في الاستراتيجية الصينية، وأصبح بحر الصين الجنوبي يُمثل جانباً من شرعية الحزب الشيوعي الصيني أمام الشعب، باعتبار أن واحدة من أقوى مبررات الحزب الشيوعي الصيني في الحكم، هي استعادة المكانة العالمية السابقة للصين، ومقاومة القوى الخارجية، وعدم السماح لها بالتدخل في الشؤون الصينية، وهو ما دفع إلى بروز بعض الأصوات في الداخل الصيني تدعو إلى عدم المساومة على بحر الصين الجنوبي، والدخول في حرب إذا لزم الامر على الدول المتنازعة وحتى الولايات المتحدة، ولأنّ التنافس في بحر الصين الجنوبي بين أكبر اقتصادين في النظام الدولي، وترابط اقتصادهما مع جميع اقتصاديات العالم، ومن ثَمَّ فإنّ ما يحدث في بحر الصين الجنوبي يؤثر على مصالح الدول الأخرى جميعاً، وهذا ما شغل الباحثين في شأن الدراسات الدولية، بل إن كثيراً منهم يتخوفون من أنّ زيادة الضغط على الصين في ظل تزايد قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وزيادة الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي في الإدراك الاستراتيجي

الصيني يمكن أن تصعد حدة المنافسة إلى مستوى المواجهة أو الحرب على الدول الأخرى على وفق ما يطرحونه من مبررات تعزز من حدوث مثل هذا المشهد على الرغم من وجود باحثين آخرين ينفون حدوث هكذا مواجهة في المستقبل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. بيان أهمية بحر الصين الجنوبي من ثلاث نواحٍ، (طريق تجاري دولي مهم، مصدر طاقة، ثروة سمكية).
2. دراسة مكانة بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، ومعرفة مطالب الصين في هذا البحر.
3. توضيح مصالح الصينية الحيوية في هذا البحر، والتي تُعدّ عاملاً مهماً في استمرارية الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي.
4. دراسة مقومات الصين التي تساعدها في فرض إرادتها على بحر الصين الجنوبي، وكذلك دراسة المعوقات التي تحول دون دورها، والتطرق إلى مكانة بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الأمريكية، وكذلك إلى مكانته في استراتيجيات الدول الأخرى المتنازعة مع الصين، وكيف ساهمت الاختلافات في التصورات بين البلدان إلى زيادة التوتر في المنطقة.

5. استشراف مستقبل الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي في ظل المبررات والمحددات المتاحة.

إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال الجوهري المتمثل في: (لماذا يحتل بحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية حيوية في الإدراك الاستراتيجي الصيني؟).

ومن هذا السؤال الجوهري تتفرع عدة أسئلة وتتمثل بما يأتي:

1. ماهي الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي؟
2. ماهي مطالب الصين ومصالحها في بحر الصين الجنوبي؟
3. ماهي المقومات والمعوقات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي؟
4. ماهو المشهد الأكثر ترجيحاً لمستقبل الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي؟

فرضيّة الدراسة:

يُعدّ بحر الصين الجنوبي مجالاً حيوياً ذا أهمية استراتيجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي لعدة اعتبارات مهمة ما جعله يحظى باهتمام بالغ

في الإدراك الاستراتيجي الصيني، وإذ تسعى الصين بشكل حثيث لتوطيد نفوذها فيه والسيطرة عليه.

منهجية الدراسة:

تُعرف المنهجية العلمية بانها: ((عملية تطبيق مجموعة من القواعد والخطوات المنظمة لدراسة ظاهرة أو مشكلة ما وصولاً إلى نتائج أو حلول))[1]، ولأجل إثبات فرضية ودراسة جميع جوانب الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي، اعتمدت الدراسة على منهجين، الأول: (المنهج التحليلي) من أجل دراسة الموضوع بصورة تحليلية دقيقة وتحليل طبيعة التفاعلات الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة بحر الصين الجنوبي، ودراسة وتحليل موقفها تجاه التطورات التي تحصل في بحر الصين الجنوبي، والثاني: (المنهج الاستشرافي) من خلال دراسة الاحتمالات المستقبلية للاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي.

حدود الدراسة:

تتضمن الدراسة الحدود الآتية:

---

(1) نقلاً عن: طه حميد حسن ونرجس حسين زاير، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط الأولى، دار اوما للنشر، بغداد 2015، ص 17

1. **الحدود المكانية**: تركزت الحدود المكانية للدراسة على منطقة بحر الصين الجنوبي ضمن إقليم جنوب شرق آسيا؛ كونه منطقة ذات أهمية حيوية في الاستراتيجية الصينية.

2. **الحدود الزمانية**: على الرغم من تطرق الدراسة إلى مراحل زمنية عدة، إلا أنّ الإطار الزماني للدراسة يبدأ من عام 2009 مع تولي بارك أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية وصياغته لاستراتيجية التوجه نحو آسيا وما تلى تلك الاستراتيجية من متغيرات عدة، ومع تولي (شي جين بينغ) رئاسة الصين في عام 2013 تزايد الاصرار الصيني في بحر الصين الجنوبي، وما تلاه من متغيرات إقليمية مهمة، أهمها الدعوى التي أقامتها الفلبين ضد الصين في عام 2013، مما زاد من أهمية بحر الصين الجنوبي في الإدراك الاستراتيجي الصيني، وصولاً إلى دراسة المنافسة الإقليمية والأمريكية – الصينية حتى عام 2022.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: مفاهيم الدراسة

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

التوطئة:

تغطي عالم السياسة سحابة واسعة وكثيفة من المفاهيم والمصطلحات، وقد امطر العلماء والباحثون بوابل من المعرفة العديد من المصطلحات التي اغرقوا بها القاموس السياسي، وكانت الاستراتيجية من بين تلك المفاهيم التي وقف عندها الكثير من الباحثين والدارسين ليكتشفوا أبعادها ويسلطوا الضوء على اهميتها، إذ إن غموض هذا المفهوم أذاب إمكانية الاتفاق عليه بين العلماء والباحثين، وحاول كل فريق منهم إسقاطه بارضهم لغرض الاستفادة منه في حقل تخصصهم، وكان أهل السياسة من بين أولئك الذين استقطبوا المفهوم فاستقبلوه في حقل تخصصهم ودرسوه على وفق مقاييسهم، ولهذا السبب خصص الباحث المبحث الأول من المطلب الأول من هذا الفصل لدراسة مفهوم الاستراتيجية والتعرف على مراحل تطورها واستخداماتها في علم السياسية ودلالاتها المختلفة، فضلاً عن السمات الاستراتيجية التي يفترض توفرها عند وضع الاستراتيجية، أما المطلب الثاني فيختص بتوضيح الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي، فإذا كان موضوع الدراسة عن منطقة معينة فلابد من دراسة الموقع بأبعاده الجغرافية، حيث يوضح الباحث أولاً موقع ومساحة بحر الصين الجنوبي والدول المجاورة له، إضافة إلى دراسة الجُزر الموجودة فيه، وأكثرها أهمية من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية لدول المنطقة وأكثرها نزاعًا عليها، وتكون دراسة المواقع مزودة بالخرائط لتوضيح المواقع وتسهيل الصورة عند المُتلقي، أما المبحث الثاني فيختص بدراسة الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول أهمية البحر من الناحية التجارية والذي يعد معبرًا مهماً لتجارة العالمية، أما المطلب الثاني فيتطرق إلى أهمية بحر

الصين الجنوبي كمصدر للطاقة، إذ تشير التقديرات أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على كمية لا بأس بها من الطاقة تساعد دول المنطقة على تنمية اقتصادها، أما المطلب الثالث فيتطرق إلى أهمية البحر من ناحية الثروة السمكية والتي تعد من الثروات المهمة التي تتنازع عليها دول المنطقة بشكل كبير لتلبية احتياجاتها المحلية وكذلك للأغراض التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم الدراسة

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية

أولاً: الاستراتيجية (المفهوم والسمات)

1. **مفهوم الاستراتيجية:** اقترن مصطلح الاستراتيجية مع العديد من العلوم المعرفية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية) فقد تعددت استخداماتها فشملت العديد من الميادين، وفي كل تخصص دقيق هنالك العديد من تعاريف لمفهوم الاستراتيجية مما أضاف نوعاً من التعقيد في تحديد المعنى الدقيق للإستراتيجية[1].

يرجع أصل كلمة الاستراتيجية إلى العهد الإغريقي، وكان يطلق (Strategos) على أسلوب قيادة القوات العسكرية في أثينا، وقد تطورت دلالتها تبعاً للتطور التاريخي للدول وما تلاه من تحول ملحوظ من حيث الوسائل والتقنيات والخطط العسكرية، وتعدد النظريات العسكرية وأراء القادة العسكريين[2]. والاستراتيجية (Strategy) في أصلها مشتقة من الكلمة الإغريقية (Strato)

---

(1) مجموعة مؤلفين، الاستراتيجية السياسية والعسكرية، ط بلا، ج الأول، دار طلاس، دمشق 2011، ص381

(2) محمد سبيلا ونوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، ط الأولى، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط 2017، ص38

بمعنى حشد أو جيش، ومن مشتقاتها (Stratageme) وتعني الخدعة الحربية[1]، ومن مشتقاتها أيضا (Strategos) والتي تعني القائد[2]، وعلى الرغم من أن كلمة الاستراتيجية من أصل إغريقي، الا أن مفهومها يظهر في ثقافات عديدة، وفي المراحل الزمنية كافة، ويؤشر على كيفية التعامل مع الحرب ووضع الخطط، وتنظيم الجيش بأفضل طريقة، وكل هذا يمكن العثور عليه في الكتب الحربية من أيام الصين القديمة وصولاً الى أوروبا المعاصرة فمثلاً الهجوم المعاكس، والمناورة الجانبية، وفنون الخداع كانت شائعة لدى جيوش جنكيز خان، وبليون، وشاكا ملك الزولو، حيث كانت هذه المبادئ والاستراتيجيات تشير الى نوع من الحكمة العسكرية، ومجموعة من المعايير التي يمكن أن تزيد من فرص النصر [3].

ويعود سبب تنسيب الاستراتيجية إلى الفكر العسكري وربطها بالانتصارات والاخفاقات العسكرية التي تحدث في المعارك الى كبار المنظرين الاستراتيجيين الذين عرفوها على النحو الآتي، فقد عرف (كلاوزفيتز) الاستراتيجية: ((فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول الى هدف الحرب))[4]، وعرفها (ليدل هارت):

---

(1) إدريس عطية، علم الاستراتيجية، محاضرة مطبوعة مُلقى على طلبة ليسانس مرحلة ثالثة، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2019م، ص12

(2) منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في علم الحرب من السيف والدرع الى الصاروخ والانفاق، ط الأولى، دار العربية للعلوم الناشرون، بيروت2008، ص35

(3) روبرت غرين، 33 استراتيجية للحرب، ترجمة (سامر أبو هواش)، ط الأولى، العبيكان للنشر، الرياض 2009، ص19-20

(4) كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة (سليم شاكر)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1997، ص245

((بفن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة))[1].

ويتضح من خلال التعريفات أن الاستراتيجية كانت تدل على (عملية خلق الوسائل العسكرية التي تتمكن السياسة من خلالها الحصول على أهدافها)، فالاستراتيجية عبارة عن همزة وصل بين الوسائل العسكرية والغايات السياسية، وبمعنى آخر أنها العملية التي تُترجم من خلالها القوة العسكرية الى نتائج سياسية مستهدفة، ألا أن وضع الاستراتيجية على هذا النحو بوصفها همزة وصل بين الوسائل العسكرية والغايات السياسية يبسط مفهومها[2]، ويربطها بالحروب والمعارك وتبدو الحروب وكأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق هدف الاستراتيجية، إذ إن هذه التعريفات تختزل مفهوم الاستراتيجية وتقصره على الجانب العسكري فقط، وتجعل من الاستراتيجية تعبيراً للدلالة على الوسائل العسكرية، وبالتالي فإن هذه التعريفات لا تمثل إلا جانباً واحداً من جوانب الاستراتيجية بمفهومها ومعناها الاشمل، وبسبب ادراك هذه الحقيقة حاول المعاصرون من منظري الاستراتيجية تجاوز أوجه القصور بالفهم ما الذي تعنيه الاستراتيجية ويعدّ الجنرال (اندريه بوفر) ابرز من عرف الاستراتيجية بشكل يقترب إلى ما تعنيه في حقيقتها، بأنها: ((فن استخدام القوة للوصول الى هدف السياسة)) فهو لم يربط الهدف السياسي بـ (القوة العسكرية) فقط وإنما قصد جميع العناصر التي تتشكل منها القوة، فالمقصود بالقوة

---

(1) ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة (الهيثم الايوبي)، ط الرابعة، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 2000، ص308

(2) جون ستون، الاستراتيجية العسكرية وسياسة وأسلوب الحرب، ترجمة والنشر (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط الأولى، أبو ظبي 2014، ص14

على وفق هذا التعريف جميع القدرات التي تكون بحوزة الدولة ويتم من خلالها تحقيق هدف السياسة، وهي أهداف لا تتحقق بالضرورة عن طريق القوة العسكرية، ففي أوقات السلام تكون للدولة استراتيجية معينة تسعى إلى تحقيقها، وقد تكون الوسائل العسكرية معطلة بسبب عدم الحاجة اليها، فالاستراتيجية لا تكون حاضرة في أوقات الحرب وغائبة في أوقات السلام، وإنما تكون حاضرة كصيغة ملازمة لوجود الدولة في جميع الأوقات، إلا أن وسائل تحقيقها تختلف من وقت لأخر، وعلى هذا النحو فأننا عندما نحدد هدف السياسة مع المرونة في استخدام الوسيلة فإننا نكون قد حررنا الاستراتيجية من التقيد بالوسائل العسكرية[1]، إذ تكون الغاية من وجود الاستراتيجية في التفاعلات الدولية تحديد مسار كل دولة في النظام الدولي وفقاً لدورها ومكانتها ودائرتها، إذ إن الفكر الاستراتيجي في مختلف مراحله على الرغم من تباين في آراء المفكرين والباحثين والمنظرين، أتفق الجميع أن الغاية النهائية للاستراتيجية هي تحقيق مصالح الدولة سواء عن طريق التفاهم والتعاون أو التنافر والتقاطع [2].

من هنا تتصف الاستراتيجية بمدى قدرة أية دولة على التأثير في مجريات الأحداث واستباق المشاكل، وقد تعددت حقول الاستراتيجية وإن كانت في جوهرها واحدة من حيث تحقيق الاهداف العليا للدولة، الا ان هناك العديد من

---

(1) نقلاً عن: عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، ط الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن – عمان 2004، ص16-17

(2) حازم حمد موسى، مقدمة في علم الاستراتيجية، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن –عمان 2021، ص72

الاستراتيجيات كالاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وتنقسم الاستراتيجية العسكرية بدورها الى الاستراتيجية البرية والبحرية والجوية، ويمكن تقسيم الاستراتيجية أيضاً من حيت الزمن، فقد تكون شاملة أو عامة، وقد تكون مرحلية أو محدودة، وتنقسم أيضاً من حيث الوصول الى الغايات، فهناك الاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة، ولضمان نجاح كل من هذه المستويات، على الافراد والمؤسسات المعنية العمل في إطار متناغم ومتكامل، لكي تسهم جميعاً في تحقيق الهدف العام للسياسة [1].

وفي الوقت المعاصر تعدد استخدام تعبير الاستراتيجية وشمل العديد من الميادين، وأصبحت الاستراتيجية تطلق على كل ما هو مهم وجوهري لحياة الشعوب والدول، ولهذا تسعى الدول دائماً لامتلاك كل عنصر مهم لأمنها القومي حتى إذا كانت خارج حدودها، ولو اضطرت في سبيل ذلك إلى الدخول في حروب ومواجهات عسكرية أو تحالفات مع هذا الطرف أو ذاك[2].

وبما أن موضوع دراستنا عن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جغرافية معينة، فلابد من تسليط الضوء على مفهوم الاستراتيجية من هذه الناحية، إذ أصبحت لبعض المواقع الجغرافية أهمية استراتيجية بكل صفاتها وطبيعتها ومواردها واتساعها بما يشملها من أرض وسكان وفضاء خارجي وأصبحت بعض المناطق

---

(1) عبد الحق عزوزي، مصدر سبق ذكره، ص 16

(2) عبد العزيز صقر، التحليل السياسي ومفهوم الاستراتيجية دراسة في تأصيل المفهومات والمناهج، مجلة البيان، المركز العربي للدراسات الإنسانية، السعودية، العدد 3 ،2006، ص83-84

الجغرافية تمتلك أهمية استراتيجية كبيرة لما تمتلكها من فاعلية وتأثير على الحياة الإقليمية والدولية [1].

إذ إن بعض المواقع الجغرافية تمتلك أهمية استراتيجية كبيرة لأنها تتحكم في طرق المواصلات العالمية مثلاً، أو يمكن اتخادها كقواعد لصد العدوان أو استخدامها للقيام بالهجوم في وقت الحرب، أو يمكن أن تعمل على توجيه حركة التجارة الدولية، وكمثال على الأهمية الاستراتيجية للمواقع الجغرافية، نأخذ موقع مصر وتطور أهميتها على مر العصور، فمثلاً بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح ونتيجة لسوء الأحوال السياسية في مصر آنذاك تحول جزء كبير من تجارة الشرق الى الطريق الجديد، وقلت أهمية مصر، ثم بدأت تعود هذه الأهمية بعد افتتاح قناة السويس، وكانت القناة آخر جزء في مصر انسحبت منها بريطانيا، كذلك يمكن أن نقارن موقع بريطانيا قبل اكتشاف الأمريكيتين وبعده، فقبل اكتشاف الامريكيتين كان موقعها هامشياً بالنسبة للطريق التجاري، إلا أنه حالياً من أهم الطرق الملاحية في العالم لأنه يربط بين منطقتين مهمتين هما غرب أوربا وشرق أمريكا الشمالية، ونضرب المثال أيضا على جُزر فولكلاند (Fulkland) الواقعة في جنوب المحيط الأطلسي والتي أحتلتها بريطانيا في القرن الثامن العشر، فكانت لها أهميتها الإستراتيجية لأنها تتحكم في الطريق البحري الذي يدور حول أمريكا الجنوبية، ولعبت دوراً كبيراً في صد الأسطول الألماني حتى عام 1914، إلا أن افتتاح قناة بنما قلل من أهميتها، كما ازدادت أهمية ولاية الاسكا الامريكية خلال فترة الحرب

(1) خليل حسين، الاستراتيجيا، ط الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2013، ص15-16

الباردة لقربها من الاتحاد السوفيتي وأقيمت فيها المطارات والطرق[1].

توسع مفهوم الاستراتيجية ليدخل في جميع العلوم الانسانية تقريباً، ففي مجال العلاقات الدولية يستخدم التعبير للدلالة على كيفية إدارة الصراع أو مواجهة بين قوتين متضادتين، أو كيفية استغلال كل طرف لقوته، ولعناصر ضعف خصمه لتحقيق النصر، ويستخدم بعض دارسي السياسة الدولية وصف (استراتيجي) للدلالة على العنصر أو العامل الذي يزيد قوة طرف ما في صراعه مع طرف آخر، أما علماء (الجغرافية السياسية) يستخدمون التعبير للدلالة على الصراع الذي يقوم على اعتبارات جغرافية، ويُذكر في هذا المجال نظريات (ماهان) و(ماكيندر) حيث أوجز ماكيندر الصراع الاستراتيجي في العالم بأنه صراع بين قوة البر وقوة البحر[2].

مما سبق نستنتج أن للاستراتيجية دلالات وتعريفات عديدة يرتبط معناها بالظروف الزمانية والمكانية التي قِيلت فيها، وبالأحداث التي انبثقت عنها، وبالأشخاص الذين صاغوها، وبالمدارس الفكرية التي وُلدت فيها[3]، وعلى الباحث عن المعنى الدقيق للاستراتيجية في سياق معين أن يحدد اولاً طبيعة هذا السياق ما إذا كان ينتمي إلى المجال السياسي، أو العسكري، أو الإداري، أو العلمي، أو غير

---

(1) محمد عبد الغني، الجغرافية السياسية المعاصرة، ط بلا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 2010، ص26-27

(2) مجموعة مؤلفين، الاستراتيجية السياسية والعسكرية، مصدر سبق ذكره، ص 386-387

(3) سون تزو، فن الحرب، ترجمة (علي شيري)، ط الرابعة، دار الرافدين، بيروت 2019، ص 62

ذلك من المجالات حتى يتبين المعنى المقصود من الاستراتيجية في دراسته[1].

وإن الافتراض الأساسي للاستراتيجية من منظور وطني هو أن كل دولة لها مصالح تحاول حمايتها بأفضل ما يوجد لديها من قدرات، ويتم تصنيفها ضمن عدة مصطلحات مثل: البقاء والازدهار الاقتصادي والنظام العالمي المفضل ونشر القيم الوطنية، وتُستمد المصالح من القيم الوطنية التي تلخصها هذه المصطلحات كالقيم المستخدمة في البيئة الاستراتيجية[2].

2. سمات الاستراتيجية: تتسم الاستراتيجية كمفهوم علمي بعدد من السمات يفترض توفرها عند وضع الاستراتيجية ومنها[3]:

أ. وضوح الأهداف وتكاملها: بما أن الاستراتيجية هي عملية اختيار أفضل الوسائل والوسائط من أجل تحقيق الأهداف العليا للدولة، فإن هذه الأهداف يجب أن تكون سليمة وواضحة وغير مشوشة، كما يجب أن تتسم بالاتساق المنطقي وعدم التناقض في إطار الاستراتيجية الواحدة، أو بين الاستراتيجيات المختلفة والمتعددة في إطار المجتمع ككل.

ب. واقعية الأهداف: إن اختيار الوسائل الناجحة للوصول إلى الأهداف المراد

---

(1) عبد العزيز صقر، مصدر سبق ذكره، ص 85

(2) هاري. ار. ياغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة (راجح مجرز علي)، ط الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2011، ، ص 38

(3) كرار كريم الابراهيمي، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجيات التفاوض للقوى الكبرى الصين أنموذجاً، ط الأولى، دار انكي، بغداد 2020، ص 142-143

تحقيقها يستلزم وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها، مع وجود تكافؤ بين الموارد والقدرات مع الأهداف، ويجب تحديد القدرات والإمكانيات والموارد، ومقارنة الإمكانيات بالاحتياجات، وتقييم احتمالية تحقق الأهداف المطلوبة بالإمكانيات المتاحة.

ج. **العقلانية والتخصص:** يقصد بالعقلانية في مجال الاستراتيجية هي عقلانية الاختيار بين الوسائل والاهداف أي أن عملية الاختيار بين الأساليب والوسائل المختلفة يجب أن تكون على أساس عقلاني يمكن حسابه والدفاع عنه وهو يتحدد بمدى امكانية هذه الوسائل في تحقيق الأهداف المطلوبة، ويقصد بالعقلانية أيضا الدراسة العلمية للوقائع والبدائل المختلفة والاختيار العلمي الصحيح من بين هذه البدائل وتتضمن هذه العملية معرفة واضحة بالأهداف، ودراسة الأساليب البديلة لإنجازها[1]، ومقارنة الأساليب لتحديد أسلوب واحد أو مجموعة من الأساليب، ويجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار مدى توفر (الموارد والقيود أو الفرص) بالإضافة إلى الفائدة النسبية لكل خيار (بمقارنة العلاقة بين التكاليف والفوائد)[2]، ولتحقيق ذلك يستلزم وجود معلومات كافية ودقيقة، والتي بدونها لا يمكن أن توضع الاستراتيجية بطريقة صحيحة، كما يجب أن تتم دراستها على وفق أسس علمية، تأخذ في تقديرها المناهج المستخدمة بواسطة الخبراء[3]، وهذا يعني أن صانع

(1) عبد القادر فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 25

(2) جوزيف هينروتين واخرون، حرب واستراتيجية نهوج ومفاهيم، ترجمة (أيمن منير)، ج الأول، سلسلة عالم المعرفة 470، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2019، ص 69

(3) عبد القادر فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 26

القرار يعطي ضمانا لنجاح هذه الاستراتيجية ولا تتسبب له إحراجات، فوضع الاستراتيجية عملية يقوم به الخبراء[1].

د. **الاستمرارية:** يجب على الاستراتيجية أن تتصف بالاستمرارية ايضاً، فطالما الأهداف التي تسعى إليها الدولة تتصف بالاستمرارية، لذا فإن الاستراتيجية يجب هي الأخرى أن تتصف بالاستمرارية، فالاستراتيجية لا تخاطب المشاكل اليومية، وإنما تتضمن مراحل عدة تكمل كل واحدة منها ما سبقتها، وهذا يتطلب وضوح المراحل في ذهن المفكر الاستراتيجي من ناحية، وضرورة الاستمرارية من ناحية أخرى[2].

هـ. **المرونة والالتزام:** يجب أن تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها مواجهة المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة، مثل حالات الحرب أو الكوارث الطبيعية، ويفترض أن تحدد البدائل المناسبة لمثل هذه الحالات، أما الالتزام فيعني أن الاستراتيجية تكون ملزمة للجهات التي تقوم بتنفيذها[3].

ي. **الشمولية:** بمعنى أن تكون الوسائل والأدوات المستخدمة في الوصول الى الأهداف (شاملة) أي وسائل سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ...الخ[4]، اذ أن الاستراتيجية تنطوي على تصور شمولي لهدف مراد تحقيقه بوسائل مختلفة

---

(1) كرار كريم الابراهيمي، مصدر سبق ذكره، ص 144

(2) عبد القادر فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 26

(3) مجموعة مؤلفين، الاستراتيجية السياسية والعسكرية، مصدر سبق ذكره، ص 390-391

(4) كرار كريم الابراهيمي، مصدر سبق ذكره، ص145

وهذا الهدف مرتبط بأمن الدولة وحمايتها وضمان سلامتها من أية تهديدات وتكون الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الاهداف متنوعة (سياسية واقتصادية وعسكرية وفكرية ودبلوماسية)، وتعتمد الى حشد الوسائل وتوزيع الأدوار وتهيئة البيئتين المادية والمعنوية لتحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها الاستراتيجية[1].

المطلب الثاني: بحر الصين الجنوبي (الموقع والجزر)

اولاً: الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي

يقع بحر الصين الجنوبي في جنوب الصين، ويشمل المنطقة الممتدة من (سنغافورة الى مضيق تايوان) بمساحة 3,44 مليون كم^2، ويقع بين المحيط الهادئ من الشرق والمحيط الهندي من الغرب محاط بتسع دول وهي (الصين، فيتنام، ماليزيا، تايلاند، اندونيسيا، سنغافورة، الفلبين وبروناي، كمبوديا) ويرتبط ببحر الصين الشرقي بواسطة مضيق تايوان[2]، ويفصله عن المحيط الهادئ جزر الفلبين في الشرق بينما يفصله عن المحيط الهندي أرخبيل (سوندا كبرى) في الجنوب[3].

---

(1) انور مؤمن، استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب (دراسة في الوسائل والابعاد العدلية والدبلوماسية)، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العراق، العدد 8، كانون الأول 2019، ص 8

(2) Eugene C. Lafond, South China Sea, Pacific Ocean, Encyclopedia Britannica, Central Intelligence Agency, 16 Apr 2020, At: https://www.britannica.com/place/South-China-Sea,

(3) شيوي قوانغ، جغرافيا الصين، ترجمة (محمد أبو جواد)، ط الأولى، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين 1987، ص 4

الخريطة رقم (1-1) بحر الصين الجنوبي

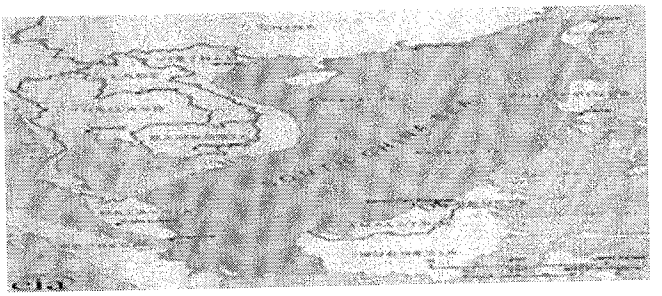

source: South China sea, U.S Energy Information Administration, Washington, P.2

ويضم بحر الصين الواسع (بحر الصين الجنوبي، والشرقي، والبحر الأصفر، وبوهاي) أكثر من 5000 جزيرة على مساحة 80,000 كم^2، وأن أكثر من 90% من هذه الجزر تقل مساحة الواحدة منها عن كم^2 واحد، ويتوزع ما بين بحر الصين الجنوبي والشرقي وبحر بوهاي وبحر الأصفر، و يوجد اكثر من 60% من هذه الجزر في بحر الصين الشرقي، و30% في بحر الصين الجنوبي و 10% في البحر الأصفر وبوهاي، كما يضم بحر الصين الجنوبي العديد من الشُعب المرجانية والحيود البحرية والجُزر الرملية يتجاوز عددها 200، وعلى الرغم من هذا التنوع إلا أنه وبصورة عامة توجد أربع مجموعات من الجُزر فقط سميت بأسماء مواقعها الجغرافية وهي: الجُزر الشرقية وتسمى (جزر دونغشا)، الجُزر الغربية وتسمى (جزر شيشا)، الجُزر الوسطى وتسمى (جزر تشونغشا)، الجزر

الجنوبية وتسمى (جزر ناشا)[1].

ثانياً: جُزر بحر الصين الجنوبي

1. **مجموعة الجُزر دونغشا:** تقع هذه المجموعة من الجُزر في القسم الشمالي من بحر الصين الجنوبي، على بعد 430 كم من تايوان، وتبلغ مساحتها حوالى 74 كم^2 ولا يتجاوز ارتفاع أعلى نقطة منها أكثر من 60 متر عن مستوى سطح البحر وتتضمن هذه المجموعة جزيرة (براتاس)، والتي تعد اكبر جزيرة في هذه المجموعة، وتابعة أدارياً لمدينة (كاوشونغ) الصينية وتوجد فيها وحدة عسكرية تابعة للجيش الصيني، وتمتاز هذه المجموعة باحتوائها على المعادن والمياه العذبة فضلا عن أنها من المناطق الملائمة لصيد الأسماك[2].
2. **مجموعة الجُزر شيشا:** وتسمى بجُزر بارسيل أيضاً، وهي تتوسط المسافة بين الساحل الجنوبي لجزيرة (هاينان) الصينية وساحل فيتنام الأوسط وتتكون من أكثر من 30 حيداً بحرياً[3]، فضلاً عن الشواطئ الرملية والشُعب المرجانية، وتمتاز بكونها تحتوي على بعض الاحتياطات من (النفط والغاز) فضلا عن احتوائها على تنوع حيواني ومصائد سمكية، والجدير بالذكر أن هذه الجُزر تعد مركز القيادة للجيش الصيني في بحر الصين الجنوبي [4].

---

(1) شيوي قوانغ، مصدر سبق ذكره، ص 4-8

(2) عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، ط الأولى، مركز الرافدين للحوار، العراق 2021، ص 92

(3) شوى قوانغ، مصدر سبق ذكره، ص 8

(4) عمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 92

3. **مجموعة الجُزر تشونغشا:** تقع هذه المجموعة وسط بحر الصين الجنوبي، وتصل مساحتها الى 5,448 كم^2، وتعد جزيرة (مكلسفيلد) التي تقع في شرق المجموعة اهم جزيرة في هذه المجموعة، وتعد موضع النزاع بين الصين والفلبين وتايوان وأن أغلب السفن التي تمر من بحر الصين الجنوبي تمر بها، فهي تشكل نطاقاً جيداً لمرور السفن[1].

4. **مجموعة الجُزر ناشا:** وتسمى بجُزر (سبراتلي) أيضاً، وتتكون من 23 جزيرة وما يقرب 400 من الجُزر الصغيرة وتقع على بعد 300 ميل بحري جنوب هونغ كونغ، و145 ميل بحري شرق ميناء (دانانج) بفيتنام، وتُعد جُزر سبراتلي من أغنى مناطق الصيد في بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن كونها تتحكم في طرق تجارية مهمة نظراً لوقوعها على خطوط الملاحة البحرية الدولية[2].

وبالرغم من النسبة القليلة لجُزر بحر الصين الجنوبي والتي تشكل نسبة (30%) مقارنة بجُزر بحر الصين الشرقي إلا إنها تتمتع بأهمية استراتيجية وجغرافية كبيرة، إذ تعد مداخل جغرافية مهمة لبحر الصين الجنوبي فإنها إذا هُدِدَت أو تعرضت لأي خطر فإن تأثيرها السلبي الناتج عن ذلك سيطال جميع الدول التي لديها مصالح اقتصادية وتجارية في هذا البحر.

---

(1) عمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 92-93

(2) نسمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص 134

الخريطة رقم (1-2) جزر بحر الصين الجنوبي

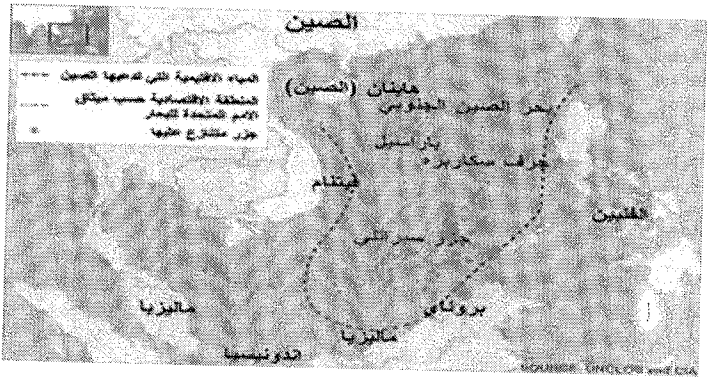

المصدر :

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/07/160712_south_china_sea_qa.amp

الخريطة رقم (1-3) جزر بحر الصين الجنوبي

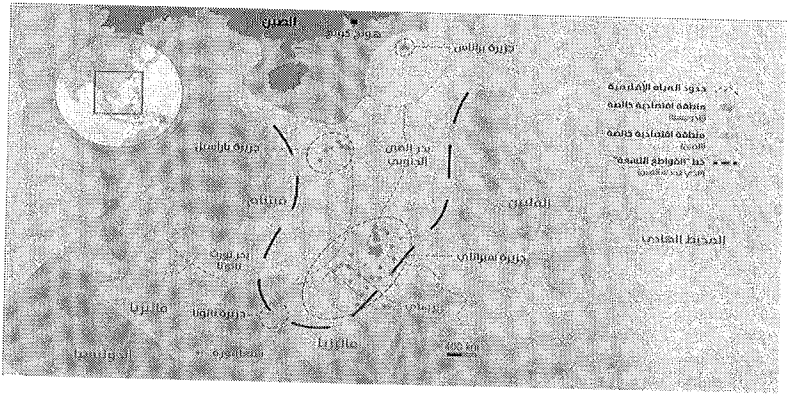

المصدر : https://www.aa.com.tr/ar/

المبحث الثاني

الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

المطلب الأول: الملاحة الدولية

عندما تتم دراسة أهمية بحر الصين الجنوبي، يلاحظ أن هذا البحر هو من البحار المهمة على مستوى العالم من حيث المميزات الاقتصادية والاستراتيجية والجيوسياسية، حيث إن الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي ينظر إليه على أنه من المواقع الجغرافية المهمة والمؤثرة على الملاحة الدولية كون هذه المنطقة تلتقي فيها العديد من طرق المواصلات وخطوط الملاحة العالمية، وهذا ما يجعله يحتل المكانة الاستراتيجية الكبيرة ويصبح نقطة تنافس بين القوى البحرية الدولية والإقليمية [1].

ويعد بحر الصين الجنوبي أحد أكثر الممرات المائية ازدحاماً في العالم، وتقدر قيمة البضائع التي تعبر من هذا البحر حسب تقرير الكونغرس الأمريكي 3.4 تريليون دولار بما في ذلك التجارة الامريكية وامدادات الطاقة لحلفائها كاليابان وكوريا الجنوبية[2]، وتزيد قيمة هذه التجارة عن أجمالي الناتج المحلي لرابطة دول

---

(1) وسام علي كيطان، الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي وأثره في الملاحة الدولية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 27، العدد 110، 2021، ص 376

(2) Ben Dolven and others, China Primer: South China Sea Disputes, Congressional Research Service, Washington, February 2,2021, P.1

جنوب شرق آسيا (الآسيان) جميعاً والتي بلغت 3.1 تريليون دولار عام 2019 [1].

كما يُعد بحر الصين الجنوبي نقطة التقاء بين أهم منطقتين اقتصاديتين في العالم وهي (شمال شرق آسيا) و(جنوب شرق آسيا) كذلك توجد أهم ممرات التجارة العالمية في هذا البحر [2].

ويضم بحر الصين الجنوبي عدة مضايق مهمة على المستوى الدولي، اذ تعد المضائق أداة للتحكم الاقتصادي في العالم، وتمتلك بعض المضائق بعداً جغرافياً كبيراً يجعل السياسة تعمل باتجاه لضمان تدفق تجارتها واستقرار طرق المواصلات التي تعبر من خلالها والذي بدوره يحافظ على الاستقرار النقدي والمالي للأسواق الدولية، وتتصل ببحر الصين الجنوبي العديد من المضائق ذات الأهمية الكبيرة، ولكن هناك أربع مضائق تُعد الرئيسة فيها، لما تتمتع به من أهمية قصوى لدول شرق آسيا بشكل عام وجنوب شرق آسيا بشكل خاص، وهي مضيق (ملكا) ومضيق (سنغافورة) ومضيق (لومبوك) ومضيق(سوندا) وسنبين هذه

---

(1) البنك الدولي، اجمالي الناتج المحلي لدول (بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، ميانمار، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام) على رابط: https://data.albankaldawli.org/?locations=BN-KH-ID-MM-LA-MY-PH-SG-TH-VN

(2) Diren Şahin, Bölgesel ihtilaflar bağlamında Güney Çin denizi ve Çin halk cumhuriyeti 'nin bölge politikalari, YÜKSEK LISANS TEZİ' Sosyal bilimler enstitüsü uluslararası ilişkiler anabilim dalı, Süleyman Demirel üniversitesi, Isparta T.C, 2019, s.17

المضائق تبعا:-

1. **مضيق ملكا:** يعد مضيق ملكا من أهم الممرات المائية الاستراتيجية في منطقة جنوب شرق اسيا، فهو يربط بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة ويعد البوابة التي تربط المحيطين الهندي والهادئ، ويتراوح عمقه ما بين 25 متر و113 متر، وأن موقعه الجغرافي يسهل عملية ابحار ومرور السفن الصغيرة والكبيرة التجارية وغير التجارية من خلاله، حيث لا يوجد مضيق بحري آخر يمكن أن يسهل عملية مرور السفن بهذا الشكل، على الرغم من كثرة الخطوط الملاحية في المحيطين الهندي والهادئ إلا أن أغلبها غير صالحة لناقلات البترول والسفن الكبيرة بسبب تضاريسها المعقدة، وعليه فمضيق ملكا هو الملاذ الآمن للدول التي تبحر تجارتها من هذه المنطقة[1].

ويعد (مضيق ملكا) أهم حلقة من حلقات الوصل بين أكبر الدول الصناعية الآسيوية ومنها الصين واليابان والهند وتايلاند وسنغافورة وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان، وهذا ما يعطيه بعداً جيو اقتصادياً، ويجعله من الممرات الملاحية المهمة في العالم، وتمر عبره أكثر من (50 الف) سفينة تجارية سنوياً، أما نسبة الملاحة البحرية العالمية فيه تقدر ب (20-25%)، وهذه الاهمية تزداد

(1) إسراء كاظم جاسم، مضيق ملقا وأثر موقعه الجيوستراتيجي والجيوأقتصادي على آمن مرور البضائع الإقليمية والدولية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العراق، الجزء الثاني من العدد 28، 2018، ص 220

كلما زاد النمو الاقتصادي الصيني[1].

2. **مضيق سنغافورة:** يُعد مضيق سنغافورة من المضائق المهمة متصلة ببحر الصين الجنوبي، بسبب ارتباطه المباشر بمضيق ملكا، إذ يمر من هذا المضيق سنوياً ما يقرب 100,000 سفينة تحمل (80%) من النفط المنقول الى شمال شرق آسيا فضلاً عن البضائع التجارية بما في ذلك السلع الصينية والاندونيسية وغيرها من المنتجات[2].
3. **مضيق لومبوك:** يقع مضيق (لومبوك) في إندونيسيا ما بين جُزر (بالي) و(لومبوك)، ويعد أوسع من مضيق ملكا وأعمق منه وأن الحد الأدنى لعرض هذا المضيق يبلغ 11.5 ميل، وعمقه أكثر من 150 متر، لذا يعد مضيق (لومبوك) ممراً أمناً للناقلات العملاقة، أي أن السفن المتجه نحو شرق آسيا تمر من خلاله أحيانا، ويتعين على الناقلات العملاقة التي تتجاوز نسبة حمولتها اكثر من 200,000 طن تحويل مسارها من مضيق ملكا والعبور عبر مضيق (لومبوك) بسبب قيود العمق في مضيق ملكا، ولهذا السبب يعد مضيق (لومبوك) من المضائق المهمة [3].
4. **مضيق سوندا:** يعد مضيق سوندا أيضا من المضايق المهمة والذي يتصل

---

(1) عبد الأمير عباس عبد ووسام علي كيطان، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق ملقا، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، جامعة ديالى، العراق، المجلد 1، العدد 80، 2019، ص 6

(2) عمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 96

(3) Joshua H. Ho, The Security of Sea Lanes in Southeast Asia, Asian Survey magazine, University of California, U.S, Vol 46, No 4, July 2006, P.560

ببحر الصين الجنوبي، يقع بين جزيرتي (سومطرة) و (جاوة)، ويبلغ عرض المدخل الشمال الشرقي لمضيق (سوندا) 15 ميل، لكن بسبب تياراته القوية وعمقه المحدود لا تعبره السفن التي تزيد حمولتها أكثر من 100,000 طن، وبالمقارنة بينه وبين مضيق ملكا، ومضيق (لومبوك)، لا يستخدم بكثرة، وتمر سنوياً ما يقرب من 3500 سفينة منه، بحجم 15 مليون طن، وبقيمة 5 مليار دولار [1].

وعلى وفق وكالة إدارة الطاقة الامريكية يعد بحر الصين الجنوبي طريقاً تجارياً رئيساً للنفط الخام في العالم ويمكن توضيح أهميته من خلال النقاط الآتية [2]:

1. أكثر من (30%) من تجارة النفط الخام البحرية في عام 2016 مرَّ من هذا البحر، (15 مليون) برميل نفط يومياً، وأكثر من (90%) من النفط الخام المتدفقة عبر بحر الصين مرَّ من مضيق ملكا، أقصر طريق بحري بين الموردين في إفريقيا والخليج العربي والأسواق في آسيا.

2. يمر ما يقرب من (1.4مليون) برميل نفط يومياً من مضيق ملكا الى سنغافورة والساحل الغربي لماليزيا، ليتم تكريرها قبل عبور بحر الصين الجنوبي، ويعد بحر

---

(1) عمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 98

(2) Candace Dunn and Justine Barden, more than 30% of global maritime crude oil trade moves through the South China Sea, EIA, August 27, 2018, Available At: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=36952

الصين الجنوبي طريقاً تجارياً رئيساً للنفط القادم من الشرق الأوسط، حيث مرَّ أكثر من (70%) من شحنات النفط قادمة من الشرق الأوسط عبر بحر الصين الجنوبي في عام 2016.

3. في عام 2016 وبعد رفع العقوبات عن صادرات إيران من النفط الخام كان بحر الصين الجنوبي طريقاً ل (52 %) من صادرات النفط الخام الإيرانية.

4. فضلاً عن كون بحر الصين الجنوبي طريقاً رئيساً للنفط المستورد من الشرق الأوسط وإفريقيا، تساهم الدول الإقليمية المطلة على هذا البحر أيضا في إجمالي شحنات النفط الخام التي تمر من هذا البحر، حيث استحوذت ماليزيا وإندونيسيا معاً على (5%) من شحنات النفط التي مرت عبر بحر الصين الجنوبي، بينما شكلت شحنات سنغافورة ما يقرب (2%) من شحنات النفط الخام للدول الاقليمية التي مرت عبر هذا البحر.

5. وكذلك يُعد بحر الصين الجنوبي طريقاً تجارياً مهماً بين البلدان المطلة عليه، إذ تنتقل السلع والبضائع بين موانئ هذه البلدان عبر بحر الصين الجنوبي.

شكل رقم (1-1) نسبة النفط المُصدر والمستورد الذي مر عبر بحر الصين الجنوبي

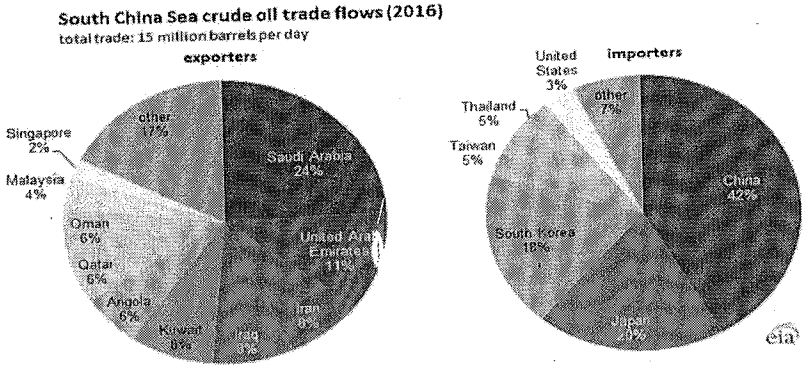

ويوضح الشكل رقم (1-1) نسبة النفط للدول المصدرة والمستوردة للنفط الذي مر عبر بحر الصين الجنوبي عام 2016.

Source: Candace Dunn and Justine Barden, *mo*re than 30% of global maritime crude oil trade moves through the South China Sea, EIA, August 27, 2018, Available At: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=36952 .

ومنذ تسعينات القرن الماضي حققت دول جنوب شرق آسيا طفرة نوعية تمثلت بقفزتها من قائمة الدول الفقيرة الى مصاف الدول الصناعية المتطورة، وجرت عمليات التطوير والتحديث في اقتصاديات هذه الدول، وتعد مجموعة الدول (الآسيان) من اقتصاديات سريعة النمو في العالم، إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي

لهذه المجموعة ما يقرب (5.7%) في المدة ما بين (2000-2014)[1]، وهذا التطور جعل بحر الصين الجنوبي يكتسب أهمية استراتيجية كبيرة، إذ تمر من خلاله ما يقارب ثلث التجارة العالمية، أي ثلاثة أضعاف الكمية التي تمر من خلال قناة السويس و(15) ضعف الكمية التي تمر من قناة بنما[2].

شكل رقم (1-2) حركة الخطوط التجارة البحرية في بحر الصين الجنوبي

حركة السفن التجارية التي مرت عبر بحر الصين الجنوبي (على اليسار) وحركة السفن التي تنتقل بين دول وجزر بحر الصين الجنوبي (على اليمين)، تشير الخطوط الحمراء والخضراء الى مسارات تجارية أكثر كثافة، بينما تشير الخطوط الزرقاء الى مسارات أقل كثافة.

Source :Drake Long, Data Shows Commerical Shipping Avdids Hotspots

---

(1) عمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 101

(2) علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مركز الجزيرة للدراسات، 29 نيسان 2014، ص 3

in South China Sea, September 28 2020, Radio Free Asia, AvailableAt:https://www.rfa.org/english/news/china/southchinasea-shipping-09282020155242.html

واوضح الباحث الفيتنامي (Pham Quang Minh) الأهمية التجارية لبحر الصين الجنوبي قائلاً: ((ليس من المبالغة القول إن من يسيطر على بحر الصين الجنوبي يسيطر على الاقتصاد العالمي، ما دام هو الرابط بين المحيط الهندي وغرب المحيط الهادئ اذ تمر أغلب إمدادات الطاقة المتجهة الى الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان من هذا البحر لذلك يُعد بحر الصين الجنوبي متنفس الحياة لاقتصاديات شرق آسيا))[1].

المطلب الثاني: مصدر الطاقة

بالرغم من التنوع في مصادر الطاقة في الوقت المعاصر، إلا أن النفط والغاز يبقيان من المصادر المهمة للطاقة العالمية وذلك لرخصهما نسبياً والطلب العالمي المتزايد لهما، بلا شك أنهما أكثر المنتجات تداولاً في العالم للسيارات والطائرات والمصانع، واذا كان النفط يعدّ رمزاً للتفوق في القرن العشرين، فانه ما زال يحافظ على هذه الميزة في القرن الحادي والعشرين، ولهذا تعد الطاقة من المزايا المهمة الذي يتمتع بها بحر الصين الجنوبي.

في عام 2010 قامت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي (USGS) بدراسة

(1) Pham Quang Minh, The South China Sea Issue and Its Implications: Perspective from Vietnam, 6th Berlin Conference on Asian Security BCAS, Berlin, June 18-19, 2012, P. 2

إمكانات حقول الطاقة غير المكتشفة في العديد من المناطق جنوب شرق آسيا، وتضمنت الدراسة مساحة واسعة من بحر الصين الجنوبي، ويحتوي بحر الصين الجنوبي على وفق (USGS) ما بين (5-22 مليار) برميل من النفط و(70-290 تريليون) قدم مكعب من الغاز، بينما قدرت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC) في عام 2012 أن بحر الصين الجنوبي يحتوي ما يقرب من (500 تريليون) قدم مكعب من الغاز الطبيعي و(125مليار) برميل من النفط، وبحسب تقديرات إدارة المعلومات الطاقة الأمريكية (eia) في سنة 2013، يحتوي بحر الصين الجنوبي على (11 مليار) برميل من النفط و (190 تريليون) قدم مكعب من الغاز الطبيعي، بينما بحسب تقديرات شركة استشارات الطاقة (Wood Mackenzie) البريطانية يحتوي بحر الصين الجنوبي على (2.5 مليار) برميل من النفط [1].

كما رأينا أعلاه، فإن تقديرات موارد الطاقة تختلف تماماً عن بعضها البعض، ويعود السبب في ذلك الى قلة الدراسات والاستكشافات في هذه المنطقة والتي لم تشمل جميع مناطق بحر الصين الجنوبي بسبب النزاعات الإقليمية بين دول المنطقة والمضايقة التي تواجه شركات التنقيب عن النفط من قبل الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، والسبب الثاني هو أن الباحثين الصينيين يأملون في زيادة الاهتمام الاستثماري في بحر الصين الجنوبي، وبالتالي فإن السؤال حول المقدار الدقيق للموارد الموجودة في بحر الصين الجنوبي ظل بلا

(1) South China Sea, U.S Energy Information Administration, Washington, February 7, 2013, P.2

إجابة موحدة وواضحة [1].

خريطة رقم (1-4) توزيع جغرافي لكميات النفط الموجودة في بحر الصين الجنوبي

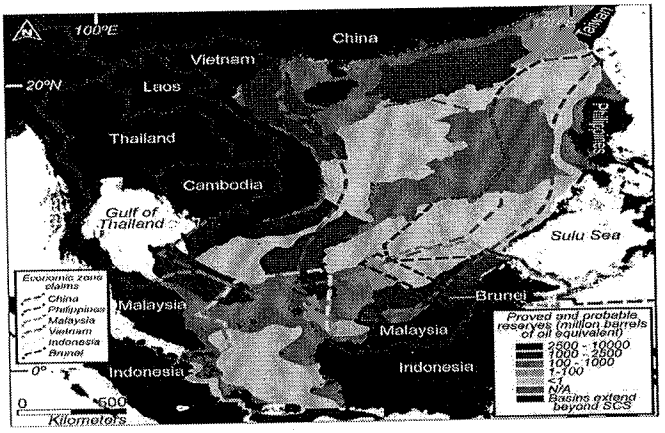

توضح الخريطة رقم (1-5) كميات النفط الموجودة ضمن نطاق الجغرافي لبحر الصين الجنوبي فكل لون يدل على كمية النفط الموجودة ضمن نطاق اللون، اما الخطوط المتقطعة فيدل على ادعاءات الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي في هذا البحر.

Source : Mu Ramkumar and others, Hydrocarbon reseves of the South

---

(1) Sümeyra Betül Coşkun, Güney Çin Denizi'nde ABD ve Çin'in Çatışma eğitimli rekabeti ve ikili ilişkilere, YÜKSEK LİSANS TEZİ, Sosyal bilimler enstitüsü uluslararası ilişkiler anabilim dalı, ULUDAĞ ÜNİVERSİTESİ, Bursa T.C, 2019, s.8

China Sea Implications for regional energy secuity, Energy Geoscience, SINOPEC Exploration Production Research Institute, China, Vol 1, No 1-2, 2020, P.4

أن السبب الرئيس لهذا التركيز على موارد الطاقة في بحر الصين الجنوبي بين دول المنطقة، هو عدم اكتفائهم الذاتي من الطاقة، وعدم ارتياحهم بشأن أمن الطاقة لديهم، وأعطاء أهمية كبيرة لإمكانات إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وبحر الصين الجنوبي باعتباره كما تؤكد الدراسات أحتوائه على النفط والغاز بغض النظر عن كميته وطبيعته جعله مثيراً للاهتمام بالنسبة لجميع دول المنطقة، ما شجع الدول المطلة عليه أن تنخرط في عمليات التنقيب عن النفط لتلبية احتياجاتها من النفط والغاز دون مزيد من الاستيراد[1].

(1) Kübra ÇOBAN HASTUN, GÜNEY ÇİN DENİZİ'NDE AVRUPA BİRLİĞİ'NİN DÖNÜŞTÜRÜCÜ ROLÜ: BÖLGESEL ENTEGRASYON YOLUYLA ALTERNATİF ÇATIŞMA ÇÖZÜMÜ MEKANİZMALARI, Ankara Avrupa Çalışmaları Dergisi, Ankara Üniversitesi, Türkiye, Cilt 21, No 1, 2022, s.98

جدول رقم (1-1) الحصة الإنتاجية لدول المنطقة من المصادر الطاقة الموجودة في بحر الصين الجنوبي

الدول	أنتاج النفط وحدة القياس الف برميل / يوميا	إنتاج الغاز الطبيعي مليار قدم مكعب
بروناي	120	400
الصين	250	600
إندونيسيا	60	200
ماليزيا	500	1800
فلبين	25	100
فيتنام	300	300

Source : South China Sea, U.S Energy Information Administration, Washington, February 7 2013, P. 4-5.

إن هذه الميزات التي يتمتع بها بحر الصين الجنوبي جعلت الدول المطلة عليه على استعداد دائم لنشر قواتها العسكرية من أجل الدفاع عن مصالحها التي تراها بأنها مصالح وطنية[1].

(1) حيدر علي سكينه، الأهمية الجيواستراتيجية لبحر الصين الجنوبي والصراع الأمريكي – الصيني حوله، مجلة الدفاع اللبناني، وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، العدد 115، كانون الثاني 2021، ص 9

وهذا ما حدث بالفعل في 2014 عندما نشرت الصين منصة التنقيب عن النفط في المياه المتنازع عليها مع فيتنام، حيث أظهرت المدة التي عملت فيها المنصة في بحر الصين الجنوبي مواجهات عديدة بين السفن الفيتنامية والصينية، ومظاهرات عنيفة مناهضة للصين في فيتنام، وهدأت التوترات بين البلدين بعد أن سحبت الصين المنصة [1]. واستناداً الى توقعات معهد إقتصاد الطاقة في اليابان (IEEJ) في تقريره بعنوان ((المشهد الآسيوي للطاقة)) سوف يتضاعف الاستهلاك الاولي للطاقة في القارة الاسيوية إلى (6.2 مليار) طن من النفط الخام سنوياً في عام 2030 وبمعدل نمو يقرب من (2.8%)، ويتوقع أن يصاحب الزيادة في استهلاك الطاقة نمو اقتصادي واضح في كل من الصين والهند وتايلند وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا، وهذا ما يعني احتياجهم الى المزيد من الطاقة في المستقبل[2].

المطلب الثالث:الثروة السمكية

تُعد الثروة السمكية الميزة الثالثة المهمة في بحر الصين الجنوبي، إذ يعد بحر الصين الجنوبي موطناً لمجموعة متنوعة من الأسماك، ويوجد فيه اكثر من

---

(1) Stirring up the south China Sea (IV): Oil in Troubled Waters, International Crisis Group, Asia Report N.275, January 26, 2016, P.1

(2) كاتسوهيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في آسيان + 3 والتعاون الإقليمي نظرة موحدة لأمن الطاقة في آسيا، من مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة، ط الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2008، ص 238

(2500) نوع من الأسماك و(500) نوع من الشعاب المرجانية[1]، إضافة الى (40) نوع من الطيور، والكائنات البحرية المهمة مثل السلاحف البحرية وخيار البحر ومحار اللؤلؤ[2]، ومن بين كل هذه تبرز مصائد الأسماك، إذ يحتل بحر الصين الجنوبي المرتبة الرابعة بين (19) منطقة صيد في العالم من حيث إجمالي الإنتاج البحري السنوي وتنتج ما يقرب من (10%) من إجمالي الصيد العالمي[3]، وتعد المناطق المتاخمة لجزر سبراتلي أغنى المناطق إنتاجاً وتقدر الطاقة الإنتاجية فيها (7.5 طن) لكل كيلومتر مربع سنوياً[4].

وتعد الصين لاعب أساسي في صيد الأسماك في بحر الصين الجنوبي، بتوظيفها ما بين 7 و9 مليون صياد يديرون ما يقرب (450.000) سفينة صيد، ويعود السبب في ذلك إلى اهمية الأسماك في النظام الغذائي الصيني، حيث نما الاستهلاك السنوي الصيني من الأسماك بنسبة (6%) بين عامي 1990 و2010 وأصبحت تستهلك لوحدها (34%) من الغذاء السمكي العالمي أي ما يقرب من ثلاثة اضعاف ما تستهلكه أوروبا وآسيا الوسطى مجتمعتين، وأكثر من خمسة

---

(1) Wilikinson C. Devantier and others, United Nations Environment Programme 2005, South China Sea Global International Waters Assessment Regional assessment 54, University of Kalmar, Sweden, P.18-19

(2) Diren Şahin, a.g.e, s.20

(3) Wilikinson C. Devantier and others, Op. Cit, P.23-40

(4) Nguyen Thi Lan Anh, Origins of the South China Sea Dispute, Group of authors: Territorial Disputes in the South China Sea Navigating Rough Waters, PALGRAVE MACMILLAN, Landan 2015, P.23

اضعاف ما تستهلكه أمريكا الشمالية، وعلى الرغم من إن تربية الأحياء البحرية تمثل غالبية إنتاج الأسماك في الصين (73%)، إلا إن الطلب المتزايد يفوق العرض كثيراً، مما يستلزم التوسع المستمر في عمليات الصيد البحري، والتي تحدث غالبيتها العظمى بمقدار (78%) في بحر الصين الجنوبي[1]، كما تُعد الصين من الدول المهمة في تصدير الأسماك، حيث ازدادت عائدات التصدير الصيني من الأسماك من 1.6 مليار دولار عام 1990 الى أكثر من 10 مليار دولار عام 2009، لتحتل في العام نفسه المرتبة السادسة في قائمة الدول الأكثر استيراداً لمصايد الأسماك[2].

ويعدّ صيد الأسماك من الموارد المهمة في فيتنام أيضا، وتلعب مصايد الأسماك دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية في البلاد وتمثل (4%) من إجمالي تجارة فيتنام، اذ ارتفع عدد قوارب الصيد في فيتنام من (41,000) في عام 1990، إلى (108,000) في عام 2018، وبلغ الحجم الاجمالي للمنتجات البحرية الفيتنامية (7.757 مليون) طن في عام 2018، بزيادة مقدارها (6.1%) مقارنة بـ 2017، و بلغت عائدات صادراتها من المنتجات المائية حوالي 10.5 مليار دولار أمريكي، مما يجعل فيتنام رابع أكبر مصدر للمنتجات البحرية في

(1) Adam Greer, The South China sea Is Really a Fishery Dispute, The Diplomat, July 20 , 2016, Available At : https://thediplomat.com/2016/07/the-south-china-sea-is-really-a-fishery-dispute

(2) Nguyen Thi Lan Anh, Op. Cit, P.23

العالم[1].

اضافة إلى الصين وفيتنام تعد تايوان لاعباً مهماً في مصايد الأسماك العالمية أيضاً، إذ بلغت قيمة الصادرات البحرية التايوانية حوالي 1.6 مليار دولار أمريكي عام 2009، بينما بلغت قيمة الصادرات المائية لماليزيا والفلبين ب 1.6 مليار دولار أمريكي و 569 مليون دولار أمريكي على توالي في عام 2019، كما توفر الثروة السمكية للبحر الصين الجنوبي (25%) من البروتين اللازم لنحو 500 مليون شخص في الدول المطلة عليه، لذلك فإن ضمان الوصول الى هذه الموارد والتحكم فيه يخدم الامن الغذائي لهذه الدول[2].

إن هذا الصيد المتزايد ادى الى نقص كبير في كمية الأسماك في بحر الصين الجنوبي وزيادة النزاعات بين دول المنطقة للاستفادة من هذه الموارد، حيث انخفض مخزون الأسماك بشكل كبير، فبعد أن كان (677.320) طن في عام 1975، انخفض الى (516.600) طن في 1978، لينخفض الى (166.460) طن في عام 2001[3].

---

(1) Wang Tengfei and others, Vietnamese illegal Fishing trigger crisis in the South China Sea, SCSPI, September 21, 2020, Available At : http://www.scspi.org/en/dtfx/vietnamese-illegal-fishing-activities-trigger-crisis-south-china-sea

(2) Wilikinson C. Devantier and others, Op. Cit, P. 23-24

(3) Julius A.N. Masrikat, Standing stock of demersal Fish assessment in Southern part of South China Sea, Journal of Coastal Development,

وهذا النقص في كمية الأسماك دفع الصيادين بالصيد خارج سواحل بلادهم، الأمر الذي زاد من النزاعات الحدودية بين دول المنطقة والتي كانت موجودة اصلاً، ولهذا السبب أنشأ الرئيس الاندونيسي (جوكو ويدودو) في تشرين الأول 2015 فريق عمل معنياً بالصيد غير القانوني، ومنح البحرية والشرطة الوطنية ووكالة السلامة البحرية التابعة للدولة تفويضاً واسعاً لردع الصيد غير القانوني، وبهذه السياسة جعل (ويدودو) صيد الأسماك عنصر رئيسي في السياسة الاقتصادية لإدارته، ومنذ بداية هذه السياسة أحتجزت السلطات الإندونيسية حوال (41) سفينة صيد تابعة لدول إقليمية أخرى، كانت أولها في 21 أيار 2015[1].

وكذلك أنشات الصين سفن مراقبة بحرية تسمى (دورية الصيادين) لحماية قوارب الصيد الخاصة بها، وأعلنت أن واجب هذه القوات هو حماية الأمن البحري وتفتيش السفن الأجنبية العاملة.

إن هذا التنافس بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي على الموارد السمكية، والإجراءات القانونية لحماية هذه الموارد إن دلّ على شئ فانه يدل على أن هذه الموارد مهمة جداً بالنسبة لهذه الدول (لتحقيق الأمن الغذائي) وأن إدارة الموارد السمكية تعدّ واحدة من اهم القضايا التي تتعامل معها الدول بحساسية بقدر تعاملها مع قضايا الطاقة والأمن، لذا فإن ضمان الوصول إلى هذه الموارد والتحكم

Research Institute of Diponegoro University, Indonesia, Vol 15, No 3, June 2012, P.277

(1) Sümeyra Betül Coşkun, a.g.e, s .14

فيه يخدم الأمن الغذائي للدول بما في ذلك الصين[1].

(1) Diren Şahin, a.g.e, s. 22-23

الفصل الثاني

المطالب والمصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982

المبحث الثاني: مصالح الصين في بحر الصين الجنوبي

التوطئة:

تتنافس اغلب الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي فيما بينها للسيطرة على هذا البحر سواء على كامل البحر أم على أجزاء معينة منه، وتعد (الصين، فيتنام، الفلبين، ماليزيا، بروناي، تايوان) من الدول التي لها ادعاءات مستمرة في هذا البحر، فضلاً عن الدول الإقليمية الأخرى التي كانت لها مطالب واعتراضات بين الحين والآخر لغرض حماية مصالحها البحرية، ومن بين هذه المطالب يعد موضوع مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي من المواضيع ذات الأهمية الكبرى في منطقة جنوب شرق آسيا، اذ تطالب الصين بالسيادة على 80% من البحر، مستنداً في ذلك على دلائل تراها بأنها تمنحها الأحقية في هذا البحر.

ولهذا فقد تم تخصيص المبحث الأول من هذا الفصل لدراسة تاريخ مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي على المستوى الداخلي أو الدولي، اما في المطلب الثاني من المبحث الأول يدرس فيه الباحث اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام 1982 ودراسة التقاسيم البحرية على وفق هذه الاتفاقية، إذ يرى الباحث أن من الأهمية تخصيص هذا المطلب لدراسة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كون الدراسة تتناول النزاع البحري، وفي كل فصول الدراسة سنتطرق إلى التقاسيم القانونية للبحار، وفهمها واستيعابها يبعدنا عن التشوش في المفاهيم، وتعد هذه الاتفاقية التي وقعت عليها الصين ولم توقع عليها الولايات المتحدة إشكالية مهمة بين الجانبين والأطراف المتنازعة الأخرى، لذا لا بدَّ من التطرق اليها، وتحليل مطالب الصين في ضوء هذه الاتفاقية، والتي يتطرق اليها الباحث في المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فجاء

بعنوان **مصالح الصين في بحر الصين الجنوبي**، فتم تقسيمه إلى أربع مصالح، فأول هذه المصالح هي المصالح الجيوستراتيجية، أما المصالح الاخرى فهي أمن الطاقة الصيني، وتأمين ممرات الملاحة البحرية، واضفاء الشرعية للحزب الشيوعي الصيني، وكلها مصالح استراتيجية مهمة للصين، تجعل من ارتباط الصين ببحر الصين الجنوبي أمراً لا بد منه.

المبحث الاول

مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي واتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام 1982

المطلب الأول: مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي

في عام 1947 أصدرت ادارة الصين الوطنية خريطة توضح مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي وتضمنت أحد عشر شريطاً على شكل حرف (U)، تشمل إجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي، الا انها لم تستخدمها أبداً في أي إجراءات دولية رسمية وهو عادة ما تفعله الدول عندما يتعلق الأمر بحدودها الوطنية، وفي عام 1949 عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية، تبنت الادارة نفس الخريطة التي رسمها القوميون، إلا أن إدارة جمهورية الصين الشعبية لم تقدم أي تفسير حول ما تعنيها الخريطة[1].

ومنذ بداية تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، شاركت الصين في سلسلة من المفاوضات لحل نزاعاتها الحدودية البرية مع الدول المجاورة لها، مع ذلك لم يكن لها بيان واضح بشأن مطالباتها البحرية ولاسيما بحر الصين الجنوبي، حتى 9 أيلول 1958 عندما أصدرت جمهورية الصين الشعبية إعلاناً

(1) Leonardo Bernard, The Right to Fish and International Law in the South China Sea, Journal of Political Risk, Corr Analytics, Vol 4, No 1, January 2016, P.9

بشأن البحر الإقليمي للصين، إذ كان هذا الإعلان أول مُطالبة رسمية للصين في بحر الصين الجنوبي[1]، وجاء فيه: ((يجب أن يكون عرض البحر الإقليمي لجمهورية الصين الشعبية أثني عشر ميلاً بحرياً، وينطبق هذا الحكم على جميع أراضي جمهورية الصين الشعبية بما في ذلك البر الرئيسي الصيني وجزره الساحلية، وكذلك تايوان والجزر المحيطة بها، وجزر بينغو، وجزر دونغشا، وجزر شيشا، وتشونغا، وجزر ناشا، وجميع الجزر الأخرى التابعة للصين والتي تفصلها أعالي البحار عن البر الرئيسي))[2].وبالفعل تبنت الإدارة الصينية هذا الإعلان، وفي كانون الثاني 1974 اشتبكت السفن الحربية الصينية مع السفن الفيتنامية المتمركزة في بحر الصين الجنوبي وبمشاركة الطائرات الحربية الصينية استطاعت الصين أن تستولي على جميع جزر (هوانغ سا) من مجموعة جزر بارسيل، واخرجت قوات فيتنام الشمالية منها[3].

---

(1) Klaus Heinrich Raditio, Understanding Chinas Behaviour in the South China Sea a Defensive Realist Perspective, Palgrave macmillan, London 2019, P.49

(2) Declaration of the Government of the Peoples of the people's Republic of China on Chinas Territorial, 4 September 1958, Available At: https://www.documentcloud.org/documents/1341822-declaration-of-the-government-of-the-prc-on.html

(3) Kirsten Sellars, Rocking the boat: The Paracel's, the Spratly and the South China Sea arbitration, Columbia Journal of Asian Law, Columbia University, New York, Vol 30, No 2, January 2017, P. 224

وبعد ذلك توالت التصريحات من قبل المسؤولين الصينيين حول أحقية الصين في بحر الصين الجنوبي، وفي عام 1975 قال الرئيس الصيني الاسبق (دنغ شياو بينغ) لنظيره الفيتنامي (دوان إن): ((إنَّ جزر بحر الصين الجنوبي تنتمي الى الصين منذ العصور القديمة))[1].

وفي تموز 1977 أكد وزير الخارجية الصينية (هوانك هوا) على مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي وعدّه امراً غير قابل للتفاوض قائلاً: ((إن أراضي الصين تصل إلى أبعد من جنوب الشواطئ لجزيرة جيمس بالقرب من الأراضي الماليزية، أتذكر عندما كنت طفلاً في المدرسة، قرات عن هذه الجُزر، ولم أسمع في ذلك الوقت بان هذه الجُزر لم تكن صينية، يقول الفيتناميون إن هذه الجزر تعود اليهم، وإذا كان الأمر كذلك فليتكلموا بالطريقة ذاتها التي نتكلم بها، لقد قاموا بدعوتنا من أجل التفاوض معهم على هذه القضية وكنا دائماً نرفض القيام بهذا الأمر، أما فيما يتعلق بملكية الجُزر، فهناك وثائق تاريخية يمكن التحقق من صدقيتها، وعندها لن يكون هناك حاجة للتفاوض، ما دام أن هذه الجُزر تعود بالأساس الى الصين))[2].

فأصبحت الصين تدعي أن تلك الجُزر كأنت جزءاً مندمجاً معها لقرابة (1000) عام، مستعينة بالشواهد التاريخية والحملات البحرية الصينية في عهد

(1) نقلاً عن: توم ميلر، حلم الآسيوي للصين، ترجمة (عبد الرحمن أياس)، ط الأولى، قنديل للطباعة والنشر، دبي 2019، ص 290

(2) نقلاً عن: دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي تحليل جيوبوليتيكي، ط الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2018، ص 63-64

سلالة هان عام 110م، وسلالة مينغ ما بين عامين 1403-1433م، واستمرت الإدارات الصينية المتعاقبة ممارسة السيادة على بحر الصين الجنوبي من هذا المنطق التاريخي.

وفي آذار 1988 سيطرت القوات الصينية على جُزر سبراتلي، بعد مواجهات عنيفة مع القوات الفيتنامية، حيث اغرقت ثلاث سفن فيتنامية، وقتلت اكثر من 70 جندياً، ومنذ عام 1988 تبسط الصين سيطرتها على جُزر سبراتلي وغالبية بحر الصين الجنوبي[1]، وأثار هذا الاشتباك وتأكيد أحادي الجانب من طرف الصين حالة من الهلع في دول جنوب شرق آسيا، ورد فعل جماعي يؤكد رفضهم لنهج الصين في السيطرة على سبراتلي وطالبوا بالتفاوض، إلا إنهم بعد هذه الحادثة تأكدوا أن بحر الصين الجنوبي قضية مصيرية بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية وستكون استراتيجيتها في هذا البحر استراتيجية بعيدة المدى[2]. وبعد السيطرة على سبراتلي بأربعة أعوام أعادت الصين تأكيد حقها في بحر الصين الجنوبي، حيث أصدرت في 25 شباط 1992 قانونها بشأن البحر الاقليمي

---

(1) Timo Kivimaki, War or Peace in the South China Sea, NIAS Press, Copenhagen, 2002, P. 17

(2) دانييل بورشتاين والاخرون، التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة (شوقي جلال)، سلسلة عالم المعرفة 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2001، ص 161

والمناطق المتنازعة عليها[1]:

وتنص المادة الثانية من هذا القانون: ((تشمل الأراضي الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية البر الرئيسي وجزرها البحرية وتايوان، وجزيرة دياويو وجُزر بينغو وجُزر دونغشا وجُزر شيشا وجُزر نانشا (سبراتلي))).

وتنص المادة الثامنة من القانون: ((يحق لحكومة جمهورية الصين الشعبية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع مرور أي سفينة عبر بحرها الإقليمي، ويتم التعامل مع السفن الأجنبية التي تنتهك قوانين وأنظمة جمهورية الصين الشعبية وفقاً للقانون الصيني من قبل الإدارات ذات الصلة في جمهورية الصين الشعبية)).

وفي المؤتمر الوطني التاسع لنواب الشعب الصيني في 26 حزيران 1998، أصدرت الصين قانون المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري[2]، وكان هذا القانون أول قانون تشير فيه الصين رسمياً إلى حقوقها التاريخية في بحر الصين الجنوبي، وعلى الرغم من أن هذا القانون ليس بياناً لمطالب الصين بشأن

---

(1) Law on the Territorial Sea and the Contiguous Zone of 25/February/ 1992, UN, Availa At: https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/CHN_1992_Law.pdf

(2) Exclusive Economic zone and Continental Shelf Act of 26 June, 1998, UN, Available At:https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/chn_1998_eez_act.pdf

بحر الصين الجنوبي، إلا إنه محاولة لدعم تأكيدها على ما تعده مجالها البحري[1].

وعلى الصعيد الدولي جاء اول تأكيد صيني بشأن مطالبها في بحر الصين الجنوبي من خلال المذكرات الدبلوماسية التي أرسلتها الى الأمم المتحدة، حيث أرسلت الصين في 7 آيار 2009 مذكرة ذات العدد (CML/7/2009)، رداً على الطلب المشترك من فيتنام وماليزيا لتحديد الحدود جرفهما القاري، وارفقت الصين خريطة (ذات خطوط تسعة) في هذه المذكرة، وكانت هذه المرة الأولى التي تستخدم فيها الصين هذه الخريطة كدليل، وأكدت الصين في هذه المذكرة على حقها في البحر اذ نصت المذكرة على: ((تتمتع الصين بسيادة لا تقبل الجدل على الجُزر الموجودة في بحر الصين الجنوبي، والمياه المجاورة لها)) ونصت ايضاً على: ((تتمتع الصين بحقوق سيادية وسلطة قضائية على المياه بحر الصين الجنوبي وكذلك قاع البحر وباطن الأرض، وأن هذا الموقف هو موقف ثابت من قبل الحكومة الصينية ومعروف على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي))، كما طلبت اعمام هذه المذكرة على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة [2].

وفي 14 نيسان 2011 كررت الصين مطالبتها من خلال مذكرة ثانية

---

(1) Klaus Heinrich Raditio, Op. Cit, P. 50

(2) الأمم المتحدة، مذكرة صينية مقدمة للأمين العام للأمم المتحدة، ذات العدد (CML/7/2009)، على رابط:
https://www.un.org/depts/los/clcs_new/submissions_files/mysvnm33_09/chn_2009re_mys_vnm_e.pdf

ذات العدد (CML/8/2011)، والتي أرسلتها الى الأمين العام للأمم المتحدة، أكدت فيها سيادتها القانونية والقضائية مدعومة بأدلة تاريخية[1].

وفي جوابه عن: **هل مطالبة الصين ببحر الصين الجنوبي تنتهك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982؟**

رد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية (جيانغ هو) في المؤتمر الصحفي الدوري بتاريخ 15 أيلول 2011[2]:

((أن للصين سيادة لا تقبل الجدل على جزر ناشا والمياه المجاورة لها، وتستند مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي إلى أدلة فقهية وتاريخية كافية)).

(1) الأمم المتحدة، مذكرة صينية مقدمة للأمين العام للأمم المتحدة، ذات العدد (CML/8/11)، على رابط:
https://www.un.org/depts/los/clcs_new/submissions_files/mysvnm33_09/chn_2011_re_phl_e.pdf

(2) وزارة الخارجية الصينية، المؤتمر الصحفي الدوري للمتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية جيانغ يو، 16 أيلول 2011، على رابط:
860126.htm9https://www.mfa.gov.cn/ce/ceus//eng/fyrth/t

خريطة رقم (2-1) خريطة ذات تسعة خطوط مرافقة مع المذكرة الصينية ذات العدد (CML/7/2009) المرسلة إلى الأمم المتحدة

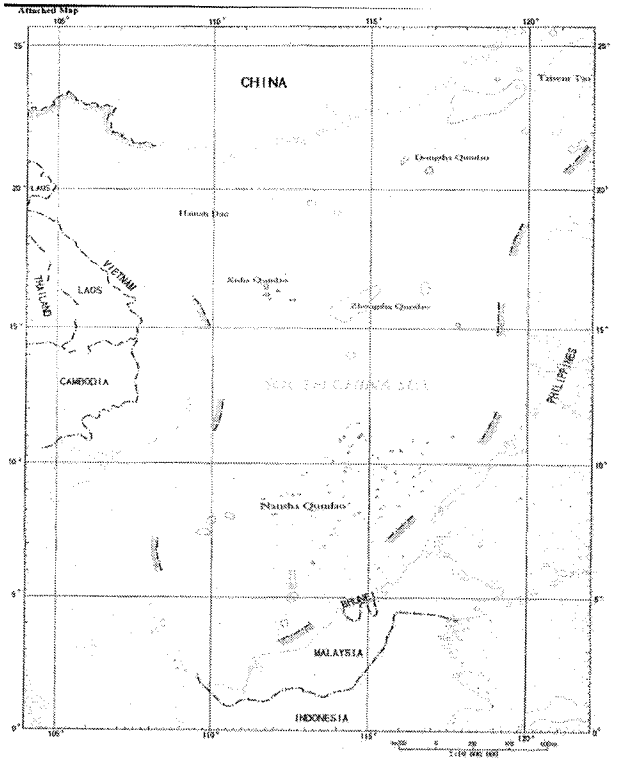

المصدر: الأمم المتحدة، مذكرة صينية مقدمة للأمين العام للأمم المتحدة، ذات العدد (CML/7/2009)، على رابط:

https://www.un.org/depts/los/clcs_new/submissions_files/mysvnm33_09/chn_2009re_mys_vnm_e.pdf

المطلب الثاني

التقسيم القانوني للبحار وفق اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام 1982

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982

اتفاقية دولية رسمية، تتضمن مجموعة من القوانين الدولية التي تتعلق بالمبادئ التي تخص الهيئات العامة ولاسيما الدولية في المسائل البحرية، فُتحت للتوقيع في 10 كانون الأول 1982 في مدينة (مونتيغو باي) في جامايكا بعد 14 عاماً من الدراسة وبمشاركة أكثر من 150 دولة، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ وفقاً للمادة 308 منها في 16 تشرين الثاني 1994، وتتضمن 320 مادة و 9 ملاحق، تحكم جميع الجوانب القانونية للبحار والمحيطات، مثل تعيين الحدود، والبحث العلمي البحري، ورقابة البيئة، والأنشطة التجارية والاقتصادية، وتسوية المنازعات، وتقسيم المناطق البحرية ومسافة كل منطقة وحقوق الدولة الساحلية، ومرور السفن وغيرها من المسائل والامور[1].

وتُقسم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، البحار من حيث

(1) United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982, UN Division of Ocean Affairs and Law of the Sea, Available At : https://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/convention_overview_convention.htm

نظامها القانوني الى خمسة أجزاء تبعاً لمدى قربها من اليابسة وهي:

1. **البحر الإقليمي:** وهو عبارة عن الحزام البحري الذي يكون ملاصقاً لشواطئ دولة مياهها الداخلية، وحددت المادة الثانية من قانون البحار لعام 1982 عرض البحر الإقليمي بـ 12 ميلاً بحرياً*، بنصها: ((لكل دولة الحق في ان تحدد عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً مقاسة من خطوط الأساس المقررة وفقاً لهذه الاتفاقية))، ويقصد بالخط الأساس هو ذلك الخط الوهمي الذي يتم من خلاله قياس ابتداء عرض البحر الإقليمي، ويخضع البحر الإقليمي لسيادة الدولة الساحلية وأكدت المادة الثانية من الاتفاقية بنصها: ((تمارس الدولة الساحلية السيادة على بحرها الإقليمي في الحدود الوارد في هذه الاتفاقية، وتتمتع سفن جميع الدول بحق الملاحة في البحر الإقليمي، ويجب على الدولة الساحلية أن لا تمنع مرور السفن عبر بحرها الإقليمي، إلا في حالات قانونية معينة، أما بالنسبة للسفن الحكومية والحربية، المستعملة لأغراض غير التجارية، فإنها تتمتع بحصانة ولا يحق للدولة الساحلية التدخل في شؤونها، باستثناء حق الطلب من تلك السفن مغادرة بحرها الإقليمي))[1].

2. **المنطقة المتاخمة:** يقصد بالمنطقة المتاخمة بانها: ((منطقة تالية للبحر الإقليمي للدولة الساحلية وملاصقة له تمارس عليها الدولة بعض السلطات اللازمة

---

*. 12 ميل بحري = 22.22400 كيلو متر

(1) عصام عطية، القانون الدولي العام، ط الخامسة، جامعة بغداد، بغداد 1992، ص 263-264-265-266

للمحافظة على كيانها))[1].

وحددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، أن اتساع المنطقة المتاخمة لا يمكن أن يتجاوز عن 24 ميل بحري*، أي أن اتساع هذه المنطقة بعد طرح اتساع البحر الإقليمي منها يكون 12 ميل بحري، وتعدّ المنطقة جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة، ولا تخضع لسيادة الدولة الساحلية، وإنما يطبق عليها مبدأ حرية البحار والمتعلقة بالحقوق السيادية للدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة[2].

وأوضحت المادة 33 فقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 سيطرة الدولة على المنطقة المتاخمة وذلك من أجل[3]:

أ. منع خرق قوانينها ولوائحها الجمركية، أو الضريبية، أو المتعلقة بالهجرة، أو الصحة داخل إقليمها، أو بحرها الإقليمي.

ب. المعاقبة على أي خرق للقوانين والأنظمة المذكورة أعلاه حصل داخل إقليمها أو بحرها الإقليمي.

أن ما يميز المنطقة المتاخمة من البحر الإقليمي هي سيطرة الدولة الساحلية عليها، إذ تمارس الدولة الساحلية على البحر الإقليمي العديد من صلاحياتها،

---

*. 24 ميل بحري = 44.44800 كيلو متر

(1) حسني موسى محمد، القانون الدولي للبحار، ط الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة 2013، ص 69

(2) عصام عطية، مصدر سبق ذكره، ص 268

(3) حسني موسى محمد، مصدر سبق ذكره، ص 71

في حين لا تمارس في المنطقة المتاخمة سوى اختصاصات محدودة والتي تتطابق مع القانون الدولي[1].

3. المنطقة الاقتصادية الخالصة: عرفت المادة 55 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 المنطقة الاقتصادية الخالصة بانها: ((المنطقة الواقعة وراء البحر الإقليمي والملاصقة له، والخاضعة لنظام قانوني خاص يحدد حقوق الدولة الساحلية والتزاماتها وولايتها وحقوق الدول الأخرى))، وحددت المادة 57 عرض المنطقة الاقتصادية الخالصة بـ 200 ميل بحري* ابتداء من خطوط الأساس للبحر الإقليمي، وهذا يعني أن عرض المنطقة سيكون 188 ميل بحري بعدد اقتطاع 12 ميل للبحر الإقليمي[2]، وبالرغم من أن مسالة تحديد عرض المنطقة الاقتصادية الخالصة لا تعدّ اشكالاً للدول الساحلية المطلة على بحار مفتوحة، إلا إن صعوبته تكمن عندما يتعلق الأمر بتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول الساحلية التي تطل على بحار مغلقة أو شبة مغلقة مما يجعل سواحلهما في وضع التقابل أو التجاوز[3].

---

(1) شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة (شكر الله خليفة)، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1987، ص 258

*. 200 ميل بحري = 370.4 كيلو متر

(2) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ط السادسة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2007، ص 491

(3) محمد منصوري، المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الحقوق السيادية للدولة الساحلية ومصالح الدول الأخرى، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، المجلد 2، العدد، 10، حزيران 2018، ص 669

وحددت المادة 56 حقوق الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتتلخص بحق استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المياه التي تعلو قاع البحر، ولقاع البحر، وباطن ارضه، ويحق للدولة الساحلية القيام بأنشطة أخرى، مثل إنتاج الطاقة من الرياح والمياه، وإقامة المنشآت البحرية والجُزر الاصطناعية، واجراء أبحاث بحرية علمية، وكذلك تتمتع الدولة الساحلية بحق حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها[1].

4. **الجرف القاري:** يقصد بالجرف القاري بـ قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحر الاقليمي[2].

وحددت المادة (77) حقوق الدولة الساحلية على الجرف القاري وتتلخص بحق الاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، وإذا لم تقم الدولة الساحلية باستكشاف الجرف القاري واستغلال مواردها الطبيعية فلا يجوز لاحد ان يقوم بهذه الأنشطة دون موافقة صريحة من الدولة الساحلية[3].

5. **أعالي البحار:** عرفته المادة 86 من اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام 1982 بالقول: ((تنطبق احكام هذا الجزء على جميع أجزاء البحر والتي لا تشملها المنطقة الاقتصادية الخالصة او البحر الإقليمي أو المياه الداخلية لدولة ما، أو لا تشملها المياه الارخبيلية لدولة ارخبيلية، وتكون أعالي البحار حرة لاستعمال

---

(1) محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص 491-492

(2) حسني موسى محمد، مصدر سبق ذكره، ص 79-80

(3) عصام عطية، مصدر سبق ذكره، ص 272-273

جميع الدول ولا تخضع لسلطة أية دولة))[1].

شكل رقم (2-1) التقسيمات القانونية للبحار

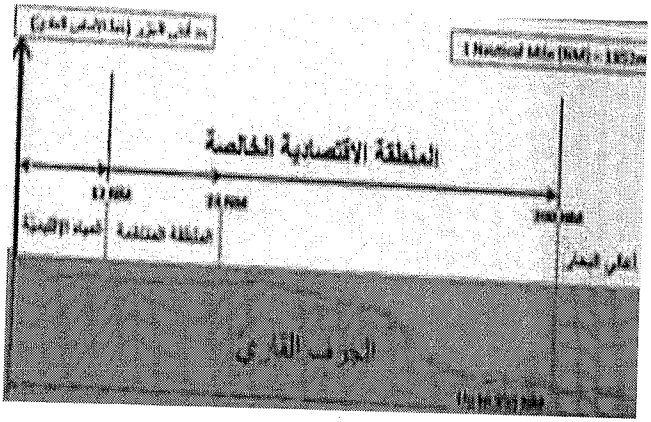

المصدر:

https://images.app.goo.gl/M79FmoM75ksrhPr47

(1) عصام عطية، مصدر سبق ذكره، ص 273

المطلب الثالث

مطالب الصين في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام 1982

بعد معرفة مطالب الصين والتقسيمات القانونية للبحار على وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، والتي انضمت الصين اليها رسمياً في 7 حزيران 1996، الا انها في عام 2009 طالبت وبشكل رسمي في الأمم المتحدة عن 80% من بحر الصين الجنوبي، مقدمةً خريطة (تسعة خطوط)، ومستندةً في ذلك إلى الحقوق التاريخية، التي ذكرتها أول مرة في 26 حزيران 1998 عندما أصدرت قانون المنطقة الاقتصادية الخالصة.

ويقصد بالحقوق التاريخية: إن دولة ما تدعي ممارسة الحق في منطقة بحرية معينة من خلال الممارسة الفعالة لتلك الحقوق بموافقة الدول المعنية، وهناك عدة متطلبات يجب الوفاء بها عند الادعاء بالحقوق التاريخية، مثل إثبات حقوق راسخة للدولة في مياه معينة، ويجب ايضاً عدم الخلط بين مفهوم (الحقوق التاريخية) و(المياه التاريخية)، إذ تشير المياه التاريخية الى جسم مائي يُعامل مثل المياه الداخلية لدولة ما، وهي منطقة تتمتع الدولة بسيادة كاملة عليها، كما تعترف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بنوع من الخليج يسمى (الخليج التاريخي)، وتكتسب دولة ساحلية السيادة كاملة على هذا الخليج من خلال عرض فعال للسلطة وقبول الدول الأخرى الا ان الخليج التاريخي يختلف أيضا عن الحقوق التاريخية، وذكرت محكمة العدل الدولية في عام 1958 أن هناك ظروفاً

استثنائية معينة يمكن لدولة ساحلية مطالبة بالملكية التاريخية على منطقة معينة ولكن لا يمكن اعتباره خليجاً قانونياً[1].

وبعد زيادة النزاعات بين الصين والدول الاخرى المطلة على بحر الصين الجنوبي، رفعت الفلبين في عام 2013 قضية ضد الصين إلى محكمة التحكيم الدولية، مكونة من (15) دعوى، إلا إنَّ ما يهمنا في موضوعنا دعوى رقم (1) و (2)، حيث ادعت الفلبين[2]:

1. إن استحقاق الصين في بحر الصين الجنوبي لا يمكن أن يتجاوز ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

2. إن مطالب الصين بالحقوق السيادية والحقوق التاريخية فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي والتي تشملها خريطة (الخطوط التسعة الصينية) تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 وليس للصين حق قانوني في تجاوز الحدود الجغرافية لاستحقاقها البحرية بالقدر الذي تسمح به الاتفاقية.

وبعد ثلاث سنوات وتحديداً في 12 تموز 2016، أصدرت المحكمة قرارها وخلصت إلى أن : ((الملاحة والصيد التي تُمارس في بحر الصين الجنوبي هي ممارسة الحريات في أعالي البحار، وليس حقاً تاريخياً، ولا يوجد دليل على أن

---

(1) Leonardo Bernard, Op. Cit, P. 3-4-5

(2) Law of the Sea, United Nations Publication, Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea Office of Legal Affairs, Bulletin No. 91, New York, 2017, P. 31

الصين قد مارست تاريخياً سيطرة حصرية على مياه بحر الصين الجنوبي أو منعت دول أخرى من استغلال موارده)) كما أقرت ايضاً: ((بتجاوز الصين الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982))[1].

وبعد هذا القرار تعرضت مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي الى عدة انتقادات من أهمها:

1. تم نشر الخريطة ذات (التسعة الخطوط) بشكل رسمي في عام 2009، الا انها في الأصل تعود إلى عام 1947 نُشرت من قبل الحكومة القومية لجمهورية الصين، ومع ذلك تختلف الخريطة عام 1947 عن خريطة 2009، حيث كانت خريطة 1947 تتكون من (11) خطاً، أما خريطة 2009 تتكون من (9) خطوط[2].

2. أهملت الادارات الصينية المتعاقبة توضيح خريطة (التسعة الخطوط)، وأن الغموض القانوني الذي تبنته لم يخدم مصالحها بقدر ما كان يخدم مصالح منافسيها، مما ساعدهم على جمع الدعم القومي المساند لهم، واكتساب تعاطف

---

(1) PCA Press Release: The South China Sea Arbitration (The Republic of the Philippines v. The Peoples Republic of China), Permanent Court of Arbitration, 12 July 2016, P.9, Available At : https://pca-cpa.org/en/news/pca-press-release-the-south-china-sea-arbitration-the-republic-of-the-philippines-v-the-peoples-republic-of-china/

(2) Klaus Heinrich Raditio, Op. Cit, P. 57

المجتمع الدولي[1].

الا أن الصين أصرت على موقفها، ونشر المكتب الإعلامي لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية في 13 تموز 2016 كتابها الابيض بعنوان (تلتزم الصين بموقف التسوية من خلال التفاوض بشأن النزاعات ذات الصلة بين الصين والفلبين في بحر الصين الجنوبي) جاء فيه:

((إن سيادة الصين على جُزر بحر الصين الجنوبي ترسخت عبر التاريخ، والشعب الصيني هو أول من اكتشف بحر الصين الجنوبي، ومارس السيادة عليه بشكل سلمي ومستمر وفعال)) وذكر أيضاً: ((في القرن الثاني قبل الميلاد في عهد أسرة هان الغربية أبحر الشعب الصيني في بحر الصين الجنوبي، والعديد من الأدبيات التاريخية الصينية تؤرخ لأنشطة الشعب الصيني في بحر الصين الجنوبي)) كما نص: ((طالما حرصت الصين الحفاظ على سيادتها الإقليمية وحقوقها البحرية في بحر الصين الجنوبي))[2].

---

(1) محمود توفيق محمد، الجوانب القانونية للتحكم الدولي بشأن بحر الصين الجنوبي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الازهر، مصر، المجلد الأول، العدد 32، 2017، ص 22

(2) China Adheres to the Position of Settling Through Negotiation the Relevant Disputes Between China and the Philippines in the South China Sea, The State Council the Peoples Republic of China, 13 July 2016 ,Available At : http://english.www.gov.cn/state_council/ministries/2016/07/13/content_281475392503075.htm

كما يرجع السبب رفض الصين لقرار المحكمة إلى بيان نشرته في 25 آب 2006 والتي استثنت التحكيم الإلزامي لجميع المسائل المدرجة في المادة 298 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك ترسيم حدود المناطق البحرية، ومع ذلك في قرار صادر من المحكمة في 29 تشرين الأول 2015 اقرت المحكمة بصلاحيتها في قبول القضية وتيسيرها[1]، ويرجع السبب في الإصرار الصيني على حقوقها في بحر الصين الجنوبي، إلى عدة مصالح مهمة، والتي ستنطرق اليها في المبحث القادم.

(1) Kübra ÇOBAN HASTUN, a.g.e , s. 101

المبحث الثاني

مصالح الصين في بحر الصين الجنوبي

يحتل بحر الصين الجنوبي مكانة مهمة في الإدراك الاستراتيجي الصيني، وذلك لعدة اعتبارات، وتسعى الصين إلى السيطرة عليه بكل ما لديها من الوسائل والطرق، ويمكن تقسيم مصالح الصين في بحر الصين الجنوبي إلى عدة نقاط:

المطلب الأول: المصالح الجيوستراتيجية

إن نظرية (قلب العالم) التي وضعها هالفورد ماكندر*، والتي كانت تركز بشكل أساسي على آسيا الوسطى باعتبارها نقطة الارتكاز الجغرافي حينذاك، من وجهة نظر بعض الباحثين يمكنها أن تُعدل اليوم وتصاغ على أساس بحري لا بري لما تشغله البحار من ثقل وأهمية في تحديد مكانة أي قوة من القوى في سلم العلاقات الدولية [1]، وعلى الرغم من التطور الواسع في التجارة العالمية ووسائل

---

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 40

*. يعد السير هالفورد ماكندر (1861-1947) أحد مؤسسي الجغرافية السياسية البريطانية، كان ماكندر جغرافياً متخصص في الجغرافية السياسية إضافة الى انه كان اكاديمياً يُدرس الجغرافية في جامعة أوكسفورد اعتباراً من عام 1887، ثم في مدرسة لندن الاقتصادية، واشتهر بتحليلاته واهتمامه بالأقاليم الجغرافية وتحليل عناصره، ونظرته للمشاكل الجغرافية على نطاق عالمي الأمر الذي جعل من النتائج التي توصل أليها تتمتع بخاصية إستراتيجية، وارتبط اسم ماكندر بشكل كبير بنظرية (قلب العالم Heartland) وكان لهذه النظرية تأثيرها واضح على

التنقل الجوي والبري، إلا إن أية وسيلة من تلك الوسائل لم تتفوق على النقل البحري، فهو يمثل جانباً مهماً في التجارة العالمية، إذ ما يقرب (90%) من التجارة العالمية تتم عبر البحار والمحيطات فهو بذلك يمثل العمود الفقري للتجارة العالمية والاقتصاد العالمي[1]، ونظراً لأهمية بحر الصين الجنوبي في التجارة العالمية، نجد أن هناك من يرى اليوم أن هذا البحر يمثل قلب العالم ولكنه هذه المرة بمنزلة قلب العالم البحري الذي تدور حوله تفاعلات كثيرة بهدف السيطرة عليه من قبل القوى الكبرى، لذا تشير فكرة إلى: (إن من يسيطر على قلب العالم البحري، أي بحر

الجيوبوليتيكا القرن العشرين، وقد بدأ ماكندر نظريته في عام 1904 حيث رأى أن الجزء من منطقة أورو آسيا هو مركز العالم وسماه (منطقة قلب الارض)، ولاحظ ان هذه المنطقة (القلب العالم) محاطة بهلالين، هلال داخلي وهلال خارجي، ويشمل الهلال الداخلي جميع قارة أوربا والمناطق الموسمية من آسيا فهو يمتد من (السويد والنرويج وفنلندا وألمانيا وفرنسا والنمسا مروراً بتركيا ومنطقة غرب آسيا حتى شبه القارة الهندية)، اما الهلال الخارجي يشمل (كندا والأمريكيتين والجزر البريطانية وجنوب أفريقيا وأستراليا اليابان)، **وعلى هذا الأساس فأن فرضيته كانت تقول: ان من يتحكم بمنطقة القلب يتحكم بالجزيرة العالمية ومن يتحكم بالجزيرة العالمية يتحكم بالعالم**. المصدر: ألكسندر دوفاي، الجغرافيا السياسية، ترجمة (حسين حيدر)، ط الأولى، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت 2007، ص 17/ عبد القادر فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 286-88-89/ ومحمد رياض، الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، ط بلا، مؤسسة هنداوي، القاهرة 2014، ص 62.

(1) Najimdeen BAKARE and Minahil R. TOOR, Revisiting Mackinders Heartland Theory: Identifying the Emergence of Competition in the Indian Ocean Region, Przeglad Strategzny magazine, Adam Mickiewicz University, Poland, No 12, January 2019, P.45

الصين الجنوبي، فإنه سيسيطر بالتأكيد على المحيطين الهادئ والهندي، ومن يتحكم في الأخيرة يحد من توسع القوى الأخرى في الأقاليم المناهضة، وبالتالي يسيطر على مفاتيح التجارة العالمية بأكملها، في ظل حتمية الصراع الدولي الجيو اقتصادي)، وتأتي جدوى هذه الرؤية من خلال الحقائق الجغرافية التي تشير إلى ان أي دولة ستهيمن على بحر الصين الجنوبي ستكون قادرة على استخدام مياهه وسمائه لتعزيز قوتها البحرية والجوية في نفس الوقت، وهو ما سيمكنها إما من زحزحة أعدائها نحو حافات المحيط الهادئ، أو تحقيق إمكانية وصول سهلة الى مصالح القوى المعادية لها، يضاف الى ذلك تحكم الدولة التي ستسيطر على بحر الصين الجنوبي بممرات الملاحة المهمة التي تربط بين المحيطين (الهندي والهادئ)، إذ يعد بحر الصين الجنوبي من البحار المهمة في حركة السفن التجارية والناقلات النفطية، إضافة إلى موارده في مجال الطاقة ومصائد الأسماك التي ستتيح لمن يتحكم فيه القدرة على أن يكون عنصراً مؤثراً في رسم المشهد المستقبلي للنظام الدولي، وبالتالي ستترتب على ذلك انعكاسات مهمة على المستوى السياسي والاقتصادي، ناهيك عن الكثافة السكانية التي تمتاز بها الكتلة المطلة على هذا المسطح المائي، وهي ميزات تهيئ هذا القلب من القيام بدور محوري في المستقبل[1].

كما يعد بحر الصين الجنوبي ساحة التنافس الاولى ما بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة والصين من جهة الأخرى، فالولايات المتحدة باعتبارها القوى العظمى تسعى الى الحفاظ على وجودها في المنطقة، وذلك بسبب أهميته

(1) نقلاً عن: دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 40-41

الاستراتيجية المتزايدة، أما الصين فترى أنّ بحر الصين الجنوبي منطقة نفوذها التاريخية التي تتمتع بالسيادة عليها[1]، ولا تعدّ الولايات المتحدة الحالة الوحيدة التي تسعى للتدخل في بحر الصين الجنوبي، إذ يلاحظ أن القوى الأخرى تدعم (الفلبين، وفيتنام، وماليزيا، و بروناي، وإندونيسيا) في مناطق النزاع مع الصين، وكثيراً ما تستجيب الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، وأستراليا، لعروض تشغيل النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي، اضافة إلى ذلك فقد سعت أغلب الدول في المنطقة على زيادة أنفاقها العسكري وتطوير قدراتها البحرية وذلك للحد من الاستراتيجية الصينية وساعدت امريكا جميع هذه الدول[2].

وهذا الوضع بالتحديد هو ما يقلق الخبراء الاستراتيجيين في الصين، وهو وجود مجموعة دول مجاورة للصين والتي تشكل سلسلة من الجزر محاصرة لها تبدأ من اليابان وتنتهي بأستراليا على طول غرب المحيط الهادئ، ويمكن أن تشكل ما تشبه بأبراج الحراسة للقوات البحرية الامريكية وحلفائها، وتكون الصين محاصرة ولا تتمتع بحرية الحركة في بحر الصين الجنوبي[3].

إنَّ هذا التغيير المهم في بحر الصين الجنوبي، حدث بعد تزايد أهمية

---

(1) Nguyen Thi Lan Anh , Op. Cit, P.27

(2) كونج زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات، ترجمة (حليم نصر)، ط الأولى، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت 2017، ص 95 - 96

(3) عبد المالك حطاب وإبراهيم مشعالي، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 752

المحيط الهادئ في المحور الجيو سياسي العالمي، ماساهم في دفع محللي السياسة في الإدارة الامريكية إلى إعطاء أهمية لهذه المنطقة والتنظير لها ومحاولتهم لإعادة صياغة نظرية قلب العالم على أساس بحري لا بري، اذ يقول (لورين طومسون) من معهد ليكسينغتون الأمريكي: ((إذا سيطرت الصين على غرب المحيط الهادئ فإنها سوف تسيطر على قلب الاقتصاد العالمي لأن ساحل شرق آسيا اصبح حقاً مركزاً اقتصادياً عالمياً))، وكذلك أوضح الأدميرال (باتريك والش) قائد أسطول المحيط الهادئ الأمريكي حتى تقاعده عام 2012، أنه تأثر بنظرية ماكندر وأشار والش بصراحة: ((إلى أن ماكندر عندما أوضح أن أي دولة لكي تمارس نفوذاً اقتصادياً أو سياسياً أو دبلوماسياً عليها ان تسيطر على قلب العالم فإن قلب العالم في الوقت الحاضر يعدّ بحر الصين الجنوبي))، وأوضح والش أن من يسيطر على هذا البحر سيمارس تأثيراً حاسماً على العالم اجمع، ويرى من مصلحة الولايات المتحدة توجيه تركيزها على هذا البحر[1].

كذلك يرى الجيوسياسي الأمريكي (روبرت كابلان)، أن هذا البحر إضافة الى أهميته الاستراتيجية، واعتباره طريقاً تجارياً مهماً بحكم موقعه الرابط بين المحيط الهندي والهادئ، فإنه يحمل في طياته سيناريوهات مهمة أخرى كانهيار كوريا الشمالية، أو الحرب بين الكوريتين، أو نشوب حرب مع الولايات المتحدة بسبب تايوان، وأعمال القرصنة والإرهاب هي الأخرى تشكل تهديدات في هذه

(1) Monika Chansoria and Paul Benjamin, Placing China in Americas Strategic Pivot to the Asia-Pacific: The Centrality of Halford Mackinders Theory, CLAWS Journal, India, Summer 2012, P80-82

المنطقة الحساسة من العالم، ولهذا يتوقع بإن يكون بحر الصين الجنوبي قلباً للسياسة العالمية في المستقبل[1]، ولهذا السبب للصين مصلحة كبيرة في السيطرة على هذا البحر لتعزيز موقفها الاقليمي والعالمي.

المطلب الثاني: أمن الطاقة

يعدّ مفهوم أمن الطاقة من المفاهيم المعاصرة في العلاقات الدولية، برز كأحد مكونات الأمن ذي مفهومه الجديد الى جانب المفاهيم الأخرى: (الأمن الإنساني، والأمن الاقتصادي، والأمن المجتمعي، والأمن البيئي، والأمن الغذائي)، فالطاقة ومصادرها لا تعدّان محركاً للنمو الاقتصادي فحسب، بل لها دلالات في صياغة وفهم استراتيجيات الدول أيضا[2]، كما تعد الطاقة مصدراً استراتيجياً مهماً، تؤثر في استراتيجيات كل الدول سواء كان مصدراً ام مستورداً لها، ويؤثر ما تملكه الدولة من قدرات على سياستها الخارجية من خلال تحديد مكانتها ووضعها في النظام الدولي، ومدى قدرة الدولة على صياغة استراتيجية نشطة وتوفير مجالات

---

(1) روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا ما الذي تُخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة (إيهاب عبد الرحيم علي)، سلسلة عالم المعرفة 420، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2015، ص 256-263

(2) جميلة طيب، السياسة الطاقوية الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائرية 3، الجزائر، العدد 13، كانون الاول 2019، ص 19

الحركة أمام صانع القرار، وكذلك تأثيرها في التعاون والصراع الدوليين[1].

ويقصد بأمن الطاقة بشكل مبسط: هو أمن الحصول على عرض كاف وملائم من الطاقة بأسعار مستقرة ومعقولة، يدعم الأداء الاقتصادي الوطني[2].

ومع تزايد أهميته اصبح مفهوم أمن الطاقة يأخذ حيزاً كبيراً في استراتيجيات الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى، واخذت تلك الدول في صوغ استراتيجيات خاصة بقضية الطاقة وأمنها، فمثلاً في عام 1975 صرح وزير الخارجية الأمريكي (هنري كيسنجر) بأن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي اذا كررت الدول العربية قطع البترول عن الغرب، باعتبار ذلك مرتبطاً بأمن بلاده والأمن الدولي، مما يترتب عليه حماية أمريكية دون أن يمثل ذلك خرقاً لمبدأ السيادة للدول العربية[3]، وبدأت الدول تخصص ملايين الدولارات للأبحاث والدراسات الخاصة بأمن الطاقة، واصبح هنالك علاقة تأثيرية قوية بين أمن الطاقة والأمن القومي للدول، ومع تزايد التنافس الدولي على الطاقة أصبحت حمايته لا يقل أهمية عن

---

(1) عدنان خلف البدراني، أهمية الامن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، العدد 66، 2016، ص 272

(2) علي حسين باكير، ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، ط الأولى، دار المنهل، بيروت 2010، ص 158

(3) إبراهيم ميرغني وسلطان بن منير، الصراع على مصادر الطاقة الاحفورية وانعكاساته على الامن الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 17، كانون الثاني 2018، ص 441

حماية أراضي الدولة ضد أي عدوان الخارجي [1].

أما عن التعريف الصيني لأمن الطاقة فعرفته في خطتها الخماسية (2001- 2005) على أنه: ((تامين وضمان مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين))[2].

تُعد الصين في الوقت الحاضر أكثر دولة استهلاكاً للطاقة، اذ بلغ الاستهلاك اليومي للصين من النفط 9,808 مليون برميل في العام 2011، لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، وفي عام 2014 استولت الصين على المركز الأول كأكبر دولة مستهلكة للنفط بمقدار 11,239 مليون برميل يومياً[3]، وارتفعت نسبة الاستهلاك اليومي للصين من النفط في عام 2017 الى 13,2 مليون برميل، واصبحت إضافة إلى هذه أكثر دولة مستوردة للنفط، متجاوزةً بذلك الولايات المتحدة الامريكية، حيث استوردت حوالي 8,4 مليون برميل يومياً، مقارنة ب 7,9 مليون برميل يومياً للولايات المتحدة الامريكية[4]، وفي عام 2019 أرتفع

(1) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، ط الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2014، ص 45-59-60

(2) نقلا عن: جميلة طيب، مصدر سبق ذكره، ص 20

(3) B P- Statistical Review of World Energy, British Petroleum Company, London, June 2019, P.20

(4) China surpassed the United States as the World's Largest crude oil importer in 2017, U.S Energy Information Administration, February 5

الاستهلاك الصيني إلى 14,5 مليون برميل يومياً، بينما ارتفعت نسبة الواردات إلى 10,1 مليون برميل يومياً[1].

إضافة إلى هذا الاستهلاك، تشير توقعات إلى أن الطلب الصيني على النفط سيزداد في المستقبل، فمثلاً وفقاً لتوقعات منظمة أوبك، سيرتفع طلب الصين على النفط في عام 2030 و2040، إلى حوالي 14,7 و15,9 مليون برميل يومياً على التوالي[2]، أما وفقاً لتوقعات معهد اقتصاد في اليابان (IEEJ) في تقريره بعنوان (المشهد الآسيوي للطاقة)، سوف يستمر استهلاك النفط في آسيا بالارتفاع، لتصل إلى 44 مليون برميل في اليوم في عام 2030، وتمثل الصين 50% من هذه الزيادة، نظراً للنمو الاقتصادي الكبير التي تحققه الصين[3].

وقد كان للنمو الاقتصادي في الصين دوره في الطلب المتواصل والسريع على الطاقة، وعلى الرغم من كون الصين من الدول المنتجة للنفط، وعلى الرغم من كونها الدولة الأولى في العالم بإنتاجها للفحم والذي يبلغ 1,1 مليار طن سنوياً،

2018, Available At: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34812

(1) Chinas crude oil imports surpassed 10 million barrels per day in 2019, U.S Energy Information, March 23, 2020, Available At: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=43216

(2) OPEC, World Oil Outlook 2019-2014, OPEC Secretariat, Vienna, November 2019, P. 49

(3) كانسوهيكو سويتسوجو، مصدر سبق ذكره، ص 238-239

إلا إنها تعاني من عدم امكانيتها في سد احتياجاتها من الطاقة ولهذا تعتمد بشكل كبير على الاستيراد[1].

وعلى سبيل المثال، أنتجت الصين في عام 2009 (189) مليون طن من النفط الخام، في حين استوردت 199 مليون طن من النفط الخام، لتصل نسبة اعتمادها على النفط الخام المستورد (51%)، متجاوزة بذلك خط الإنذار البالغ (50%)[2]، وبحسب خبراء الاقتصاد فإنه في حال إذا تجاوز حجم النفط المستورد في أي دولة حاجز 50 مليون طن، فإن أداءها الاقتصادي يبقى رهينة لتأثيرات الأسواق الدولية، وعندما يتجاوز المستورد من النفط الخام حاجز 100 مليون طن، فمن المهم أن تفكر الدولة في اتخاذ جميع الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية اللازمة لضمان أمن طاقتها، لذلك فضمان أمن الطاقة مشكلة واقعية كبيرة بالنسبة للصين كونها من أكبر الدول المستهلكة للطاقة[3].

ولهذا السبب، فإن بحر الصين الجنوبي يعد مهماً جداً بالنسبة للصين،

---

(1) نجم عبد الزهرة علي، دول الطاقة الآسيوية في المدرك الاستراتيجي الصيني وانعكاساته الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2021، ص 109-110

(2) جين تسان رونغ، هل الصين دولة عظمى؟ واقع ومستقبل الصين على الساحة الدولية، ترجمة (على ثابت)، ط الأولى، مؤسسة بتانة، القاهرة 2017، ص 220

(3) سفيان بلمادي، جيوسياسة المضايق البحرية الإستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني نموذجاً، جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2015، ص 14

باعتباره إحد المناطق التي تحتوي على كميات غير قليلة من النفط والغاز (كما ذكرنا في الفصل الأول)، إضافة إلى قربه الجغرافي من الصين، وهو ما يجعل من الصين لو استثمرت في هذا البحر، أن تلبي جزءاً من احتياجاتها المحلية بطرق أرخص ما تساعدها على تعزيز اقتصادها بدلاً من الاستيراد، كما يقوي موقفها ضد التغيرات الجيوسياسية العالمية سريعة التأثير[1].

المطلب الثالث: تأمين الممرات الملاحية

يرى (ألفريد ثاير ماهان)*، أن البحار أهم طرق المواصلات بين الدول لكونها متسعاً ومتصلاً يسمح للإنسان بالتحرك بحرية في جميع الاتجاهات دون قيود، وفي عالم تسوده التجارة الدولية فإنه يرى أن السطوة البحرية لاي دولة تعطيها ميزة اقتصادية كبيرة واستناداً إلى ما لديها من أفكار صاغ نظريته وتوصل الى نتيجة مفادها الى أن رخاء اية دولة ومصيرها مرتبط بقدرتها في السيطرة على البحار[2].

---

(1) Ania Llanos Antczak, Chinas Quest in the South and East China Sea: The Struggle Between Realism, Liberalism and Constructivism, Revista Mexicana de Analisis Politico y Administracion Public, Universidad de Guanajuato, USA, January 2020, Vol 9, No 1, P.5-6

(2) محسن عبد الصاحب، المسرح البيئي العسكري البداية الجيوبوليتكية والنهاية الاستراتيجية، ط الأولى، العارف للمطبوعات، بيروت 2014، ص 128

*.يعد الفريد ثاير ماهان(1840-1914) من اهم المؤرخين في القوى البحرية ومن بين الذين تعرضوا في دراستهم للموقع الجغرافي في نمو السيطرة البحرية، حيث لقب ماهان ب(كلاوزفيتز

وبالنظر إلى حالة الصين، يعد بحر الصين الجنوبي طريقاً ملاحياً مهماً لها، فبعد الحرب الباردة أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي يتركز ايضاً على ما يحتوي من خطوط مواصلات بحرية مهمة، والتي باتت تمثل شريان الحياة الاقتصادية في الصين، وعاملاً مهماً في تحقيق أهدافها التنموية[1]، إذ يعدّ بحر الصين الجنوبي طريقاً مهماً لواردات الصين البحرية من النفط والذي يتم نقل (90%) منه عبر بحر الصين الجنوبي[2]، من خلال ثلاثة خطوط بحرية وهي[3]:

1. طريق (الشرق الأوسط – افريقيا) عبر مضيق ملكا ثم بحر الصين الجنوبي وصولاً إلى الصين.

2. طريق (الشرق الأوسط – افريقيا) عبر مضيق سوندا وبعد ذلك مضيق كاسبار

البحر) تيمناً بالقائد والمفكر العسكري كارل فون كلاوزفيتز، وكان لماهان تأثير كبير في الخطة الاستراتيجية للبحرية الأمريكية للقرن العشرين، وكان له تأثيره أيضا في تطوير القوة البحرية لكل من بريطانيا وألمانيا واليابان، وكان لكتابات ماهان حول تشكيل قوة بحرية أمريكية ذات قدرات هجومية – دور مباشر في الحرب العالمية الثانية ووصولها إلى مكانتها الحالية باعتبارها أكبر قوة بحرية على مستوى عالم. المصدر: محسن عبد الصاحب، مصدر سبق ذكره، ص126-127

(1) حيدر علي سكينة، مصدر سبق ذكره، ص 10-11

(2) اخلاص قاسم نافل، التنافس الطاقوي في ظل الصراعات الإقليمية والدولية (بحر الصين الجنوبي انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 64، 2021، ص 97

(3) يونس مؤيد يونس، استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الامن الإقليمي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق، العدد 23، 2017، ص 76-77

ثم بحر الصين الجنوبي وصولاً إلى الصين.

3. طريق (أمريكا اللاتينية – جنوب المحيط الهادئ) عبر بحر الفلبين ثم بحر الصين الجنوبي وصولاً إلى الصين.

4. طريق (الشرق الأوسط – افريقيا) عبر مضيق لومبوك إلى مضيق ماكاسار أو مضيق مالوكو وبحر الفلبين وصولاً إلى غرب المحيط الهادئ ثم إلى الصين.

وأكد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أن الواردات الصينية البحرية يمثل 20% من الواردات البحرية في العالم[1]، هذا ماعدا الصادرات فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين ازدهرت الصناعة الصينية بشكل كبير ونما حجم اقتصادها مما زاد حجم تجارتها الخارجية وبدأت الصين بالتجارة والاستثمار في جميع انحاء العالم ما دفعها إلى بناء أسطول تجاري بحري كبير بالتوازي مع توسعها الاقتصادي[2].

وأصبحت الصين تمتلك (2495 سفينة) ذات 300 طن، مقسمة ما بين (1022) سفينة بضائع عامة، و(482) ناقلة سائبة، و (174) سفينة حاويات، و

---

(1) استعراض النقل البحري 2019، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الأمم المتحدة، جنيف، 2019، ص 13

(2) Marcin Admczyk and Patrycja Rutkowska, China on the road to becoming a sea power–is this renaissance of A.T. Mahans and J.S Corbetts theory, Kultura–Historia– Globalizacja, University of Wroclaw, Poland, No 23, 2018, P.9–10–11

(178) سفينة ركاب، و (83) ناقلة لغاز مسال، و (80) ناقلة كيماويات، كما أصبح ميناء شانغهاي أحد الموانئ الاكثر ازدحاماً في العالم، حيث تعامل في عام 2010 مع (32.5 مليون) حاوية، وفي عام 2012 تعامل ميناء شنتشن ثاني أكثر الموانئ ازدحاماً في الصين، والرابع على مستوى العالم مع (22.9 مليون) حاوية[1]، وكل هذه الواردات والصادرات والسفن التجارة الصينية تمر من ثلاث طرق بحرية[2]:

1. الطريق الشمالي: يمر من مضيق كوريا وبالقرب من جزر كوريل لينفتح بعد ذلك إلى المحيط الهادئ.

2. الطريق الشرقي: يمر عبر أرخبيل اليابان وبالقرب من جزر ريوكيو ودياويو وتايوان.

3. الطريق الجنوبي: الذي يبدأ بخط مستقي من بحر الصين الجنوبي إلى مضيق ملكا ومن ثم إلى المحيط الهندي.

فالتجارة الصينية تحت سطوة روسيا وكوريا الجنوبية واليابان في الطريق الشمالي، وتحت سطوة اليابان في الطريق الشرقي، وتحت سطوة سنغافورة وماليزيا وتايلند وإندونيسيا عند عبورها الطريق الجنوبي، وتحت سطوة الولايات المتحدة

---

(1) عبد مالك حطاب وإبراهيم مشعالي، الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، المجلد 23، العدد 46، 2019، 727

(2) كوانج زهيغيو، مصدر سبق ذكره، ص 103-104

الامريكية في حال عبورها من جميع الطرق لأنها متحالفة مع جميع الدول المطلة على طريق التجارة الصينية ما عدا روسيا.

فضلاً عن ذلك، يلعب بحر الصين الجنوبي دوراً مهماً في (مبادرة الحزام والطريق) الصينية، فهو بداية للطريق البحري الصيني ضمن مبادرة الحزام والطريق والذي ينطلق من بحر الصين الجنوبي على شكل خطين بحريين رئيسين هما[1]:

1. خط بحر الصين الجنوبي – جنوب محيط الهادئ: يبدأ من بحر الصين الجنوبي ليمتد جنوباً وصولاً إلى جنوب السواحل الاندونيسية.

2. خط بحر الصين الجنوبي – السواحل الإيطالية: يبدأ بطريق تجاري بحري، ويقطع منطقة جنوب شرق آسيا، ليمر من المحيط الهندي والبحر الأحمر وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط عند الموانئ الإيطالية.

ومع تزايد المصالح الاقتصادية للصين في الخارج دعا العديد من الخبراء الصينين إلى زيادة قدرة القوات الصينية لحفظ هذه المصالح، إذ عبرّ الأدميرال الصيني الاسبق (يانغ يي) في مقال له نُشر في مجلة (جلوبال تايمز): ((مع تزايد الهوة بين المصالح الاقتصادية الصينية المنتشرة في العالم وبين قدرتها في الدفاع عن تلك المصالح، أخشى أن تتجاوز السرعة التي تتوسع فيها المصالح الاقتصادية الصينية في العالم إمكانياتها ووسائلها العسكرية في الدفاع عن تلك المصالح)).

(1) نجم عبد الزهرة علي، مصدر سبق ذكره، ص 276

وانطلاقاً من منطق ماهاني القائل: (بأن الزيادة في النشاط الاقتصادي للدولة وزيادة تجارتها البحرية تتطلب بناء قوة بحرية قوية للمحافظة على هذه التجارة)[1] ، يرى (كوانج زهيغيو) في كتابه (إنشاء القوة البحرية الصينية): ((إن بدون القوة العسكرية القوية في البحر، لا يمكن للصين سوى أن تفشل في أن تصبح قوة بحرية كبرى، وأن إنجازاتها الاقتصادية والتكنولوجية سوف تبرهن في نهاية الأمر أنها مجرد قصور مبنية في الهواء ما دامت الدول موجودة، فلن تسمح دولة لأخرى بأن تتلاعب بمصيرها او تتحكم بها ولن تكون الصين شواذاً عن هذه القاعدة))[2].

وفي بيان رسمي في 2014 صرح رئيس إدارة الدولة للمحيطات في الصين (ليو سيغوي) بشأن الاستراتيجية البحرية الصينية قائلا: ((نظراً لأن الاقتصاد الصيني أصبح مرتبطاً بشكل وثيق بالبحار، ويتم نقل 90% من التجارة الصينية عن طريق البحر، فإن سلامة ممرات البحرية هي مسؤولية مباشرة للصين))[3].

كذلك يرجع سبب تصاعد المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي إلى

---

(1) S. Rajasimman, Chinese Naval Strategy in the Twenty First Century the Turn to Mahan, Journal of Defence Studies, Manohar Parikar Institute of Defense Studies and Analysis, Indian, Vol 3, No 3, July 2009, P.139

(2) نقلاً عن: كوانج زهيغيو، مصدر سبق ذكره، ص 60

(3) Sümeyra Betül Coşkun, a.g.e, s .98

التغيّر الحاصل في مركز الثقل الاقتصادي والديموغرافي في الصين لصالح اقاليمها المطلة على بحر الصين الجنوبي، وبالتالي أصبح هدف الحكومة الصينية تأمين مزاياها الاقتصادية وحماية امنها القومي[1].

مما تقدم يتبين أن لبحر الصين الجنوبي أهمية كبيرة بالنسبة للصين، فهو طريق حيوي مهم للتنمية الاقتصادية الصينية، وانطلاقاً من ذلك دعت الإدارة الصينية جيشها إلى المباشرة بمهام جديدة للحفاظ على المصالح الصينية بما في ذلك خطوط المواصلات البحرية، والتحول من استراتيجية الدفاع عن البحار القريبة إلى الدفاع عن البحار البعيدة، وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث مراحل[2]:

1. المرحلة الأولى (2000-2010): تسعى الصين في هذه المرحلة إلى السيطرة على المياه الواقعة ضمن سلسلة الجُزر الأولى التي تربط بين اوكيناوا وتايوان والفلبين.

2. المرحلة الثانية (2010-2020): وتهدف بها الصين إلى السيطرة على سلسلة الجُزر الثانية التي تربط جزر (Ogasawara) و (Guam) وإندونيسيا.

---

(1) Cemre PEKCAN, ULUSLARARASI HUKUK ÇERÇEVESİNDE GÜNEY ÇİN DENİZİ KRİZİNİN DEĞERLENDİRİLMESİ, Uluslararası Kriz ve Siyaset Araştırmaları Dergisi, Türkiye, Cilt 1,Sayı 3, Aralık 2017, s.59

(2) مصطفى كمال، جيوسياسية الطاقة النزاع الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد 54، العدد 218، تشرين الاول 2019، ص 100

3. المرحلة الثالثة (2020-2040): وهي اخر مرحلة تسعى فيها الصين لوضع حد لسيطرة الولايات المتحدة في المحيط الهادئ والهندي، واستعمال حاملات الطائرات كمكون رئيس في قواتها البحرية.

خريطة رقم (2-2) استراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة الصينية

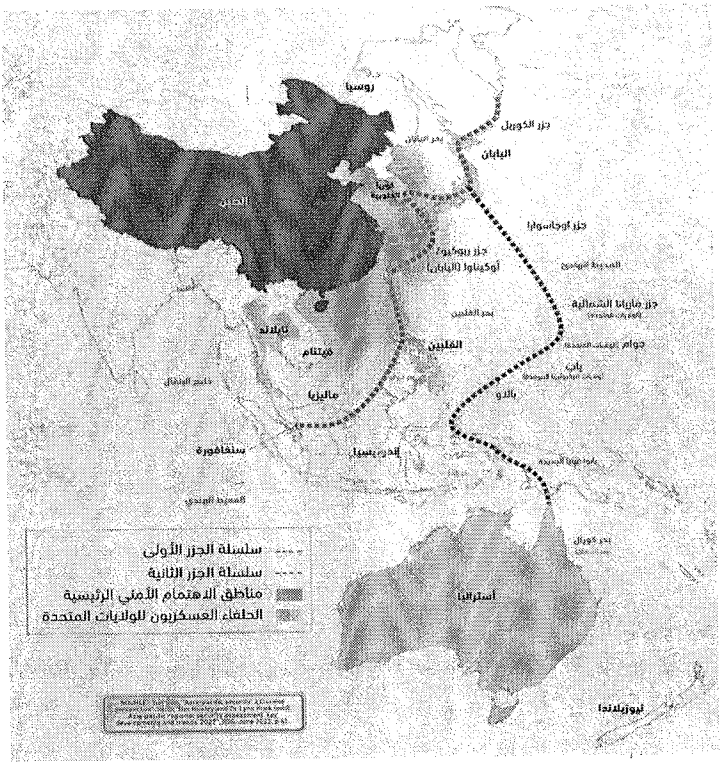

المصدر: إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، حوار شانجريلا خريطة تهدد الأمن الآسيوي في 2022، تقدير موقف العدد 17، 13 حزيران 2022، أبو ظبي، ص 3

المطلب الرابع: إضفاء الشرعية للحزب الشيوعي الصيني

لا شك ان هناك علاقة ثنائية متبادلة بين الشرعية المحلية للحزب الشيوعي الصيني وبحر الصين الجنوبي، باعتبار إن السياسة الداخلية تشكل أساس السياسة الخارجية، وإن السياسة الخارجية تنعكس على السياسة الداخلية ولهذا فإن سلوك الصين الخارجي له تأثير مهم على مكانة الحزب الشيوعي الصيني، الذي اكتسب شرعيته من خلال موقفه الراسخ ضد الغازي الأجنبي التي تسبب في إهانة الصين[1].

فتاريخ القومية الصينية بحسب رأي الصينيين كان فيه الكثير من الإذلال على أيادي القوى الاستعمارية، ما ادى إلى الكثير من الشكوك إزاء تلك القوى ويدعو إلى استرداد أمجاد الماضي وكرامته واستعادة جميع (الأراضي الصينية المقتطعة)، إذ عانت الصين كثيراً من الانتهاكات التي حلت عليها إبان القرن التاسع عشر من قبل الدول الأجنبية القريبة منها كانت ام البعيدة، مثل حرب الأفيون الأولى مع المملكة المتحدة (1839-1842) أُجبرت فيها الصين بالتنازل عن إقليم (هونغ كونغ) وتمت استعادتها عام 1997، وحرب الأفيون الثانية (1857- 1860) مع فرنسا والمملكة المتحدة، ناهيك عن التنازلات الإقليمية الأخرى التي قدمتها لليابان وألمانيا، وحربها مع اليابان (1894-1895)، وفي بداية ثلاثينات القرن العشرين ايضاً، وهذا الشعور فيما يتعلق بالصين في أن تكون ملعباً للتدخل الأجنبي، اصبح هو في الوقت الحاضر محركاً للقومية الصينية

---

(1) Klaus Heinrich Raditio, Op. Cit, P. 83

وسلوكها الحالي، فالصين بصورتها الكاملة (قومية جريحة)، و لديها إحساس بالمعاناة التاريخية التي لم تأخذ بثأرها وشكوك قويه تجاه الاجنبي، ولهذا أصبحت الإدارات الصينية تشجع مثل هذه المشاعر وتستغلها في محاولة منها لتعزيز شرعيتها، واتباع سلوك حازم وتأكيد الذات وعرض قوتها للدفاع عما تعده مصالحها الأساسية في بحر الصين الجنوبي، وفي السنوات الأخيرة قامت الصين بتكثيف مطالبها في بحر الصين الجنوبي، والتي لا تستند في ادعاءاتها الى الالتزامات الاقتصادية والأمنية فقط، بل أصبحت مرتبطة بالهوية الوطنية الصينية راغبة بإعادة أمجادها السابقة، وتجلى ذلك بوضوح بإدراك صانع القرار الصيني المتمثل بالرئيس (شي جين بينغ) ورؤيته لـ (الحُلم الصيني)، وفي الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الوطني الثالث عشر للمجلس الوطني للشعب الصيني أشار فيه إلى الجُزر الاصطناعية الصينية في بحر الصين الجنوبي وعدها واحدة من الإنجازات المهمة لرئاسته، وربط في خطابه بين رؤيته واستعادة الامجاد الصينية القديمة عندما كانت دولة قوية في آسيا، وأكد صناع القرار في الصين وكبار ضباط جيش التحرير الشعبي الصيني مرات عديدة هذه الرؤية وأن هذا البحر والسيطرة عليه هو مصلحة وطنية جوهرية للصين، حاله حال (التبت) و (تايوان)[1].

ويسعى الحزب الشيوعي الصيني إلى إصباغ القضايا الاقليمية بالطابع القومي معتمداً على التاريخ الصيني في تلبية احتياجاته الاستراتيجية والسياسية، كما تعمل الإدارة الصينية على مناشدة الشعور القومي سابق الوجود للشعب

(1) عمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 184- 186-205

الصيني لإثارة هذا الشعور لغايات سياسية[1]، ليصبح بحر الصين الجنوبي يُقدم من قبل الحزب الشيوعي الصيني على أنه جزء لا يتجزأ من الدولة الصينية، واصبح هذا الامر كإيديولوجيا للشرعية السياسية للحزب الشيوعي على أساس أن بحر الصين الجنوبي كان جزءاً من الإمبراطورية الصينية، وأن تسمية هذا البحر باسم الصين بحد ذاته يشير من وجهة نظر الحزب إلى القيم والهوية التابعة للأمة الصينية[2].

وتبنى صناع القرار الصينيون وجهة نظر تتمثل بأدراك بيئتهم من منظور أربع دوائر تتمثل[3]:

1. الدائرة الأولى: وتبدأ بحسب رؤيتهم من الشارع الخارجي المطل على نافذة مكتبهم ويشمل جميع الأراضي داخل حدود جمهورية الصين الشعبية.

2. الدائرة الثانية: وتتألف من المحيط القريب لجمهورية الصين الشعبية وهي منطقة تضم 14 دولة مجاورة للصين.

---

(1) إريكا ستريكر دوانز وفيليب سي ساوندرز، من مجموعة مؤلفين: صعود الصين، ط الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2010، ص 119-120

(2) بوكرش دلال وكركور يوبة، سباق التسلح وأثره على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة (بحر الصين نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 83

(3) أندرو سكوبل، بحر الصين الجنوبي والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، ترجمة (سرى فؤاد عبد الكريم)، مجلة قضايا آسيوية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 2، العدد 8، نيسان 2021، ص 123

3. الدائرة الثالثة: فهي تضم آسيا والمحيط الهادئ بأكملها.

4. الدائرة الرابعة: ويقصد بها العالم الخارجي الذي يأتي بعد الدوائر الثلاث الأولى.

ووفقاً لهذا المفهوم نرى أن بحر الصين الجنوبي يحتل مكانة مهمة جداً بالنسبة للصين لأنه يعد جزءاً من الدوائر الأولى والثانية والثالثة، إضافة الى كونه نقطة انطلاق مهمة للدائرة الرابعة، ولهذا فإنه ينطوي على مصالح سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة، ويحتل مكانة مهمة في عقل صانع القرار الصيني.

ويدعم هذه التوجه الرسمي للدولة وسائل الاعلام الصينية، اذ يلعب الاعلام الصيني دوراً مهماً في تشكيل الراي العام في النزاعات الإقليمية الصينية، فعادة ما تحمل منشورات جلوبال تايمز وصحيفة الشعب اليومية الصينية هذه التوجهات وتحث على هذا الشكل من الاستراتيجيات الصارمة في بحر الصين الجنوبي[1].

وفي استبانة قام بها الاكاديميون (Jessica Weiss) من جامعة كورنيل الامريكية و (Allan Dafoe) من جامعة بيل الامريكية، في تشرين الأول 2015 ولحد آذار 2016، وجدوا أن أغلب مستخدمي الإنترنت الصينيين يتوافقون مع سياسة حكومتهم الصارمة حول النزاعات الإقليمية والبحرية للصين[2].

---

(1) Nguyen Thi Lan Anh, Op. Cit, P. 29

(2) Jessica Chen Weiss, really think about the South China Sea, The Washington Post, July 14, 2016, Available At :

ولهذا السبب يرى الباحث (Thomas E. Ricks)، اذا ما انصاغت الصين للضغط الدولي والغت مزاعمها السيادية في بحر الصين الجنوبي، فذلك لن يكون مخالفاً للقانون الصيني فحسب، بل سيكون انتحاراً سياسياً للحزب الشيوعي الصيني، ويرى الشعب الصيني في ذلك أن الدول الأخرى قد نجحت مرة أخرى في فرض ارادتها على الصين[1].

https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/07/14/heres-what-chinas-people-really-think-about-the-south-china-sea/

(1) Tomas E. Ricks, Could the Chinese Communist Party survive dropping South China Sea claims?, Foreign Policy, June 29, 2017, Available At : https://foreignpolicy.com/2017/06/29/could-the-chinese-communist-party-survive-dropping-south-china-sea-claims/

الفصل الثالث

المقومات والمعوقات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: مقومات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

المبحث الثاني: معوقات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

التوطئة:

تستند الاستراتيجية عند تطبيقها إلى مقومات عدة تمتلكها الدولة، والتي تؤطر من خلالها مسالك استراتيجية ويتم بموجبه اختيار الوسائل والإمكانيات لتحقيق الهدف العام للاستراتيجية، وتعد مقومات القوة الأساس الذي تستند اليه أي دولة لتطبيق هدفها الاستراتيجي، لذلك تولي الدول الكبرى موضوع المقومات أهمية كبيرة، وتسعى إلى تقوية مقوماتها، وأهم تلك المقومات هي المقومات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وتمتلك الصين العديد من المقومات التي تعزز من دورها سواء على المستوى الدولي أم الاقليمي وسعت إلى توظيفها في بحر الصين الجنوبي لتعزيز موقفها.

ولهذا فقد تم تقسيم المقومات الصينية في بحر الصين الجنوبي إلى ثلاث مقومات وهي:

1. المقومات العسكرية.
2. المقومات الاقتصادية.
3. المقومات السياسية والدبلوماسية.

وعلى الرغم من وجود المقومات التي تساعدها في تحقيق هدفها الا أن هناك معوقات تعيق من الاستراتيجية الصينية، وتم تقسيمها إلى ثلاث معوقات أساسية وهي:

1. الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي.
2. نزاع السيادة بين الدول الإقليمية على بحر الصين الجنوبي.
3. ارتفاع وتيرة سباق التسلح في المنطقة.

المبحث الأوّل

مقومات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

المطلب الأوّل: المقومات العسكرية

تُعدُّ القوة العسكرية إحدى المقومات المهمة للدول على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدوليّة، وهي تعمل مع المقومات الأخرى (الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية) وتكون ساندة لها، للارتقاء إلى مستوى القوى العظمى، وترتبط مدى القوة العسكرية لدولة معينة لا على التعداد الرقمي فحسب، وإنما على المعرفة الكاملة في جميع جوانب التقنية والمعلوماتية والاستراتيجية، فضلاً عن حجم قوتها التقليدية والنووية، وتتمتع الصين بكل هذه المقومات، إذ لا يمكن نكران أن الصين تُعدُّ اليوم قوة عسكرية تقليدية ونووية ضخمة لا يمكن الاستهانة بها، وعلى الرغم من أن الادراك الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدة عسكرية هجومية، كما حصل مع الادراك الاستراتيجي الأمريكي أو السوفيتي (الروسي) فيما بعد، إلا أن إدراك القيادة الصينية لأهمية القوة العسكرية ساعد على تحسين مكانة الصين الإقليمية خلال القرن الحادي والعشرين، لذا عملت على زيادة إنفاقها العسكري وتطوير وتحديث عقيدتها وقوتها العسكرية[1].

(1) منتصر عمران ناجي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية، ط الاولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت 2017، ص 170

جدول رقم (3-1) الانفاق العسكري الصيني

السنوات	إنفاق العسكري السنوي (مليار دولار)	نسبة زيادة عن العام السابق (%)	نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي (%)	نصيب الصين من الانفاق العسكري العالمي (%)
2012	166	7.8	2.0	9.5
2013	188	7.4	2.0	11
2014	216	7.9	2.1	12
2015	215	–	1.9	13
2016	215	–	1.9	13
2017	228	5.6	1.9	13
2018	250	5.0	1.9	14
2019	261	5.1	1.9	14
2020	252	–	1.7	13

جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام المذكورة ادناه

Source: Stockholm International Peace Research Institute, Trends in World Military Expenditure, for the following Years 2012,2013,2014,2015,2016,2017,2018,2019,2020).

وكما مبين من الجدول الأعلى ووفقاً للبيانات معهد ستوكهولم الدوليّ لأبحاث السلام، فقد زاد الإنفاق العسكري الصيني من 166 مليار دولار عام 2012، إلى 261 مليار دولار عام 2019، ورافق هذه زيادة في الانفاق عملية تحديث المؤسسة العسكرية الصينية، إذ ترى الصين أن امتلاكها لقوة عسكرية مؤثرة تعد أفضل وسيلة لضمان وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية الحيوية في أي مكان من العالم، لذا بدأت عملية تحديث واسعة النطاق في مؤسساتها العسكرية، وقد دعا الرئيس الصيني الأسبق (دينغ شياو بينغ) بصراحة إلى تحديث القوات المسلحة، وتشكيل قوات أكثر مرونة وفاعلية لمواجهة التحديات الإقليمية والدوليّة[1]، وانعكس هذا التحديث بشكل واضح على القوات البحرية الصينية، ولهذا يُقسم الباحث المقومات العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي إلى:

أولاً: تحديث القوة البحرية الصينية: تأسّست القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني في 23 أذار 1950، وتتكون من سلاح الغواصات والسفن الحربية والوحدة الجوية ووحدة الدفاع الساحلي والقوة البرية، مُقسمة إلى ثلاثة أساطيل: أسطول البحر الجنوبي وأسطول البحر الشرقي وأسطول البحر الشمالي ووحدة الطيران للقوات البحرية[2]، وتأسّست أول مدرسة بحرية صينية في (داليان- لياونينغ) في شباط 1950 بمساعدة بحرية الاتحاد السوفيتي، وأصبحت فيما بعد الأكاديمية البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني، ومِن ثَمَّ معهد داليان للهندسة البحرية

(1) منتصر عمران ناجي، مصدر سبق ذكره، ص 172

(2) بنغ قوانغ تشيان، الدفاع الوطني الصيني، ترجمة (فريدة وانغ فو)، ط بلا، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين 2005، ص 60-61

واختار السوفييت موقع الحرم الجامعي، وصاغوا منهجه الدراسي، وترجموا المئات من الكتب السوفيتية إلى الصينية، وفي 7 شباط 1951 وافقت البحرية السوفيتية وبطلب من الرئيس الصيني الأسبق (ماو تسي تونغ) على استخدام غواصتين لتدريب البحرية الصينية لمدة عامين[1].

ان هذه القوات التي بدأت بإمكانية متواضعة سرعان ما تطورت، لتحتل مكانة عالمية مهمة، ووفقاً لتقرير صادر من وزارة الدفاع الأمريكية بعنوان (التطورات العسكرية والأمنية في جمهورية الصين الشعبية)، تمتلك الصين أكبر قوة بحرية في العالم من الناحية العددية موزعة ما بين الغواصات وسفن الحرب البرمائية وحاملات الطائرات والسفن المساعدة وسلاح مشاة البحرية التي سنشرحها بالتفصيل بالخطوات الآتية:

1. الغواصات: أعطت الصين أهمية بالغة لتحديث غواصاتها ودمجها مع التقنيات التكنلوجية الجديدة؛ إذ تمتلك الصين ست غواصات صاروخية باليستية تعمل بالطاقة النووية (SSBNs)، وست غواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية (SSNs)[2]، ويعود مشروع بناء الغواصات النووية إلى عهد الرئيس الصيني الأسبق (ماو تسي تونغ) في تصريحه عام 1964 وهو يقول: ((سوف يكون علينا

---

(1) عبد المالك حطاب وإبراهيم مشعالي، مصدر سبق ذكره، ص 729

(2) Pentagon, Military and Security Developments Involving the Peoples Republic of China, U.S, 2021, P.49

لزاماً بناء غواصات نووية حتى وإن تطلب منا الأمر عشرة آلاف سنة))[1]، فضلاً عن ذلك تمتلك الصين (46) غواصة هجومية تعمل بالديزل (SSs)، وتواصل زيادة مخزونها من الغواصات التقليدية القادرة على إطلاق صواريخ كروز المتقدمة المضادة للسفن (ASCMs)، إذ ما بين منتصف التسعينات ومنتصف العقد الأوّل من القرن الحالي اشترت الصين (12) قطعة من غواصات (Kilo SS) روسية الصنع، وقامت بإنتاج (13) غواصة من فئة (Song Class SS) النوع (039) و(17) قطعة من فئة (Yuan Class) نوع (093A/B) تعمل بالديزل والكهرباء، فضلاً عن ذلك تمتلك الصين (12) غواصة نووية، اثنتان من فئة (Shang The class SSNs) النوع (093)، وأربع من فئة (Shang II class SSNs) النوع (093A)، وست من فئة (Jin class SSBNs) النوع (094) مجهزة بصواريخ باليستية تطلق من الغواصة، ويتوقع تقرير أن تنتج الصين (25) غواصة أو أكثر من فئة (Yuan) بحلول عام2025[2].

2.سفن الحرب البرمائية: يشير استثمار الصين في مجال سفن الحرب البرمائية إلى نيتها في الاستمرار لتطوير قدراتها في هذا المجال، ففي آذار 2020 أطلقت الصين سفينتها الثانية من فئة (class LHA Yushen) النوع (075)، بعد أن اطلقت سفينتها الأولى في عام 2019، وأطلقت ثالثتها من فئة (Yushen class)

---

(1) نقلاً عن: سماح مهدي صالح وزين عدنان ناجي، العلاقات الدولية في ظل التعددية القطبية، ط الاولى، مكتبة زين، بيروت 2022، ص 128

(2) Pentagon, Military and Security Developments Involving the Peoples Republic of China, U. S, 2021, Op. Cit, P.49

في كانون الثاني 2021، وتُعدُّ سفن (Yushen) عبارة عن سفن برمائية ذات سطوح واسعة تزود القوات البحرية الصينية بقدرة استكشافية عالية، ويمكن أن تحمل عدداً كبيراً من سفن الإنزال والقوات والمدرعات والمروحيات، فضلاً عن ذلك تمتلك الصين سبع سفن برمائية كبيرة من فئة (LPDs Yuzhao class) النوع (071)، مع دخول السفينة الثامنة في التجربة منذ عام 2020، وتوفر هذه السفن لجيش التحرير الشعبي الصيني قدرة بحرية كبيرة والمزيد من المرونة للعمليات الطويلة المدى مقارنة بالسفن القديمة، والتي تمَّ تخفيض عددها على مدى العقد الماضي مع إيقاف تشغيل بعض منها، ويمكن لكل من (Yushen) و(Yuzhao) حمل مجموعة متنوعة من طائرات الهليكوبتر والدبابات والمدرعات ومشاة البحرية للانتشار في مسافات طويلة[1].

3.حاملة الطائرات: دشنت الصين في العام 2011 أوّل حاملة طائراتها، وفي 2015 دشنت الحاملة الثانية[2]، وفي كانون الاول 2019 صنعت الصين أوّل حاملة طائراتها محلية الصنع (Shandong)، التي أكملت تجاربها البحرية بنجاح خلال العامين 2018-2019، وهي نسخة معدلة من حاملة الطائرات السوفيتية (Kuznetsov)، وتواصل بناء ثاني حاملة طائراتها محلية الصنع، والتي ستكون أكبر ومزودة بنظام إطلاق المنجنيق (Catapult launch system)، وسيمكنها هذا التصميم من حمل طائرات مقاتلة إضافية وعمليات طيران أسرع، ومِن ثَمَّ

---

(1) Ibid, P.51

(2) يونس مؤيد يونس، استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الأمن الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 74

توسيع مدى عملياتها، ومن المتوقع أن يتم تشغيلها بحلول عام 2024، وتوفر حاملات الطائرات لجيش التحرير الشعبي الصيني مجالاً لتمديد تغطيتها الجوية ونفوذ اقوى للدفاع عن مصالحها في بحر الصين الجنوبي بالدرجة الأساس، فضلاً عن كونها أحد رموز القوى العظمى، كما أنّها مفيدة في عمليات المساعدات الإنسانية والاستجابة للكوارث[1].

4.سلاح مشاة البحرية: يُعدُّ سلاح مشاة البحرية الذراع القتالي لبحرية جيش التحرير الشعبي الصيني، وكان تطور مشاة البحرية لجيش التحرير الشعبي من أبرز التغييرات التي طرأت على القوات المسلحة لجمهورية الصين الشعبية، فبعد أن كانت تتألف من لواءين فقط بحدود 1000 فرد ومحدودة في الجغرافية والمهام، تطورت لتتكون من ثمانية ألوية، وواصلت تطوير وتحديث قدراتها لتصبح أكثر كفاءة في الحروب التقليدية بما في ذلك العمليات خارج سلسلة الجزر الأولى، وفي تشرين الاول 2020 زار الرئيس الصيني (شي جين بينغ) المقر الرئيس لسلاح المشاة البحرية الصينية، وحثهم على الإسراع في تحسين قدراتهم القتالية وزيادة تركيزهم على خوض المعارك، وتواصل سلاح المشاة البحرية الصينية اتخاذ خطوات جادة؛ لتصبح قوة قادرة على إجراء العمليات خارج سلسلة الجزر الأولى لحماية المصالح الخارجية الصينية، وأجرت مجموعة متنوعة من التدريبات لتحسين قدراتها على العمل في المناخات والتضاريس المختلفة والمتنوعة، ورفعت قدراتها في أسطول البحر الجنوبي من لواءين إلى ثلاثة ألوية، وعملت أول منشاة عسكرية

(1) تيموثي آر هيث وكريستين غانيس والاخرون، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة RAND، الولايات المتحدة الامريكية 2016، ص 39

خارجية تابعة لها في جيبوتي، والتي تعمل على دعم النفوذ الاستراتيجي للصين في إفريقيا والشرق الأوسط وحماية استثماراتها وما يقرب من مليون مواطن صيني في تلك المنطقة[1].

ثانياً: السيطرة على الجزر واستصلاحها: بدأت الصين في بناء واستصلاح الجزر منذ عام 2010، فالصين تسيطر على سلسلة جزر بارسيل بالكامل وقسم من جزر سبراتلي، ومنذ عام 2013 أجرت الصين عمليات استصلاح للجُزر في العديد من المساحات التي تسيطر عليها، واستصلحت بين عامي 2013 و2015 أكثر من (3200) فداناً من الأراضي في سبع مواقع متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وابتداءً من بداية عام 2018 نشرت أنظمة صواريخ متطورة مضادة للطائرات والسفن، ورادارات وأنظمة تشويش[2].

كما أنشأت الصين قاعدة عسكرية في جزيرة (هاينان) المطلة على بحر الصين الجنوبي، كذلك طورت قاعدة (يولين) للغواصات وهي عبارة عن قاعدة تحت الأرض قامت اليابان بإنشائها في الجزء الجنوبي من جزيرة هاينان اثناء الحرب العالمية الثانية، وتمَّ توسيع القاعدة وتجهيزها بمنشآت جديدة قادرة على إيواء 20 غواصة، وتكون بعيدة عن أنظمة مراقبة، كما عملت الصين على ربط قاعدة يولين مع قاعدة لونغبو البحرية الصينية عبر أنفاق تحت الماء، وتُعدُّ قاعدة

---

(1) Pentagon, Military and Security Developments Involving the Peoples Republic of China, U. S, 2021, Op. Cit, P.52-53

(2) Ben Dolven and Other, South China Sea Disputes: Background and U.S. Policy, Congressional Research Service, Washington, December 22, 2020, P.2

لونغبو قاعدة بحرية بنيت أساساً من أجل إيواء غواصات، وتعدّ جزيرة هاينان ذات أهمية استراتيجية كبيرة للبحرية الصينية؛ بسبب وقوعها بالقرب من جُزر سبراتلي وبارسيل المتنازع عليهما[1].

ومنذ بداية عام 2016 أعادت الصين بناء مهابط للطائرات في جُزر باراسيل، وبذلك ارتفع إجمالي مهابط الطائرات الصينية في المناطق المتنازع عليها إلى خمسة مهابط، اثنان في جزر بارسيل، وثلاثة في جزر سبراتلي[2].

والصين ليست الدولة الوحيدة التي تعمل على الاستصلاح الجزر؛ إذ تجري كل من فيتنام وماليزيا وتايوان والفلبين أيضاً استصلاحاً للجُزر، ولهذا تبرر الصين أعمالها بأن الدول الأخرى تشارك أيضاً في الاستصلاح ولديهم بالفعل مهابط طائرات، وإنها تريد فقط أن تلحق بالآخرين[3].

فضلاً على ذلك تؤكد الصين احقيتها في استصلاح الجُزر؛ لأنها تعدها جزءاً من أراضيها ولديها كامل الحق للقيام بأي شيء، فمثلاً رداً على احتجاج الدول الإقليمية على الاستصلاحات الصينية للجُزر، قال (وانغ يي) وزير الخارجية

---

(1) غويليم كولوم بيلا، الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم، ترجمة والنشر (مركز إدراك للدراسات والاستشارات)، سنة بلا، سورية، ص 14

(2) Jordan M. Sandy, Chinese Nationalism and the South China Sea, Master Thesis, Wright State University, College of Public and International Affairs, U.S 2020, P. 51

(3) Richard Q. Turcsanyi, Chinese Assertiveness in the South China Sea Power Sources, Domestic Politics, and Reactive Foreign Policy, Springer, Berlin 2018, P. 51

الصينية: ((هذا البناء لا يستهدف أو يؤثر على أي شخص، لسنا مثل بعض الدول التي تشارك في بناء غير قانوني في منزل شخص آخر ولا نقبل النقد من الآخرين عندما نقوم ببناء منشآت في ساحتنا الخاصة، لدينا كل الحق في القيام بأشياء مشروعة ومبررة))[1]. ويرجع إصرار الصين في بناء جُزر اصطناعية إلى المكاسب المهمة التي تجنيها من هذا البناء؛ إذ يأمن الوجود العسكري الصيني في هذه الجُزر طرقاً آمناً للطاقة الصينية، وحماية بشكل أفضل عن البر الرئيسي، كما يكون من السهل لدى الصين الوصول إلى موارد بحر الصين الجنوبي وحمايته بشكل أفضل، والقيام بأنشطة عسكرية بسرعة أكبر، مثل نشر القوارب العسكرية أو أنشطة المراقبة، أو حرمان الدول الأخرى من القيام بالإجراءات المماثلة [2]، كما ان استصلاح الأراضي وبناء مهابط الطائرات والموانئ والمرافق من شانه أن يعزز القدرات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني والتي كانت محدودة في الماضي، وبالتالي تكون هذه الطائرات قادرة على تغطية كامل أجواء

(1) Kelsey Broderick, Chinese Activities in the South China Sea Implications for the American Pivot to Asia, Project 2049 Institute, U.S. Virginia, May 2015, P. 4

(2) Aaron Holmes, Artificial Islands in the South China Sea, OSR Journal of Student Research, California State University, U.S, Vol 4, No 1, 2016, P.7-8

بحر الصين الجنوبي[1].

ثالثاً: المليشيات البحرية الصينية (PAFMM): تُعدُّ (PAFMM) مجموعة فرعية من المليشيات الوطنية لجمهورية الصين الشعبية، وهي قوة احتياطية مسلحة تتكون من المدنيين تساعد على تحقيق استراتيجية الصين من دون الدخول في الصدام المسلح المباشر، ويتم تدريبهم مع القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني ويتلقون تدريبات في حماية المطالب البحرية والاستطلاع والمراقبة والدعم اللوجستي، وتدعم الحكومة الصينية العديد من منظماتها التجارية المحلية والإقليمية لتشغيل سفن لأداء مهام تخدم المصالح الرئيسية للبلاد، وتُعدُّ المليشيات البحرية لمدينة (سانشا) الصينية والتي تقع في بحر الصين الجنوبي، أكثر احترافاً وتجهيزاً ويعمل بها أفراد بدوام كامل ويتقاضون الراتب، وتعمل هذه المليشيات على تعزيز مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك عمليات الصيد في أقصى مناطق البحر[2].

ويعود تاريخ المليشيات البحرية الصينية إلى سياسة الدفاع الساحلي التي تمَّ تنفيذه خلال الخمسينات القرن العشرين بدعم من الإدارة الصينية آنذاك[3]،

---

(1) عبد العباس فضيخ دغبوش ونور حسين الرشدي، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، المجلد 5، العدد 14، تموز 2022، ص 174

(2) Pentagon, Military and Security Developments Involving the Peoples Republic of China, U.S, 2021, Op. Cit, P. 76

(3) Erin Hale, China uses maritime militia to assert claim on South China Sea, ALJAZEERA, 10 November 2021, Available At:

وأصبحت بعد ذلك جزءاً من النظرية العسكرية الصينية لتحقيق الأهداف السياسية للصين من دون قتال مباشر.

ولعبت (PAFMM) أدواراً مهمة في العديد من الحملات العسكرية ودعمت الأساطيل العسكرية الصينية في المياه المتنازع عليها؛ وتعمل المليشيات البحرية بشكل ملحوظ في بحر الصين الجنوبي وهي تدخل وتخرج بشكل روتني من موانئ جزيرة هاينان، وتقوم بدوريات في جزر سبراتلي[1]، فضلاً عن ذلك تتمتع الصين بميزة إنكار أفعال هذه المليشيات في حال تعرضها لضغوطات ممّا يمنحها حرية مناورة أكثر مقارنة بالسفن العسكرية الرسمية[2].

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية

احتلت المقومات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانةً مهمةً في العلاقات الدوليّة، وجاءت هذه الأهمية للأدوات الاقتصادية من عاملين[3]:

احتلت الرفاهية الاقتصادية للشعوب مكانة كبيرة في سلم أولويات أهداف الحكومات، وأصبحت المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة قضايا مهمة تشغل بال جميع الحكومات المعاصرة، كذلك زيادة التبادل الاقتصادي بين الدول

---

https://www.aljazeera.com/news/2021/11/19/china-supports-maritime-militia-to-assert-south-china-sea-claim

(1) Pentagon, Military and Security Developments Involving the Peoples Republic of China, U.S, 2021, Op. Cit, P. 76

(2) Erin Hale, Op. Cit

(3) نظام بركات والأخرون، مبادئ علم السياسة، ط السابعة، العبيكان للنشر، الرياض 2008، ص 399

او ما ترتب عن هذا التبادل من زيادة في أهمية الأدوات الاقتصادية في تنفيذ استراتيجية الدولة.

فضلاً عن ذلك أصبحت القدرة الاقتصادية هي التي تحدد القدرة العسكرية والسياسية لدولة ما، لذلك لا يعدُّ النمو الاقتصادي مهماً في بناء الدولة فحسب، ولكنه مهم أيضاً في توفير عناصر القوة الأخرى التي تسمح للدولة بالمساهمة في النظام السياسي الدوليّ[1].

وفي مجال المقومات الاقتصادية تمتلك الصين قدرة اقتصادية ضخمة، إذ شاهد النظام الدوليّ منذ بداية القرن الحادي والعشرين متغيرات عدة وبروز قوى صاعدة جديدة في الساحة الدوليّة، تتمتع بمقومات كبيرة على أصعدة عدة، وأبرز تلك القوى هي الصين التي تميزت بالمجال الاقتصادي المتميز؛ وانطلقت العجلة الاقتصادية الصينية بشكل متسارع لتحقيق نتائج مبهرة، وشكلت التجربة الاقتصادية الصينية حالة اعجاب لعدد كبير من البلدان، وأدت إلى تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، فنتج عنها ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الصيني، فبعد أن كانت 1 تريليون دولار في عام 2000، ارتفع ليبلغ 6 تريليون دولار عام 2010، و12 تريليون دولار في عام 2017، وحفزت هذه الإمكانيات التي تتمتع بها الصين إلى تبوء مكانة ريادية على المستوى العالمي، وبدوره يتطلب إستراتيجيات جديدة، تختلف عن المفاهيم المحافظة القديمة، وسعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية اخذت منحىً اقتصادياً بالدرجة الأولى، وتوظيف هذه الإمكانيات بما

(1) سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، ط الأولى، مكتبة عدنان، بغداد 2017، ص 274

يتطلع مع أهدافها المستقبلية[1].

وبالفعل ساعدت المقومات الاقتصادية الصين إلى مدِّ نفوذها الاقتصادي بشكل أكبر في جنوب شرق آسيا، وقد أدركت الصين أنها كي تتمكن أن تمحي إدراك الدول الأخرى لها كتهديد عليها ربط اقتصادها مع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، عن طريق تعزيز التعاون والتبادل التجاري، فبذلك تعمل كمحرك لدعم النمو الاقتصادي الإقليمي، لذلك اقترحت بناء روابط استثمارية وتعزيز التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، وقد بدأ أوّل زيادة في حجم المبادلات الاقتصادية بين الجانبين اثناء الأزمة الاقتصادية لسنة 1997؛ ليرتفع حجم تبادل تجاري من 3.350 مليار دولار في عام 1986 إلى 20.395 مليار دولار في عام 1997، فضلاً عن ذلك ساهمت الصين مالياً لاحتواء الأزمة في جنوب شرق آسيا؛ وتبرعت بمليار دولار لصندوق متفرع من صندوق النقد الدوليّ لمنع تدهور سعر صرف البات التايلاندي، فضلاً عن مساعداتها المالية لإندونيسيا وكوريا الجنوبية وباقي دول جنوب شرق آسيا، والتي وصلت إلى 4 مليار دولار واحتلت المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان في تقديم المساعدات الاقتصادية، وهذا ما أسفر عنه الاعتراف بالدور الصيني كضامن

(1) حميد شهاب أحمد وزيدون سلمان محمد، الاقتصاد الصيني وتأثيره في التجارة الدولية (دراسة في دور ميناء كوادر)، مجلة العلوم السياسة، جامعة بغداد، العراق، العدد 60، 2020، ص 14-15-17-18-19

للاستقرار الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا[1]

وفي عام 2002 وقعت الصين اتفاقاً للتجارة الحرة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، على أن تُفعل ما بين 2010 – 2015 لتكون مكملاً للتعاون الإقليمي القائم[2]، وبالفعل ثم إنشائها عام 2010، لتضم كل من الصين وبروناي وإندونيسيا والفلبين وتايلاند، وتوسعت في عام 2015 لتشمل كل من فيتنام وكمبوديا ولاوس وميانمار[3]، وبهذا ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الصين وهذه الدول وتنوعت طبيعة الصادرات والواردات؛ وأصبحت الصين تستورد الطاقة كالغاز والبترول من تايلاند والاجزاء الالكترونية من سنغافورة، وتصدر جميع أنواع المنتجات لهذه الدول وأصبحت الآسيان واجهة رئيسة لصادرات الصينية[4].

وارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والآسيان إلى 193 مليار دولار عام 2008، وأصبحت الصين الشريك التجاري الثالث للآسيان في عام 2009

---

(1) فريج محمد وبن عليلش محمد لمين، تأثير الاقتصاد الصيني على دول جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص 43

(2) فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة (صباح ممدوح كعدان)، ط بلا، منشورات الهيئة العامة للكتاب وزارة الثقافة السورية، دمشق 2010، ص 110

(3) عبد الأمير محسن جبار وأمير نجم عبود، السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 41-42، 2019، ص 11

(4) فريج محمد وبن عليلش محمد لمين، مصدر سبق ذكره، ص 44

بنسبة (11,3%)، وبدخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ، أصبحت أكبر منطقة للتجارة الحرة بين الدول النامية، والتي تضم 1.9 مليار نسمة، وفي النصف الأول فقط من عام 2010 وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى 136.5 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادة بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة عام 2008 والتي أصبحت فيما بعد أزمة عالمية، وساعدت هذه الزيادة دول جنوب شرق آسيا في تجاوز آثار الأزمة، وهذا ما يوضح مدى قدرة الصين على مدِّ نفوذها الاقتصادي في المنطقة مستغلة بتلك الأزمة التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي، وتُعدُّ الوسيلة الاقتصادية المتمثلة بالتجارة مع دول جنوب شرق آسيا ذات فاعلية عالية لتحقيق هدف الصين المتمثل بربط اقتصاديات هذه الدول مع اقتصادها، اذ وصل حجم التبادل التجاري بين الصين والآسيان إلى 200.69 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2014، بزيادة نسبة (4,8%) من المدة ذاتها للعام الذي سبق، وبهذا أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للآسيان، وأصبحت الآسيان ثالث أكبر شريك تجاري للصين[1].

وارتفع نصيب الصين من التجارة مع دول الآسيان ليصل إلى (15%) من إجمالي التجارة للدول الرابطة مقارنة مع نصيب الولايات المتحدة الذي بلغ (9%)[2]، وارتفعت قيمة الصادرات الصينية لدول الآسيان لتصل إلى 279.1 مليار دولار، أمّا قيمة الواردات فبلغت 235.7 مليار دولار، ليكون إجمالي حجم

(1) عبد الأمير محسن، مصدر سبق ذكره، ص 12 – 13

(2) حميد شهاب أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 20

التبادل التجاري 514.8 مليار دولار[1]، وفي عام 2019 بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والآسيان 507.9 مليار دولار، وبقيت الصين تحتفظ بمكانتها كأكبر شريك تجاري للآسيان، بمتوسط نمو سنوي (10%) من عام 2010 إلى 2019 للواردات الصينية من الأسيان، و(12%) لواردات الآسيان من الصين خلال المدة نفسها[2].

وفي الوقت نفسه طورت الصين علاقاتها الاقتصادية حتى مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، فبلغ مستوى التبادل التجاري بين الصين والفلبين 27.7 مليار دولار عام 2010، أمّا التبادل التجاري مع كل من إندونيسيا وماليزيا من جهة، والصين من جهة أخرى فبلغ 30 مليار دولار و100 مليار دولار على التوالي[3]؛ وكانت للسياسة التي انتهجتها الصين في علاقتها مع دول جنوب شرق آسيا اثارها في ارتفاع نسبة التجارة بين الصين وهذه الدول، فقد بلغت نسبة التجارة الخارجية الصينية مع (دول جنوب شرق آسيا واليابان وكوريا الجنوبية) بحدود (26,1%) من حجم تجارتها خلال عام 2011، و(25,8%) في عام 2012، بينما لم يتجاوز (18,3%) و(15,9%) بالنسبة للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة على التوالي في عام 2011، و(14,1%) و(12,5%) في عام 2012، وهذا

(1) فريح محمد وبن عليلش محمد لمين، مصدر سبق ذكره، ص 44

(2) ASEAN-China Economic Relation, Available At: https://asean.org/our-communities/economic-community/integration-with-global-economy/asean-china-economic-relation/

(3) أمير نجم عبود، التنافس الأمريكي الصيني في جنوب شرق آسيا بعد عام 2008، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، 2019، ص 184

يعني أن تلك الدول ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع الصين[1].

وفي الوقت ذاته تنامت العلاقات التجارية بين الصين وفيتنام منذ العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، وفي عام 2014 عندما اندلعت أحداث العنف والمظاهرات الشعبية أثر حادثة تنقيب منصة النفط الصينية في المياه الفيتنامية في بحر الصين الجنوبي، سعت فيتنام إلى تهدئة المتظاهرين وحل المسألة ويلاحظ أن الكابح الذي قلل من حدة موقف الحكومة الفيتنامية من أن تتخذ موقفاً صلباً هو العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، أمجموعة الاتفاقيات التي تربط دول المنطقة ككل، لذلك أعلن الجانب الفيتنامي أنه سيدافع عن حقوقه طبقاً للقانون الدوليّ، وهذا المنهج تتخذه أغلب الأطراف المتنازعة على السيادة البحرية مع الصين في أغلب الأوقات[2].

وبعد المخاوف التي تصاعدت لدى دول جنوب شرق آسيا من القدرة الاقتصادية والعسكرية الصينية لجأت الصين إلى تهدئة تلك المخاوف من خلال وسائل عدة منها (زيادة تعاونها مع هذه الدول في التجارة الحرة عبر بحر الصين الجنوبي)، وأصبحت (7000) سلعة تتداول بين الصين ودول المنطقة بدون رسوم جمركية منذ عام 2010، كما تمّ إنشاء العديد من المناطق الصناعية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، فهناك المنطقة الصناعية الصينية – السنغافورية في مدينة (سوتشو) الصينية، والمنطقة الاقتصادية الصينية – الماليزية بمدينة

---

(1) نزيرة الافندي، الحلقة المفرغة: المأزق الآسيوي بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد 49، العدد 197، تموز 2014، ص 152

(2) المصدر السابق، ص 151

(تشينتشو) الصينية، والمنطقة الصناعية الماليزية – الصينية في مدينة (كوانتان) الماليزية، وتعمل هذه المناطق على تطوير صناعة المعدات والأجهزة وتبادل التكنولوجيا والمعلومات الإلكترونية [1].

وفي زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) إلى إندونيسيا، ومن ثم ماليزيا في عام 2013، تضمن خطابه حزمة من الوعود الاقتصادية تتضمن زيادة التجارة مع دول جنوب شرق آسيا إلى ألف مليار دولار في عام 2020، وأشار بعد ذلك إلى أن الخلافات في بحر الصين الجنوبي يجب أن يُحل عبر المفاوضات، كما أكد عن عزم الصين ضخ استثمارات بقيمة 28.2 مليار دولار في (21) مشروعاً في إندونيسيا، وكانت زيارة الرئيس الصيني لماليزيا إيجابية أكثر، إذ تمَّ توقيع اتفاقية للشراكة الاستراتيجية تتضمن التعاون وزيادة التبادل التجاري بين البلدين بنسبة (300%) لتصل إلى 160 مليار دولار عام 2017[2].

وفي مجال الاستثمارات سعت الصين إلى زيادة استثماراتها مع دول جنوب شرق آسيا، فبعد أن كانت تقدر استثماراتها بـ 2.480 مليار دولار في عام 2008 ارتفعت لتصل إلى 28.24 مليار دولار في عام 2012، وتنوعت هذه الاستثمارات في مجالات عديدة، وتُعدُّ الصين رابع أكبر مُستثمر في جنوب شرق آسيا، وفي عام 2014 ارتفع حجم الاستثمار بين الصين والآسيان ليصل إلى 120 مليار دولار، كما تمَّ إنشاء في عام 2012 هيئة إدارية للاستثمار وصندوق

(1) أمير نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص 189-186

(2) نزيرة الافندي، مصدر سبق ذكره، ص 151-152

الاستثمار الصناعي لتسهيل الحسابات المالية بين الصين والآسيان[1].

كما تُعدُّ دول جنوب شرق آسيا جزءاً مهماً ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية، وتعدها دول جنوب شرق آسيا وسيلة لتحسين علاقاتها بصورة أكبر مع الصين وتطوير البنية التحتية لدولها، ممّا يزيد الاستثمار والتجارة في المنطقة، إذ تحتاج دول الآسيان إلى بنية تحتية متطورة لتسريع نموها الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والتجارة والقدرة التنافسية والاتصال مع المنطقة وبقية العالم، وتحظى المبادرة بقدر كبير من التأييد من دول ذات الدخل المنخفض مثل (كمبوديا، لاوس، ميانمار)، وتستفيد الصين من أكبر هامش مناورة في التفاوض مع هذه الدول، نظراً للحجم الصغير نسبياً لهذه الاقتصاديات والقيمة العالية للأموال التي تقدمها الصين لهم، فمثلاً وقعت ميانمار في إطار مبادرة الحزام والطريق (24) مشروعاً بقيمة ملياري دولار في أيلول 2018، كذلك عقدت اتفاقيات اقتصادية عدة بين الصين وميانمار[2].

كما تقوم الصين بدعم البنى التحتية لبعض دول المنطقة بما في ذلك المساعدة في بناء السكك الحديدية وشبكات نقل الكهرباء والمشاريع الأخرى، إذ تتولى الصين بناء مشروع **(ميناء كيأوكبيو)** ذي التكلفة الضخمة، يطل على المحيط الهندي في ميانمار، ويضمّ المشروع ممّراً لنقل النفط والغاز، والسكك الحديدية والطرق، وهو ما يمنح الصين منفذاً مباشراً على المحيط الهندي، ويجعله

---

(1) عبد الأمير محسن جبار، مصدر سبق ذكره، ص 15-16

(2) حيدر زهير جاسم، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق 2021، ص 86

أقل اعتماداً على المضيق ملكا وبحر الصين الجنوبي[1].

ومنذ انتخاب الرئيس الفلبيني (دوترتي) في عام 2016، سعى إلى التقارب مع الصين بعد سنوات من العلاقات المتوترة بسبب نزاعات بحر الصين الجنوبي تحت إدارة الرئيس السابق (بينينو أكينو)، وعلّق (دوترتي) في مقابلة مع وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) بأن الصين شريك حيوي للفلبين، وفي أثناء زيارته إلى الصين اتفق على الاستثمار في البنية التحتية بقروض تقدر بقيمة 13.5 مليار دولار ضمن مبادرة الحزام والطريق[2]، كما تمّ توقيع (29) اتفاقية أخرى بين البلدين خلال الزيارة الرسمية للرئيس الصيني (شي جين بينغ) للفلبين في تشرين الثاني 2018، ممّا ضخ مزيداً من الحركة الاقتصادية في العلاقات بين البلدين، كما تعمل الصين مع تايلاند ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق على إنشاء خطوط السكك الحديدية فائق السرعة بطول (875 كم) يهدف إلى ربط موانئ الساحل الشرقي لتايلاند مع المناطق الصناعية بولاية (كونمينغ) الصينية مروراً عبر لاوس، ومن المتوقع انتهاؤه بحلول 2023[3]، وقامت أيضا بإنشاء مشروع **(قناة كرا)** عبر برزخ كرا ايسثموس في جنوب تايلاند كقناة آسيوية على غرار قناة بنما، لتخفيف الاعتماد على مضيق ملكا، كما سيعود المشروع بفائدة اقتصادية لتايلاند

---

(1) جهينة ريوح، التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر 2019، ص 81-82

(2) Irene Chan, Current Trends in Southeast Asian Responses to the Belt and the Road Initiative, S. Rajaratnam School of International Studies, Monograph No.33, Singapore 2017, P.47-48

(3) حيدر زهير جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 88

أيضاً من جراء تقاضي رسوم المرور؛ إذ يقدر عدد السفن التي ستمر من هذه القناة ما بين 300 و350 سفينة يومياً[1].

كما تتوافق مبادرة الحزام والطريق مع خطة الاتصال الرئيسة للآسيان لعام 2025، فكلاهما يعتمد التجارة كوسيلة للتقريب بين البلدان وتحسين التجارة والاستثمار والسياحة، وفي قمة الثاني والعشرين بين الصين والآسيان في بانكوك بتاريخ 3 تشرين الثاني 2019 صدر بيان مشترك حول توافق الأهداف ما بين مبادرة الحزام والطريق وخطة الاتصال الرئيسة للآسيان لعام 2025، كما يشير إلى الالتزام بتعميق وتوسيع التعاون لتعزيز الشراكة بين الجانبين[2]، وترى (Xue Gong) استاذة الدراسات الدولية بجامعة نانيانغ السنغافورية أن الصين تستخدم مبادرة الحزام والطريق كأداة محتملة لمنع دول جنوب شرق آسيا من تشكيل تحالف ضد الصين أو سيساعد التعاون الاقتصادي على الأقل في إقناع معظم دول المنطقة بالحفاظ على مواقف محايدة تجاه الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ[3].

وبالنظر إلى بحر الصين الجنوبي، نرى أن القوة الاقتصادية للصين لعبت

---

(1) علوان نعيم أمين، الحرب على آسيا من المياه الدافئة الى المحيط الهندي، ط الأولى، دار أبعاد، بيروت 2015، ص 109-112

(2) حيدر زهير جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 89-90

(3) Xue Gong, Chinas Economic Statecraft: The Belt and Road in Southeast Asia and the Impact on the Indo – Pacific, Security Challenges Magazine, Institute for Regional Security, Australia, Vol 16, No 3, 2020, P.45

أدواراً مباشرة والأخرى غير مباشرة في ضبط سلوك الدول الأخرى، فضلاً عن ذلك أن صعود الصين لم يكن يتم ما لم يكن هنالك قوة اقتصادية، ولا يمكن أن تزداد معظم مصادر القوة الأخرى من دون ارتفاع القوة الاقتصادية، كما هو الحال مع المقومات العسكرية، إذ يتطلب بناءَ جيشٍ قويٍّ قاعدة اقتصادية كبيرة وذات مهارة جيدة[1].

المطلب الثالث: المقومات السياسية والدبلوماسية.

مع انتهاء الحرب البادرة شعرت الصين بأنها تخلصت من العديد من الضغوطات السياسية والتحديات الأمنية التي كانت تواجهها، ما ساعدها على بدء خطواتها نحو التحرك والانفتاح لإثبات مكانتها الجديدة والسعي لأداء دور خارجي أكثر فاعلية، وإقامة علاقات دولية توظف فيها إمكانياتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية للحصول على التأثير الفاعل في النظام الدوليّ، والحرص على أن تكون تلك العلاقات قائمة على المصلحة الصينية بالدرجة الأولى، إذ لا يقف الأمر في تطور الصين وانتقالها إلى قوة مؤثرة في الجانب الاقتصادي فقط، بل أصبحت تتمتع بوجود دبلوماسي نشط وقوي في كل أنحاء العالم، وسعت بشكل فعال إلى المشاركة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لفرض وجودها بشكل أكثر فعالية في المجتمع الدوليّ، كما سعت وبالطريقة نفسها للمشاركة في المؤسسات المالية كصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ[2]، بل وسعت هي بنفسها

---

(1) Richard Q. Turcsanyi, Op. Cit, P.98

(2) نوار محمد ربيع، تطور النظام السياسي الدولي، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بغداد 2019، ص 305-306

إلى إنشاء العديد من المنظمات الدوليّة والاقليمية، وتشترك في عضوية العديد من المنظمات التي تساعدها على فرض نفسها في المجتمع الدوليّ وتقوية دورها سواء على مستوى النظام الدولي أم في إقليمها المجاور وبحر الصين الجنوبي.

ومن إحدى هذه المنظمات المهمة هي **(منظمة شنغهاي للتعاون)**، وهي منظمة إقليمية سياسية واقتصادية وأمنية، تأسّست في 15 حزيران2001 وضمّت كل من (الصين وروسيا وطاجكستان وكازخستان وقيرغستان)، وتهدف إلى تحقيق التعاون ضمن مجالات عدة مثل المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وإن المبدأ الرئيس من تأسيسها هو لحل المشاكل الحدودية بين الصين والدول المذكورة، وانضمت اليها أوزبكستان فيما بعد، وتمّ توقيع الميثاق الخاص بالمنظمة في حزيران 2002، وفي 9 حزيران 2017 انضمت كل من الهند وباكستان كعضوين كاملي العضوية للمنظمة[1] وايران فيما بعد، وبعد إعلان تأسيسها في 2001 أصدرت المنظمة نقداً للسياسات الأمنية الأمريكية، فكان (بيان دوشانبة) انتقد بشكل كبير التدخل الأمريكي في شؤون تايوان كما رفض البيان ضمَّ تايوان إلى أي منظومة دفاع صاروخي بقيادة الولايات المتحدة[2]، وفي بحر الصين الجنوبي تدعم المنظمة موقف الصين، وفقاً لبيان ادلى به الأمين العام للمنظمة (رشيد أوليموف) في عام 2016، وقال: ((إن دول المنظمة تدعم جهود الصين المبذولة

(1) عدنان كاظم وماهر حيدر، منظمة شنغهاي ودورها الإقليمي والدولي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 29، العدد 1، 2022، ص 339

(2) محمد ميسر، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر، عمان – الأردن 2017، ص 269

لحماية الأمن والاستقرار في بحر الصين الجنوبي، وأن الأمن والاستقرار في منطقة آسيا – والمحيط الهادئ ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهذه الدول)) وذكر ايضاً: ((إن اتفاقية الأمم المتحدة للبحار والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي الصيني يجب أن تكون المبادئ الأساسية في معالجة قضية بحر الصين الجنوبي)) وعارض بشدة تدخل الأطراف الخارجية في بحر الصين الجنوبي، وكذلك محاولة تشهير النزاع، وحث الدول المتنازعة على حل خلافاتهم بشكل ثنائي عبر المفاوضات والتشاور[1].

كما تشترك الصين في عضوية أهم المنظمات والتكتلات الاقتصادية في العالم ومن أهمها تكتل **(بريكس)**، الذي يتكون من خمس دول وهي (الصين، روسيا، البرازيل، الهند، جنوب افريقيا)، وتمثل دول بريكس نحو (41%) من سكان العالم، ونحو (27%) من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، ومثلت في عام 2013 نحو (23%) من اجمالي الناتج المحلي العالمي و(53%) من الناتج المحلي للأسواق الناشئة، ويعدّ من التكتلات الاقتصادية المهمة على مستوى العالم[2].

كما تُعدُّ الصين عضواً مهماً في **منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا – الباسيفيك (ابيك)**، الذي تأسّس بناءً على دعوة من رئيس وزراء أستراليا عام

(1) Li Nan, SCO Supports Peace and Stability in South China Sea, BEIJING REVIEW, Available At:
http://www.bjreview.com/World/201605/t20160525_800057621.html

(2) نوار جليل هاشم، أميركا والقوة الصاعدة السياسة الامريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ط الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2020، ص 137

1989 لتعزيز النمو الاقتصادي والأمن في المنطقة والبحث في القضايا السياسية، يتكون من (21) دولة تنتمي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أمّا عن الدور الصيني في المنتدى، فتعدّه الصين منبراً مهماً لتعزيز موقعها كقوة إقليمية والانفتاح الاقتصادي، وهذا ما أكده الرئيس الصيني (شي جين بينغ) قائلاً: ((إن الاقتصاد الصيني سوف يجلب فرصاً وفوائد ضخمة للمنطقة والعالم))، وذلك خلال خطاب ألقاه في قمة الرؤساء التنفيذيين للمنتدى في تشرين الثاني 2014 في العاصمة الصينية بكين[1]، وتجسد تأثير المنتدى على الصين على النحو الآتي: تعظيم المصالح الاقتصادية للصين في المنطقة، كما يُعدُّ التعاون مع المنتدى قوة دفع إضافية للصين في عملية الإصلاح الداخلي والانفتاح فضلاً عن وضع أسس المعرفة العلمية والضرورية للتعاون الإقليمي، كذلك تعزيز التبادل السياسي مع الأعضاء الآخرين في المنتدى، إذ يعد الاجتماع السنوي للمنتدى منبراً يجتمع فيه قادة دول الأعضاء، ليعطي بدوره فرصة للصين للتعريف بدورها واستراتيجيتها[2].

وفي قمة الابيك، التي عقدت في مدينة (دانانج) الفيتنامية عام 2017، قررت الولايات المتحدة انسحابها بشكل كامل من المنتدى بحضور شركائها في المنطقة، وهذا ما حفز الصين على نيل المكانة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة؛ إذ أعاد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) طرح مشروعة الخاص لتعميق

---

(1) منتصر عمران ناجي، مصدر سبق ذكره، ص 164-164

(2) يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب البادرة وآفاقها المستقبلية، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر، عمان – الأردن 2015، ص 203-204

التكامل بين الدول، من خلال **مشروع الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة**، كما قررت الصين وباقي دول الأعضاء ماعدا الولايات المتحدة إنشاء فريق رؤية أبيك لمساعدة المسؤولين في صياغة رؤية أبيك 2020 من أجل الاستجابة بشكل أفضل وموحد للتحديات الناشئة والقضايا الملحة أمام المنتدى في المستقبل(1)، وهذا يعنى القوة والإرادة الصينية لملء مكانة الولايات المتحدة في المنتدى.

كما أسست الصين مؤسسات مالية ذات أهمية كبرى من أهمها **(بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية)** وهي مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف، أعلن عنها الرئيس الصيني (شي جين بينغ) ورئيس مجلس الدولة (لي كه تشيانغ) في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في 2013، ويسعى البنك إلى تعزيز الترابط والتكامل الاقتصادي في المنطقة والتعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وتطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية وغيرها من المشاريع، يتكون من (57) عضواً، ووصلت قيمة رأسمال البنك إلى 100 مليار دولار، وتُعدُّ الصين المساهم الأكبر بنسبة تصل إلى (30.85%)، ما يعطيها دوراً أكبر على المستويين الإقليمي والعالمي، كما قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية (هوا تشون ينغ) في 2015: ((إن تأسيس البنك خطوة مهمة ستكمل النظام الاقتصادي الدوليّ الحالي وستمكن الصين من تحمل مسؤولية عالمية أكبر، واصفة تأسيسه بالخطوة ذات النفع المتبادل لداخل آسيا وخارجها))، ووفقاً لوزير المالية الصينية (لو جي وي) بتاريخ 21 أذار 2015، أن بنك الاستثمار الآسيوي

---

(1) رضا محمد هلال، آسيا والمحيط الهادئ بين أوباما وترامب، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، المجلد 54، العدد 215، كانون الثاني 2019، ص 130

سيعمل على تمويل مشروعات البنية التحتية في الدول الاسيوية المختلفة، ونظراً لكون منطقة آسيا – المحيط الهادئ تمثل (40%) من إجمالي سكان العالم و(60%) من الاقتصاد العالمي ونصف التجارة العالمية، فإن دور هذا البنك ستكون بالقطع ذات أهمية بالغة[1].

كما بادرت الصين في نهاية عام 2014 إلى إنشاء **صندوق طريق الحرير**، وهو صندوق استثماري مملوك للدولة برأسمال قدره 40 مليار دولار يهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية البالغ عددها نحو (1000) مشروع ستنفذ تدريجياً لربط دول القارات عالم آسيا وافريقيا وأوروبا عبر شبكة مواصلات من الجسور والسكك الحديدية والطرق البرية والطائرات والبواخر، بما فيها بناء الموانئ والمطارات في جميع الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، كما تمَّ تعميق التفاهم بين صندوق المبادرة والمؤسسات المالية والشركات والدوائر الحكومية الأخرى ذات صلة في البلدان الأخرى ما أسهم في تعزيز توافق الآراء حول الانفتاح على البعض والاستفادة من المنافع المتبادلة[2].

كما أصبحت الصين شريك حوار كامل **لمنظمة الآسيان** اعتباراً من

---

(1) نقلاً عن: باهر مردان مضخور، الصين: صعود العالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي: من مجموعة مؤلفين، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان–الأردن 2019، ص 333–334–338–339–336 –337

(2) شية دو، صندوق طريق الحرير يعزز عمليات التمويل، صحيفة الشعب الصينية اليومية، 7 أيار 2019، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/n3/2019/0507/c31659-9575841.html

الاجتماع الوزاري في 29 تموز 1996 بجاكرتا عاصمة إندونيسيا[1]، وتصاعد مستوى العلاقات بين الجانبين منذ توقيع رؤساء دول الآسيان والصين الشراكة الاستراتيجية للسلام في اجتماع القمة السابعة للآسيان في تشرين الأوّل عام 2003 في إندونيسيا[2].

أمّا عن دور الآسيان في بحر الصين الجنوبي، فوقعت معها الصين في عام 2002 على (مدونة سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي)، إذ اتفق الطرفان على حلّ النزاعات حول السيادة في بحر الصين الجنوبي بالطرق والوسائل السلمية دون اللجوء إلى العنف، كما اتفق الطرفان على أنهم سيقيدون أنفسهم في ممارسة الأنشطة التي يمكن أن تُعقد الوضع في بحر الصين الجنوبي، ويعد هذا الاتفاق أوّل اتفاق جماعي بين الصين والدول المتنازعة معها على بحر الصين الجنوبي، فالصين تعدُّ هذه المنظمة بوصفها إحدى الأدوات الاستراتيجية لتحقيق ما تسعى إليه من الأهداف تتعلق بتفعيل دورها الإقليمي وتنميتها[3].

كما تُعدُّ الصين عضواً في **منتدى آسيان الإقليمي**، وهي المنظمة الأمنية الرسمية الوحيدة في منطقة آسيا – المحيط الهادئ تأسّست عام 1994 وضمت

---

(1) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، المجلد 46، العدد 183، كانون الثاني 2011، ص 89

(2) مفاز مثنى عبد الله، مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية (دراسة نماذج مختارة)، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر، عمان – الأردن 2019، ص 133

(3) Adında Khaerani, Güney Çin Denizi sorunlarında ASEAN'IN rolü, yüksek lisans tezi, İstanbul Üniversitesi, siyaset bilimi ve uluslararasi ilişkiler anabilim dali, Türkiye 2016, s.95

فضلاً عن دول جنوب شرق آسيا العشرة، شركاء الحوار وهم (الصين، الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الاتحاد الأوربي، الهند، استراليا، نيوزلندا، اليابان، كوريا الجنوبية، منغوليا، باكستان، بنغلادش، بابو غينيا الجديدة، تيمور الشرقية)، ومن الأهداف الرئيسة للمنتدى إقامة محادثات حول القضايا السياسية والأمنية التي تخص الأعضاء من أجل ضمان الاستقرار الاقليمي، وينعقد المنتدى سنوياً لمناقشة الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة[1].

أمّا فيما يتعلق بالدور الصيني في المنتدى، فيمكن ملاحظة من خلال الاجتماع الثالث للمنتدى في عام 1996، إذ أكّدت فيه الصين على ضرورة الحوار مع أطراف النزاع في بحر الصين الجنوبي والتي أجرتها بالفعل، فخلال تلك المشاورات تم بناء جسور الثقة بين الاطراف في بحر الصين الجنوبي، ووافقت الصين على تقديم خبر مسبق قبل المباشرة بأية مناورة عسكرية في البحر، كما ترغب الصين من خلال مسارات التفاهم التي يقرها المنتدى بناء إطار أمني إقليمي لتهدئة مخاوف جيرانها بشأن مختلف القضايا الإقليمية، كذلك خلق أكبر فرص عبر هذا المنتدى وذلك بفحص الاستراتيجيات والسياسات الأمنية لدول المنتدى، الأمر الذي من شأنه أن يوسع مساحة العمل نحو تحقيق حالة من الاستقرار الأمني في الإقليم، كما ترغب الصين من خلال مشاركتها في المنتدى معادلة الوزن الأمريكي، للحيلولة دون تحقيق الرغبة الأمريكية في السيطرة على سلوك

(1) عمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 126

الصين بوصفها قوة إقليمية ساعية لبسط قوتها على المنطقة[1].

كما يُعد بعض أعضاء الآسيان من الحلفاء المقربين للصين مثل كمبوديا، فبعد الاجتماع ما بين الرئيسين الصيني والكمبودي في عام 2010، صرّح (هون سين) رئيس وزراء كمبوديا، بأنه يشارك وجهة نظر الصين بشأن بحر الصين الجنوبي، وأكّد على عدم منح القضية إلى بُعداً دولياً، وفي 2012 أثناء الاجتماع السنوي لوزراء الخارجية دول الاسيان اصرت الفلبين أن ورقة الاجتماع تتضمن مناقشة المواجهات بين الصين والفلبين في بحر الصين الجنوبي، إلا أن كمبوديا التي كانت تتولى رئاسة الاجتماع عارضت مناقشة القضية، وقالت أنه موضوع يتعلق بالعلاقات الثنائية بين الصين والفلبين، وهو ما وضع الأعضاء في موقف صعب وعدم اتفاق على نشر بيان ختامي للمنظمة لأول مرة منذ إنشائها في عام 1967[2].

كما نرى أن الصين تشترك في عضوية أكثر من منظمة إقليمية ودولية، بعض منها تدعم المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي، وتستخدم الصين بعضها الآخر لغرض المناورة الدبلوماسية مع باقي الدول المتنازعة، فضلاً عن ذلك تعطي عضوية هذه المنظمات للصين مكانة عالمية كبيرة حتى في القضايا الأخرى مع باقي الدول.

كما عملت الصين على استخدام القوة الناعمة في علاقاتها مع الدول، إذ

---

(1) أركان محمود أحمد، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر، عمان – الأردن 2019، ص 208-209-210

(2) Adında Khaerani, a.g.s., s. 83-84

صاغ الاستراتيجي الصيني (زينغ بيجيان) مفهوم (الصعود السلمي) لتطمين المجتمع الدوليّ بأن صعود الصين على الساحة العالمية لن يغير هيكل النظام الدوليّ أو يهدد استقراره، وفي عام 2004 استعمل المصطلح من قبل الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني (هو جينتاو)، وبذلك أصبح مكوناً رسمياً من مكونات الاستراتيجية الصينية، وتم ذكره في مناسبات عدة لعل من أبرزها دورة المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في آذار 2004، التي اقترحت تطبيق مفهوم (الصعود السلمي) في سياسة الصين الخارجية [1]، لذا فهم يدعون إلى استخدام القوة الناعمة في علاقاتهم مع الدول المجاورة، لإزالة المخاوف لديهم بشأن النهوض الصيني.

وعلى عكس القوة الناعمة الغربية التي تدعو إلى ريادة القيم الغربية، تدعو القوة الناعمة الصينية إلى الانسجام رغم الاختلاف والتسامح والاحتواء، وإلى تنوع القيم والثقافات والاحترام المتبادل وتبادل المعرفة مع دول الجوار [2]، كما تُبين الصين نفسها بانها لا تسعى إلى الهيمنة ولا تسعى أن تكون قوى عظمى، وأن الذاكرة الصينية لا تخلو من اعتداءات الدول الكبرى عليها، لذلك تعد الصين بعض المصطلحات مثل القوة والهيمنة ما هي إلا مفردات للدول العظمى وأن الصين

---

(1) هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 51، 2018، ص 264

(2) جانغ يون لينغ، استعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار وتبني أنظمة جديدة، من مجموعة مؤلفين: الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ترجمة (اية محمد الغازي)، ط الأولى، دار صفصافة للنشر، القاهرة 2017، ص 305

دولة نامية حالها من حال باقي الدول[1]، ووفقاً لهذا المفهوم انطلقت الصين في دبلوماسية جديدة مع دول الجوار، فقد عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ندوة عن الأعمال الدبلوماسية مع الدول الجوار في 24 تشرين الأول 2013، وطرحَ الرئيس الصيني (شي جين بينغ) خلال الندوة السياسة العامة للتعامل مع دول الجوار، وهي معاملة دول الجوار بمودة وتحسين العلاقات وتأمينها، وتسعى الصين بذلك إلى محو ما يسمى (بنظرية التهديد الصيني) وكذلك كسب الدول المجاورة إليها، ولاسيما الدول التي لديها نزاعات حدودية معها[2].

كما تتمتع الصين بعدد غير قليل من الجاليات في دول جنوب شرق آسيا، ويقدر ب (40) مليون نسمة مندمجين في الأنشطة السياسية والاقتصادية بشكل نسبي، وتتلاقى مصالح هذه الجاليات مع الدولة الأم كلما تعاظمت قوة الصين، ومِن ثَمَّ تصبح بيد الصين ورقة ضغط على دول المنطقة، وتملك الجاليات الصينية حوالي (500) شركة في جنوب شرق آسيا، وبلغت أصولها المالية 540 مليار دولار، وأن الجاليات الصينية في دول مثل (سنغافورة، الفلبين، ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا) لها ثقلها في الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه

---

(1) لي يونغ تشي ويوان تشنغ تشينغ، دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية، من مجموعة مؤلفين: الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، مصدر سبق ذكره، ص 60

(2) جين تسان رونغ وانغ خاو، المؤتمر الوطني الثامن العشر للحزب الشيوعي الصيني والمفاهيم والخصائص الجديدة للدبلوماسية الصينية، من مجموعة مؤلفين: الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، مصدر سبق ذكره، ص 141

لدول[1]، كما اكد ذلك رئيس الفلبين (دوترتي) أثناء زيارته إلى الصين بقوله: ((على الجالية الصينية في الفلبين والتي يبلغ عددها مليون شخص أن تكون رابطاً بين الصين والفلبين لتشجيع الاستثمارات الصينية في الفلبين من أجل التنمية المشتركة لكلا الطرفين))[2].

فضلاً عن ذلك هناك إرادة سياسية لدى صناع القرار الصينيين في التوجه نحو البحار وحماية مطالبهم البحرية بشكل أكثر من ذي قبل، إذ جاء في الكتاب الأبيض الصادر من المكتب الإعلامي لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية في ايار 2015 ما يلي: ((تؤثر البحار والمحيطات على السلام والاستقرار الدائم والتنمية المستدامة للصين، لذا يجب التخلي عن العقلية التقليدية القائلة بأن الأرض تفوق البحر وإيلاء أهمية أكبر لإدارة البحار والمحيطات وحماية الحقوق والمصالح البحرية الصينية)) ونصّ أيضاً: ((نظراً لأن المركز الاستراتيجي والاقتصادي العالمي يتحول بسرعة أكبر إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتدخل القوى الخارجية في شؤون بحر الصين الجنوبي، فإن على الصين حماية حقوقها ومصالحها البحرية باستراتيجية طويلة الأمد))[3]. وهذه الأهمية هي التي دفعت الصين لإصلاح مؤسساتها البحرية، فقد كان الإصلاح الأوّل في آذار 2013؛ إذ تقرر خلال الدورة الثانية عشرة من (المؤتمر الوطني لنواب الشعب) دمج كل من

---

(1) أمير نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص 196-197

(2) Irene Chan, Op. Cit, P. 47

(3) Chinas Military Strategy, Chinese Ministry of National Defense, Available At: http://eng.mod.gov.cn/publications/2021-06/23/content_4887928.htm

(جهاز الرقابة الصينية على المحيطات) و(إدارة شؤون المحيطات) و(خفر السواحل الصينية التابعة لوزارة الأمن العام) و(إدارة شؤون الصيد التابعة لوزارة الزراعة الصينية) و(شرطة مكافحة التهريب البحري التابعة للإدارة العامة للجمارك الصينية)، في جهاز جديد يسمى (جهاز إدارة شؤون المحيطات)، ويقوم هذا الجهاز بحماية السيادة البحرية الصينية وتطبيق القانون في مجالها البحري، وكان الهدف من هذا التعديل هو التخلص من تشرذم وقلة تأثير القوات الصينية في مجالها البحري وغيرها من المشكلات [1]، وبما أن النظام السياسي الصيني نظام الحزب الواحد فهذا يعني أنه لا توجد معارضة داخلية قوية لسياسات الحزب الشيوعي الصيني وهذا ما يسهل عملية تنفيذ توجهاته بشكل أقل صعوبة.

(1) تشن جه مين، هل الابتكارات الدبلوماسية الصينية في حاجة إلى ثورة دبلوماسية، من مجموعة مؤلفين: الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، مصدر سبق ذكره، ص 196-197

المبحث الثاني

معوقات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

المطلب الأوّل: الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي

شهد النزاع في بحر الصين الجنوبي تحولاً تدريجياً من النزاعات الثنائية إلى النزاع الدوليّ يمكن توضيحه من خلال ثلاث مراحل مهمة:

المرحلة الأولى: والتي نقصد بها ما قبل عام 2002 وتميزت بـ: غياب الصفة الدوليّة عن النزاع وبقي محصوراً في نطاقه الثنائي بين الصين والدول الأخرى المتنازعة معها، وظلت الأطراف تؤكد على حقوقها التاريخية والقانونية في ملكية الجزر والمناطق المتنازع عليها.

المرحلة الثانية: وهي الممتدة ما بين 2002 و2010؛ وتميزت بما سبق ذكره في المرحلة الأولى ولكن بترتيب مختلف- وهي محاولة إيجاد إطار إقليمي لحل النزاع، وهو ما تحقق بالفعل من خلال توقيع ما عرف بمدونة سلوك الأطراف في عام 2002 بين الصين والآسيان خلال القمة الثامنة للآسيان في 4 تشرين الثاني 2002، بهدف تخفيف حدة الصراع، خاصة بين الصين والفلبين؛ وأعلنت الصين والآسيان بموجب المدونة، الالتزام بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض والتشاور، والامتناع عن أي نشاط من شأنه تعقيد

الوضع في المنطقة[1].

المرحلة الثالثة: يمكن القول بأنها بدأت منذ عام 2010 والتي تزامنت مع خطاب وزيرة الخارجية الامريكية (هيلاري كلينتون) في المنتدى الإقليمي للآسيان؛ فقد ذكرت ذلك بوضوح في مذكراتها بأن خطابها كان رداً على التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي، اذ قالت: ((إن الولايات المتحدة الامريكية تؤيد النهج المتعدد الأطراف على وفق القانون الدوليّ، والعمل على وضع مدونة لقواعد السلوك من شأنها أن تمنع الصراع، لان حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي مصلحة وطنية بالنسبة للولايات المتحدة))[2].

مثّلَ هذا الخطاب انعطافه في تاريخ نزاعات بحر الصين الجنوبي وإعطائه صبغة دوليّة وتحولاً في الموقف الأمريكي؛ لتصبح طرفاً في النزاع ولم يقتصر الأمر عليها فقط، بل شجعت دول أخرى من خارج المنطقة على الدخول في النزاع؛ وأخذ النزاع يكتسي طابعاً دولياً وبدأ يدخل في البعد الاستراتيجي للترتيبات الأمنية لدول مثل استراليا واليابان والهند[3]، واعتبرت وزيرة الدفاع اليابانية (يوريكو كوكي) خطاب كلينتون أنه يوازي من حيث الأهمية الاستراتيجية زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) إلى الصين عام 1972، والتي اعتبرت في

---

(1) مولود خدايش، السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 66-67

(2) نقلاً عن: هيلاري رودهام كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة (ميراي يونس)، ط الخامسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2017، ص 92

(3) مولود خدايش، مصدر سبق ذكره، ص 67

حينها نقطة تحول مهم في الاستراتيجية الأمريكية[1].

على الرغم من سياسة الولايات المتحدة التي وصفت بـ (عدم التدخل الدقيق) في نزاعات بحر الصين الجنوبي، إلا أن نفوذ الصين المتزايد في جنوب شرق آسيا، دفع إدارة الرئيس الأمريكي بارك أوباما إلى البدء في تغيير توجهات السياسة الأمريكية، واتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه الصين، تمثل بتعزيز قدراتها في أسيا والمحيط الهادئ، وكان هذا التوجه لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (بارك أوباما) والذي ساندته تغطية إعلامية واسعة مؤشراً واضحاً على نية الولايات المتحدة في احتواء الصين؛ لإعادة التوازن في المنطقة، فقامت إدارة (بارك أوباما) والتي كانت ترى في بحر الصين الجنوبي مصلحة وطنية بصياغة استراتيجية (التوجه نحو آسيا)، سعياً لتحويل السياسة الامريكية من سياسة قائمة على مصالح تجارية مع دول جنوب شرق آسيا، إلى أخرى هدفها احتواء الصين، وتطويقها عسكرياً وأمنياً بمجموعة من الأحلاف والمعاهدات وإنشاء قواعد عسكرية في دول المنطقة المتحالفة معها[2].

وفي تموز 2009 وخلال حضورها في المنتدى الإقليمي السادس عشر لرابطة الآسيان، وقعت (هيلاري كلينتون) على اتفاقية التعاون والصداقة مع الرابطة، في إشارة لبداية تعميق التعاون الأمريكي مع المنظمات الإقليمية، وفي

---

(1) عزت شحرور، الصين ونزاعات المحيط الهادئ الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 1 تشرين الأول 2012، ص 5

(2) محمد علي عباس، مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، رسالة ماجستير، جامعة العراقية، العراق، 2021، ص 69-70

تشرين الثاني 2009 وكأول زيارة له إلى آسيا، شارك (بارك أوباما) في الاجتماع السنوي السابع عشر لقادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيك بسنغافورة، وقام بزيارة إندونيسيا والفلبين والصين وكوريا الجنوبية واليابان، وأوضح أن هدف الزيارة هو تقوية القيادة والتنافسية الاقتصادية الأمريكية في جنوب شرق آسيا، واحياء التحالفات القديمة فضلاً عن تشكيل الشراكات الجديدة[1]، وعلى عكس الادارات الأمريكية السابقة التي كانت تعطي أولوية في زيارتها الأولى للشرق الأوسط أو أوروبا بدأت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما تولي اهمية لزياراتها إلى دول جنوب شرق آسيا.

وعلى الرغم من تخفيض الموازنة العسكرية الامريكية في عهد (بارك أوباما) إلا إنه أكد إن ذلك لا يوثر على استراتيجيته في المنطقة أمام البرلمان الأسترالي في تشرين الأول 2011 بقوله: ((على الرغم من انشغالنا بمستقبل قواتنا المسلحة، بدأنا بمراجعة من شأنها تحديد مصالحنا الاستراتيجية الأكثر أهمية وتوجيه أولوياتنا الدفاعية على مدى العقود المقبلة، فقد وجهت فريقي للأمن القومي لجعل وجودنا ومهمتنا في آسيا والمحيط الهادي أولوية قصوى، لذلك فإن تخفيضات الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة لن تأتي على حساب آسيا والمحيط الهادي))[2].

---

(1) أمينة فلاح، الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة في منطقة الجنوب شرق آسيا من سياسة التجاهل إلى سياسة إعادة التوازن، مجلة قضايا آسيوية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 2، تشرين الأول 2019، ص 30

(2) نقلا عن: أمينة فلاح، مصدر سبق ذكره، ص 27-28

وفي 27 كانون الثاني 2013 أكد رئيس قيادة المحيط الهادئ الأمريكية الأدميرال (روبرت فيلارد): ((إن الجيش الأمريكي يسعى لأن تكون له شبكة من المواقع القريبة من الممرات البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا))، وفي حزيران 2012 أكد وزير الدفاع الأمريكي (ليون بانيتا) في مؤتمر سنغافورة أن بلاده ستعيد نشر القسم الأكبر من اسطولها البحري في المحيط الهادئ بحلول 2020، في إطار استراتيجية جديدة تتمحور حول آسيا، وأوضح انه بحلول عام 2020 ستعيد البحرية الأمريكية توزيع قواتها من 50% في المحيط الهادئ و50% في المحيط الأطلسي، إلى 60% في المحيط الهادئ و40% في المحيط الأطلسي هذا بالتوازي مع تعزيز الشراكات والتحالفات العسكرية مع دول المنطقة [1].

كما عملت الولايات المتحدة الامريكية على تعزيز وجودها في المنطقة من خلال القواعد العسكرية الموجودة في كوريا الجنوبية واليابان وجزيرة غوام، فضلاً عن وجودها العسكري المسبق في المنطقة، وفي عام 2013 بلغ تعداد الجنود الامريكان بجوار الصين (28) ألف جندي في كوريا الجنوبية و(50) الف جندي في اليابان و(600) جندي من جنود العمليات الخاصة في الفلبين، كما وقعت الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية مع أستراليا يتم بموجبها إرسال مزيد من الجنود إلى شمال استراليا ليبلغ (2500) جندي بحلول 2016، كما تفاوضت مع سنغافورة لنشر مزيد من سفن حربية في الموانئ السنغافورية وتسير دوريات بحرية

---

(1) خضير إبراهيم سلمان وعدنان خلف حميد، إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 30، 2016، ص 181-182

مشتركة، كما اتفقت مع الفلبين للعودة التدريجية لأكبر قاعدة بحرية أمريكية في خليج سوبيك في الفلبين التي انسحبت منها عام 1992، وتتميز هذه القاعدة بموقع استراتيجي قريب من بحر الصين الجنوبي، كما بدأت فيتنام منذ عام 2009 باستقبال البوارج الأمريكية ضمن بعثات تدريبية، وإصلاح وصيانة السفن الحربية الفيتنامية لتعزيز قدراتها في بحر الصين الجنوبي[1].

وتكمن أهمية بحر الصين الجنوبي في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي في ضوء موقعه الجغرافي، وموارده النفطية، وكذلك في ضوء القوة التي سيوفرها للصين لممارسة دور القوى العظمى المناهضة للدور الأمريكي[2]، وترى الصين بأن السيطرة على بحر الصين الجنوبي خطوة استراتيجية مهمة للوصول إلى مصاف القوى الكبرى، كما يوضح ذلك الجنرال والخبير العسكري ونائب الأمين العام لمنتدى الأمن القومي الصيني (Peng Guangqian) بإن بحر الصين الجنوبي هو الاختبار الأساسي لتحقيق المجد الصيني وأنه بمثابة أهمية تايوان والتبت وشينجيانغ ولدى الحكومة الصينية الثقة الكاملة في استعادته[3].

---

(1) عامر هاشم عواد ونغم نذير شكر، توجهات الإستراتيجية الأمريكية نحو الصين وجنوب شرق آسيا، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، العدد 5، نيسان 2013، ص 190- 191

(2) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 120

(3) Robert Lawrence Kuhn, Candid thoughts on South China Sea disputes, CHINA DAILY, 2016/8/6, Available At: http://www.chinadaily.com.cn/opinion/2016-08/06/content_26367442.htm

وأثارت التحركات الأمريكية حفيظة الصين، التي أشارت إليها بوضوح في الكتاب الأبيض بعنوان (الدفاع الوطني الصيني) الصادر العام 2011: ((أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أصبحت أكثر تعقيداً، وبدأت التغييرات العميقة تتبلور في المشهد الاستراتيجي لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك بسبب تدخلات القوى الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الأمن الإقليمي))[1].

إن مثل هكذا تأكيدات صينية دفعت الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري بشكل أكثر كثافة بزيادة عدد قواتها وسفنها الحربية واجراء تدريبات مشتركة في المنطقة، فضلاً عن زيادة في التمويل العسكري للمنطقة ليصل إلى 50 مليار دولار في عام 2014 أي ما يقرب ضعف المبلغ في عام 2013[2].

وفي 27 تشرين الاول 2015 أبحرت المدمرة الأمريكية المزودة بصواريخ من جوار إحدى الجزر الاصطناعية الصينية بجزر سبراتلي لضمان حرية الملاحة، الأمر الذي أثار غضب الصين معتبرة إياه عملاً يهدد حدودها الوطنية، وطالبت الولايات المتحدة بوقف محاولات تأجيج الصراع ومراقبة ما يجري بنظرة الحذر والواقعية إذا ارادت بالفعل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة[3].

---

(1) Chinas National Defense in 2010, Chinese Ministry of National Defense, March 2011, Available At:
http://eng.mod.gov.cn/publications/2021-06/23/content_4887922.htm

(2) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 72

(3) رشا سهيل محمد، التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي دراسة في الابعاد الجيوستراتيجية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد 20، 2020، ص 188

وفي العام 2016 أبلغ قائد الاسطول الأمريكي في المحيط الهادئ الادميرال (هاري بي هاريس) لجنة تابعة للكونغرس بأنه سينفذ مزيداً من عمليات حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، وجاء هذا التصريح بعد أسبوع من نشر الصين صواريخ وأنظمة رادار جديدة في مجموعة جُزر سبراتلي[1].

وبلغ عدد عمليات حرية الملاحة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي ما بين عام 2015 وأيار 2017، خمس عمليات[2]، إذ ترى الولايات المتحدة أن بحر الصين والممرات المؤدية إليه مياه دولية تخضع لقانون حرية الملاحة يسمح للولايات المتحدة القيام بتمارين وجمع المعلومات ذات الطبيعة العسكرية، ولهذه فإنها تسعى إلى تفعيل جميع الثغرات القانونية التي يمكن أن تستغلها لمصلحة تدخلها هناك، كي لا يكون هذا النطاق خارج نفوذها وسيطرتها، وأن الصين ملزمة باحترام حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي؛ لأنها موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، **بالمقابل** ترد الصين أن الولايات المتحدة تستغل الثغرات القانونية لضمان وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي، وأن وجود القوات الأمريكية لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الدولة الساحلية، وإلا فإنه يُعدُّ خرقاً لسيادة الصينية التي

---

(1) ليليان وجدي، البحرية الأمريكية تخطط لعمليات حرية ملاحة أخرى ببحر الصين الجنوبي، REUTERS، 24 شباط 2016، على الرابط:
https://www.reuters.com/article/oegwd-usa-china-ab5-idARAKCN0VX2BR

(2) Eleanor Freund, Freedom of Navigation in the South China Sea (A Practical Guide), Belfer Center for Science and International Affairs, Cambridge, June 2017, P.26

ترى أنها تمتلك الحق في ردّ السفن الأجنبية التي تنتهك نطاق السيادة الصينية وهذا النطاق يشمل 80% من مساحة البحر، كذلك تُعبر الصين عن استغرابها من حدة الموقف الأمريكي في الدفاع عن الدول المتنازعة والامتثال بالقانون الدوليّ للبحار في حين امتنعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة عن التوقيع على هذه الاتفاقية، لذلك لا ترحب الصين بأن تكون الولايات المتحدة مشاركة في أية تسوية قانونية تتعلق ببحر الصين الجنوبي[1].

وبعد تولي (دونالد ترامب) سدة الحكم، وفي مؤتمر نقل السلطة الذي عُقد في 10 كانون الثاني 2017 اتهمت مستشارة الأمن القومي الامريكي آنذاك (سوزان رايس) الصين بانتهاك النظام الدولي بسلوكها في بحر الصين الجنوبي، وفي اليوم التالي أدلى (ريكس تيلرسون) وزير الخارجية الأوّل في إدارة ترامب بتصريحات مماثلة في جلسة استماع في الكونغرس، وشجب تصرفات الصين فيما يتعلق بالسيادة غير القابلة للتفاوض في بحر الصين الجنوبي[2].

وأشارت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2017، بوضوح إلى أن الصين ببنائها للجزر الاصطناعية تقوض الاستقرار الإقليمي، وتهدد التدفق الحر للتجارة الدوليّة وتهدد سيادة الدول المنطقة، وأن الصين تستخدم إمكانياتها العسكرية والاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى، واصفاً المنافسة في

---

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 120-121-133

(2) Cai Penghong, The South China Sea Troubled Waters in China-U.S. Relations, China Quarterly of International Strategic Studies, Shanghai Institutes for International Studies, China, Vol 3, No 2, 2017, P.292

المحيطين الهادئ والهندي بأنها منافسة بين القوة الحرة والقمعية في العالم[1].

وفي تموز 2017 وخلال الاجتماع الرابع للقادة العسكريين الأمريكيين واليابانيين، أكد قائد القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ (هاري هاريس)، أن القدرات النووية لكوريا الشمالية، وقيام الدولة الإسلامية في العراق والشام ووصوله إلى الفلبين، وتصرفات الصين في بحر الصين الجنوبي هي التحديات الثلاثة الرئيسة التي تواجه دول المنطقة[2].

وفي إطار مبادرة الأمن البحري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ تابعة لوزارة الدفاع الامريكية التي تم الإعلان عنها في الأصل عام 2015 وتم توسيعها عام 2019 سعت الولايات المتحدة الامريكية إلى تحسين قدرة فيتنام والفلبين ودول أخرى في جنوب شرق آسيا، كما عززت تعاونها الأمني مع اليابان وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة ودعمت الإجراءات المتعددة الأطراف في بحر

(1) National Security Strategy of the United States of America, Washington, December 2017, P. 46

(2) Jim Garamone, Pacom Commander Lists Threats, Discusses Strategy in Indo-Asia-Pacific, U.S. Department of Defense, July 28 2017, Available At: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/1260782/pacom-commander-lists-threats-discusses-strategy-in-indo-asia-pacific/

الصين الجنوبي[1].

وفي 3 آب 2019، أعلن وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (مارك إسبر) أنه يؤيد نشر صواريخ متوسطة المدى، وأن بلاده تسعى إلى الإسراع في نشر صواريخ في آسيا من أجل احتواء نفوذ الصين، وجاء ذلك بعد ما أعلنت الولايات المتحدة الانسحاب رسمياً من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى التي وقعت بينها وبين الاتحاد السوفيتي عام 1987[2].

كما اتبعت الولايات المتحدة الامريكية ترتيبات ثانية للحد من الصين، تمثلت بإنشاء تحالفات مع دول جنوب شرق آسيا، ومن أبرز تلك التحالفات هو **التحالف الأمريكي – الفلبيني** الذي يمثل نتاجاً لمصالح أمنية مشتركة لأكثر من 70 عاماً، ويعود تاريخه إلى معاهدة الدفاع المتبادلة المعقودة في عام 1951، فالولايات المتحدة تُعدُّ تحالفها مع الفلبين مهماً في سياستها، كما تستفيد الفلبين من هذا التحالف في بناء قدراتها لمواجهة التحديات الأمنية، وفي عام 2011 أصدر الطرفان (إعلان مانيلا) يتضمن استمرار العلاقات الأمنية بين الطرفين، وكذلك الالتزام بزيادة التعاون الثنائي على مستوى رابطة دول جنوب شرق آسيا واجتماع وزراء دفاع الآسيان وقمة شرق آسيا، ففي هذه المؤسسات يمكن للتحالف أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لإشراك حلفاء آخرين، ومِن ثَمَّ تعزيز التحالف في المنطقة،

(1) Ben Dolven and Other, South China Sea Disputes: Background an U.S. Policy, Congressional Research Service, Washington, December 22, 2022, P. 2

(2) شريفة كلاع، النزاع الأمريكي – الصيني للسيطرة على البحر الصين الجنوبي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمر ثلجي الأغواط، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 10

كما وافقت الفلبين على زيادة الوجود الأمريكي على أراضيها، ولعل سبب ذلك هو رغبة الفلبين لتكون بمثابة رابط بين الدول الإقليمية والمحور الأمريكي، وايجاد فرصة لطلب المزيد من مساعدات عسكرية من البنتاغون لبناء قدراتها الذاتية الأمر الذي يساعدها على تهدئة مخاوفها الأمنية بشأن الصين[1].

وفي اذار 2019 أكد وزير الخارجية الأمريكي الاسبق (مايك بومبيو) التزام الولايات المتحدة الامريكية بمعاهدة الدفاع المتبادل بين الجانبين، وأكد بما أن بحر الصين الجنوبي جزء من المحيط الهادئ فإن أي هجوم مسلح على القوات الفلبينية سيؤدي إلى تنفيذ التزامات دفاعية متبادلة بموجب المادة الرابعة من معاهدة الدفاع المتبادل[2].

وهناك تحالف آخر هو **التحالف الأمريكي – الفيتنامي** الذي تم تفعيله رداً على التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي، وتدرك فيتنام أن تعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة يعزز موقفها في النزاع الإقليمي الدائر في بحر الصين الجنوبي، ففي كانون الأوّل 2013 أعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جون كيري) عن مساعدة بقيمة 32,5 مليار دولار لفيتنام، وفي العام 2016 وفي أثناء زيارته لفيتنام أعلن أوباما عن رفع الحظر الأمريكي المستمر منذ عقود على بيع أنواع من الأسلحة إلى فيتنام، ومساعدة فيتنام في تطوير قدراتها البحرية، بما في ذلك نقل قطع بحرية من نوع (هاميلتون) و18 قارباً من طراز (ميتال شارك) إلى

---

(1) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 120-121

(2) Pentagon, Indo-Pacific Strategy report, Virginia, June 1, 2019, P.29

خفر السواحل الفيتنامي في عام 2017، وزار وزير الدفاع الأمريكي آنذاك (جيم ماتيس) فيتنام مرتين في عام 2018[1].

كما عملت الولايات المتحدة على إحياء التحالفات القديمة، فقد اجتمع الحلفاء – الهند واليابان والولايات المتحدة واستراليا – في تشرين الثاني 2017 اثناء انعقاد قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا، واعلنوا إعادة إحياء التحالف الرباعي الأمني بين هذه البلدان لغرض تحجيم الاستراتيجية الصينية[2].

وفي نيسان 2015 أصدر الجانبان الأمريكي والياباني ضمن اجتماع (2+2) بياناً مشتركاً، أشاد بالتحالفات الأمنية اليابانية مع دول جنوب شرق آسيا، ممّا يؤكد على دعم الولايات المتحدة الامريكية للجهود اليابانية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ[3].

وفي زيارته إلى اليابان في شباط 2017، بحث وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (جيمس ماتيس) مع نظيره الياباني احتمالية قيام القوات اليابانية والأمريكية بمناورات عسكرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي، وشدد على دور اليابان في تحسين القدرات الدفاعية للدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، وهذا ما جعل

---

(1) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 120

(2) محمد سنان، الحوار الرباعي الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 20، تشرين الأول 2017، ص 86

(3) Emma Chanlett – Avery and Ian E. Rinehart, The U.S.– Japan Alliance, Congressional Research Service, Washington, February 9, 2016, P.6

اليابان أكثر انخراطاً في بحر الصين الجنوبي[1].

وبعد تولي الرئيس (جو بايدن) سدة الحكم في 20 كانون الثاني 2021 لم يختلف نهجه عن نهج الرئيسين السابقين، ففي أول خطاب له وصف الصين بأنها: أخطر منافس للولايات المتحدة، وقال: وإن الولايات المتحدة ستعمل مع الحلفاء لكبح التوسع الإقليمي الصيني[2].

وفي كانون الثاني 2021 أكد وزير الخارجية (أنتوني بلينكين) لنظيره الفلبيني أن بلاده ترفض مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي والتي تتجاوز المناطق البحرية المسموح بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتلتزم الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب المطالبين الآخرين في حال مواجهتهم للضغوط من الصين[3].

وفي 9 كانون الأوّل 2021 بدأ (أنتوني بلينكين) رحلة خارجية شملت كلاً من بريطانيا وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا، لرفع مستوى التعاون بين الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا، للحصول على دعم لجهود الولايات المتحدة في صد

---

(1) كرار أنور البديري، التعايش المعقد: العلاقات الامريكية الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العراق، العدد 17، آب 2017، ص 103

(2) بايدن في أول خطاب سياسي: الصين أخطر منافس للولايات المتحدة، CNN، 5 شباط 2021، على الرابط:
https://arabic.cnn.com/world/video/2021/02/05/v101551-biden-china

(3) Ben Dolven and Other, China Primer: South China Sea Disputes, Op. Cit, P. 1-2

الاستراتيجية الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وفقاً لما قاله مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ (دانيال كريتنبرينك)[1]، كما قال أيضاً: ((إن الولايات المتحدة تركز على بناء هيكل امني اقليمي لصد النفوذ الصيني في بحر الصين الجنوبي)) وأضاف أن: ((بلاده تعارض أي تحرك من الصين تهدف إلى زعزعة استقرار في المنطقة))[2]، وفي الخطاب الذي ألقاه خلال وجوده في إندونيسيا، قال وزير الخارجية الأمريكية: ((إن الولايات المتحدة الامريكية ستوسع علاقاتها العسكرية مع شركائها في جنوب شرق آسيا رداً على محاولات الصين المتزايدة للهيمنة على منطقة المحيطين الهندي والهادئ))، كما وقع ثلاث اتفاقيات مع وزيرة الخارجية الإندونيسية (رينو مارسودي)، تنص على تعاون بحري، بما في ذلك تعزيز التدريبات البحرية بين البلدين[3].

كما سعت إدارة بايدن إلى تشكيل تحالفات أمنية، ومن أبرز تلك التحالفات هو **تحالف أوكوس**، والذي أعلنته مع كل من أستراليا وبريطانيا في 15 أيلول 2021، ويشكل تحالف أوكوس واحداً من الشراكات الأمنية الشديدة الدلالة، والمرتبط بشكل مباشر مع الصراع المستقبلي ضد الصين، وبموجبه ستتضافر قوة الولايات المتحدة مع القوة البحرية البريطانية، لتحصل أستراليا على مساعدات

---

(1) علي بردي، وزير الخارجية الأميركي يبدأ رحلة تشمل بريطانيا وإندونيسيا وماليزيا وتايلند، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15718، بتاريخ 10 كانون الأول 2021، ص 11

(2) علي بردي، بلينكين يبدأ جولة استراتيجية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15722، بتاريخ 14 كانون الأول 2021، ص 11

(3) علي بردي، بلينكين لمواجهة ((الأعمال العدوانية)) للصين في منطقة الهندي والهادئ، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15723، بتاريخ: 15 كانون الأول 2021، ص 11

تكنولوجية عسكرية لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية، ومن جانبها أدركت الصين الهدف من هذا التحالف؛ وصرّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية عقب الإعلان عن الشراكة، إن التعاون بين هذه البلدان في مجال الغواصات النووية يزعزع الاستقرار والسلام الاقليميين بشكل خطير، ويسرع من سباق التسلح في المنطقة[1].

كما عملت الولايات المتحدة الامريكية على إحياء **تحالف كواد** الذي يضم إضافة إلى الولايات المتحدة كل من أستراليا واليابان والهند، وهو تحالف عسكري قديم أسسته الدول الأربع في عام 2004، وأعلن عنه رسمياً في 2007، لكنه لم يفعل لاعتبارات إقليمية ودولية، إلى أن تم تفعيله في 24 أيلول 2021، ونص الاتفاق على: توثيق التعاون الأمني بين الأعضاء، والحفاظ على الوضع الامني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ومعلوم أن هدف الولايات المتحدة من تحالف أوكوس وأحياء كواد هو احتواء الصين في بحر الصين الجنوبي وبالتالي في المحيطين الهندي والهادئ بوصفهما أبرز منطقتين للتنافس الصيني – الامريكي، وكذلك خلق توازن جديد في المنطقة، أمّا هدف بقية الدول الأعضاء فتتمثل في موازنة النفوذ الصيني[2].

كذلك استمرت مناورات بحرية على ما كانت عليها، بل وأصبحت تجرى

---

(1) سومية جابري، الاستراتيجية الأمنية الصينية في آسيا – الباسيفيك (2012-2020)، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2021، ص 80

(2) تصاعد التنافس الأمريكي – الصيني على الساحة الدولية: تقرير الاستراتيجي السنوي 2021، معهد الرصانة، الرياض، شباط 2022، ص 18

بشكل جماعي اكثر، إذ أجرت الولايات المتحدة واليابان مناورة بحرية بالغواصات في بحر الصين الجنوبي في تشرين الثاني 2021، كما تمّ إجراء مناورات بحرية متعددة الأطراف من تاريخ 21 إلى 30 تشرين الثاني 2021، شاركت فيها البحرية اليابانية والأمريكية والكندية والأسترالية والألمانية[1].

وفي عام 2022 بلغت الموازنة العسكرية الامريكية 768 مليار دولار، وشملت بنوداً عديدة أبرزها التصدي للصين؛ وخصصت الإدارة الأمريكية 7,1 مليار دولار (لمبادرة التصدي في المحيط الهادئ) وهي خطة عملتها وزارة الدفاع الأمريكية بهدف تعزيز قدرات الجيش الأمريكي في محيط الصين[2].

وفي 7 شباط 2022 سافر وزير الخارجية الأمريكية (انتوني بلينكن) إلى استراليا وفيجي وهاواي، لتعزيز التواصل مع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية، وحضر الاجتماع الوزاري الرابع لوزارة الخارجية للحلف الرباعي[3]، وجاءت هذه الزيارة بعد أيام من إعلان الرئيسين الروسي والصيني شراكة استراتيجية بين بلديهما خلال لقاء جمع بينهما قبل افتتاح دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في الصين.

---

(1) Dzirhan Mahadzir, U.S. and Japanese Ships Hold Anti- Submarine Warfare Drills in the South China Sea, USNI News, November 16 2021, Available At: https://news.usni.org/2021/11/16/u-s-and-japanese-fleets-hold-anti-submarine-warfare-drills-in-the-south-china-sea

(2) ايلي يوسف، موازنة الدفاع الأميركية 2022، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15737، بتاريخ: 29 كانون الأول 2021، ص 9

(3) Travel to Australia, Fiji, and Hawaii, February 7-13, 2022, U.S. Department of State, Available At: https://www.state.gov/secretary-travel/travel-to-australia-fiji-and-hawaii-february-7-13-2022/

وعلى الرغم من الوسائل العسكرية، استخدمت الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة وسائل سياسية ودبلوماسية واقتصادية أيضاً، عن طريق مبادرات شراكة اقتصادية مع دول المنطقة، وتعزيز العلاقات التجارية والتكنولوجية الثنائية والجماعية، إضافة إلى تكثيف وتطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية.

ويرى صناع القرار في الولايات المتحدة أن بحر الصين الجنوبي هو مصلحة حيوية بالنسبة لهم؛ لأنه يرمز إلى التزام الولايات المتحدة الامريكية تجاه شركائها وحلفائها في آسيا والمحيط الهادئ، ووفقاً لهذا المنطق فإن أي تذبذب أو عدم الرغبة من الجانب الامريكي في الدفاع عن أحد حلفائها من دول جنوب شرق آسيا المتنازعة مع الصين وعدم مواجهة الاستراتيجية الصينية من شأنه أن يدفع الحلفاء الإقليميين الآخرين إلى التساؤل عن مدى مصداقية علاقتهم الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية[1].

المطلب الثاني: نزاع السيادة بين الدول الإقليمية على بحر الصين الجنوبي.

يُعدُّ بحر الصين الجنوبي ساحة تنافس بين الدول المطلة عليه؛ تتنازع عليه الدول، مقدمة ادلة لتثبيت مكانتها فيه، معارضة مطالب الصين، وهذا ما يعقد الوضع في المنطقة، وسنتناول في هذا المطلب مطالب الدول الاخرى المطلة على بحر الصين الجنوبي ما عدا الصين والتي تشكل معوقاً في طريق

(1) Brendan Taylor, The South China Sea is Not a Flashpoint, The Washington Quarterly, The Elliott School of International Affairs, U.S. Washington, Spring 2014, P.106

الاستراتيجية والسيادة الصينية على بحر الصين الجنوبي:

أولاً: فيتنام: كان الموقف الفيتنامي ولا يزال من بين أكثر المواقف أهمية والذي يتعارض مع المطالب الصينية، الأمر التي أثار خلافات كثيرة بين الطرفين، وتستند المطالب الفيتنامية في بحر الصين الجنوبي على حقوق تاريخية، إذ إنها تدعي سيادتها على كامل جزر سبراتلي ووصفها مقاطعة تابعة لمحافظة خانه هوا الفيتنامية، كما أنّ مطالبها تشمل جزءاً واسعاً من بحر الصين الجنوبي حالها حال الصين[1]، وفي عام 1974 نشرت وزارة الخارجية الفيتنامية أوّل مطلب رسمي لها، ادعت فيه بأن فيتنام تمتلك السيادة الكاملة على بحر الصين الجنوبي، مستنداً في ذلك على وجودها التاريخي الذي يرجع إلى القرن السابع عشر، وفي عام 1981 ذكرت وثيقة نشرتها وزارة الخارجية الفيتنامية أن بحر الصين الجنوبي والجزر الموجودة فيه تنتمي إلى فيتنام ليس فقط في وثائقها الخاصة، وإنما في النصوص التاريخية التي كتبها الرحالة الغربيون ورجال الدين والمبشرون الذين قدموا إلى المنطقة[2].

وتتداخل العديد من المطالب الفيتنامية مع مطالب الصين، وحاولت فيتنام مرات عديدة تدويل قضية بحر الصين الجنوبي طالبة في ذلك المساعدة من العديد من المنظمات والدول بما في ذلك (الولايات المتحدة، اليابان، الهند) في محاولة لطرحها على نطاق واسع، مستنداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار احياناً، كما حاولت فيتنام إحالة القضية إلى تحكيم دولي في عام 2013 واذا نجح في

---

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 69-70

(2) Diren Şahin, a.g.e, s. 34-35

ذلك على غرار الفلبين سيؤدي إلى إضعاف القوة الصينية[1].

ثانياً: الفلبين: يرجع تاريخ المطالبة الفلبينية في بحر الصين الجنوبي إلى عام 1898، أي ما بعد الحرب الأمريكية الإسبانية، عندما تنازلت الحكومة الإسبانية عن أراضي ومياه الفلبين لصالح الولايات المتحدة بموجب اتفاقية باريس 1898، وفي تموز 1946 حصلت الفلبين على استقلالها من الولايات المتحدة، وبعد ثلاثة أسابيع من الاستقلال صرّح نائب الرئيس الفلبيني آنذاك (إلبيديو كويرينو)، بأن جزر سبراتلي كانت تاريخياً تحت السيادة الفلبينية، وفي 10 تموز 1971 اصدر الرئيس الفلبيني آنذاك (فرديناند ماركوس) بياناً ذكر فيه أن جزر سبراتلي جزء من الفلبين وأن وجود القوات الصينية في جزر بحر الصين الجنوبي يشكل تهديداً للأمن القومي الفلبيني[2].

وعلى إثر زيادة النزاعات بين الفلبين والصين قامت الفلبين في عام 2013 بدعوة الصين باللجوء إلى القانون الدوليّ للبحار عبر الذهاب إلى محكمة دولية مختصة في هذا الشأن، بهدف اتخاذ القرارات النهائية الموجبة التنفيذ بخصوص ترسيم الحدود للدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي، مما أثار حفيظة الصين التي ردت على هذه التصريحات، مؤكدة عدم اعترافها بشرعية أيه محكمة دولية تسعى للحد من مطالبها، وتقلص حدودها؛ لأن هذا النوع من الخلافات يجب أن يُحل بين دول الإقليم، والسبب الرئيس الذي يكمن من وراء ذلك هو التخوف

---

(1) سمر إبراهيم محمد، دور منظمة الأسيان في تسوية نزاعات (دراسة حالة: نزاع بحر الصين الجنوبي)، دورية آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مصر، العدد 10، أيلول 2022، ص 170

(2) Diren Şahin, a.g.e, s. 50-51-52-53

الصيني من أيه وساطة دولية تُحيد دورها في بحر الصين الجنوبي والذي يقع في سلم أولوياتها الاستراتيجية في المنطقة[1].

وفي الذكرى الخامسة لقرار محكمة التحكيم الدوليّة بشأن بحر الصين الجنوبي، أصدر وزير الخارجية الفلبينية (تيودورو لوكسين) بياناً قال فيه: ((إن القرار الصادر عن المحكمة قاطع وبشكل نهائي ادعاءات الصينية في بحر الصين الجنوبي، وقال أن مطالب الصين ليس لها أي سند قانوني وتتجاوز الحدود الجغرافية والموضوعية للاستحقاقات البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار))، وبهذا تُعدُّ الفلبين أوّل دولة تنقل قضية نزاعات بحر الصين الجنوبي من بُعدها الإقليمي إلى البُعد الدوليّ[2].

ثالثا: ماليزيا: بدأت ادعاءات ماليزيا في بعض المواقع من جُزر سبراتلي عام 1978، معتمدة على الاتفاق الذي وقعته مع إندونيسيا عام 1969 لتحديد الرصيف القاري، وهذا ما أعطى ماليزيا حقاً لامتلاك 12 جزيرة من جُزر سبراتلي والتي أوضحتها في الخريطة التي صدرت منها في عام 1979، الأمر الذي أثار غضب الصين التي ردت بالقول: إن هذه الجزر تُعدُّ جزراً صينية، وإن ماليزيا لا

---

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 77-78

(2) Statement of Foreign Affairs Secretary Teodoro L. Locsin, Jr. on the 5th anniversary of the issuance of the Award on the South China Sea Arbitration, Philippine Department of Foreign Affairs, July 12 2021, Available At: https://dfa.gov.ph/statement-remarks-apc/29133-statement-of-foreign-affairs-secretary-teodoro-l-locsin-jr-on-the-5th-anniversary-of-the-issuance-of-the-award-on-the-south-china-sea-arbitration

تمتلك أي حق في أن تنسبها إليها[1].

وعلى الرغم من أوجه التشابه بين النزاعات الماليزية الصينية في بحر الصين الجنوبي مع نزاعات الدول الأخرى المتنازعة مع الصين، إلا أن مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين بوصف ماليزيا هي أول دولة في رابطة دول جنوب شرق آسيا أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين، والبُعد الجغرافي للجزر المتنازع عليها والتي تسيطر عليها ماليزيا من البر الصيني، قلل من حدة النزاع بينهما أقارنة بالفلبين وفيتنام[2].

لكن هذه العلاقات لم تمنع الجانب الصيني من التوغل في المنطقة الاقتصادية الخالصة لماليزيا الذي بلغ من عام 2008 إلى عام 2012 وفقاً للسلطات الماليزية 35 تدخل من قبل القوات البحرية الصينية[3].

رابعاً: تايوان: تُعدُّ تايوان ايضاً إلى جانب كل الأطراف الأخرى من المطالبين في بحر الصين الجنوبي مستنداً على خريطة ذات 11 خط والتي صدرت منها عام 1947، وعلى الرغم من أن تايوان تطالب بغالبية بحر الصين

---

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 84

(2) Benny Teh Cheng Guan, The South China Sea Conundrum: China's Strategic Culture and Malaysia's Preferred Approaches, International Journal of China Studies, University of Malaya, Malaysia, Vol 8, No 3, December 2017, P. 379-380

(3) Prashanth Parameswaran, Playing It Safe: Malaysia's Approach to the South China Sea and Implications for the United States, Center for New American Security, U.S., February 2015, P. 8

الجنوبي حالها حال الصين، إلا أنّ سيطرتها الفعلية تقتصر على جزر براتاس في الشمال وجزيرة إيتو أبا أو ما يسملا (بجزيرة تايبينغ)، أكبر جزيرة في مجموعة جُزر سبراتلي، وبالفعل مارست تايوان سلطتها على الجُزر التي تقع تحت سيطرتها، وفي عام 2003 زار وزير الداخلية التايوانية آنذاك جزر سبراتلي، وبعد ذلك تمّ إحياء (فرقة العمل المشتركة بين الوزارات) التي بدأت في 1992 وتم التوقف عنها 2000، وذلك لإنشاء فريق عمل فيما يخص بحر الصين الجنوبي، كما أعادت تايوان خطة بناء مهبط للطائرات في إيتو أبا، والذي تمّ الانتهاء منه بالفعل في عام 2008[1].

خامسا: بروناي: تعتمد بروناي في ادعاءاتها البحرية على المرسوم البريطاني الذي أصدرته الحكومة البريطانية عام 1954، وجرى بموجبه ترسيم الحدود الجغرافية لجزيرة (بورنيو) التي تقع فوق سلطنة بروناي، كما تعتمد على الخريطة التي أصدرتها بروناي في عام 1988 والتي يظهر فيها امتداد رصيفها القاري إلى 350 ميل بحري، متجاوزة بذلك بنود القانون الدوليّ للبحار والتي يسمح بـ 200 ميل بحري، وتتضارب هذه الادعاءات مع الادعاءات الصينية والتايوانية على وجه الخصوص، فضلاً عن تضاربها مع الفلبين في تحديد نطاق منطقتها الاقتصادية الخالصة، وتشير الدراسات إلى أن ادعاءات بروناي في بحر الصين الجنوبي تركز بشكل أساس على (الشعب المرجانية لويسا) و(الشعب المرجانية رايفلمان) وهي تستند في ادعاءاتها هذه إلى القانون الدوليّ للبحار لعام 1982،

(1) Jing Huang, Op. Cit, P.128-129-134

الذي سمح لها بـ 200 ميل بحري[1].

المطلب الثالث: ارتفاع وتيرة سباق التسلح في المنطقة

بسبب النزاعات البحرية والنمو الاقتصادي لأغلب الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، زادت هذه الدول من قدرتها البحرية، إذ انفقت الدول الساحلية لبحر الصين الجنوبي نفقات عسكرية ضخمة لزيادة قوتها البحرية، ما أدّى إلى زيادة وتيرة سباق التسلح في المنطقة، فمثلاً سعت فيتنام وبسبب الأنشطة الصينية في بحر الصين الجنوبي إلى زيادة إنفاقها العسكري، وقدّر معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الإنفاق العسكري لفيتنام في عام 2017 ب 5 مليار دولار، وهو ما يمثل (2.3%) من نتاجها المحلي الإجمالي، ويركز برنامج التحديث العسكري الفيتنامي على تعزيز قدرتها البحرية والجوية بالإساس، إذ حصلت على 29 مقاتلة جوية من طراز (SU-30MK) (وست غواصات من طراز (Kilo) من روسيا في صفقة قيمتها 2.1 مليار دولار)، كما طلبت ست فرقاطات من طراز (Cheetah-3.9) من روسيا ايضاً، وتم استلام أول اثنين منهما في عام 2011، وعملت على تطوير قدراتها الذاتية لبناء السفن وتم استثمار ما يقرب 3.8 مليار دولار لبناء ما بين 30 و40 سفينة حربية بحمولة 400 طن، ونجحت في بناء ست طرادات من طراز (Molniya) محلية الصنع، كما حصلت على ترخيص لإنتاج الصاروخ الروسي المضاد للسفن من طراز (KCT-15)، واتفقت مع اليابان على تزويد خفر السواحل الفيتنامي بست سفن حربية يتم تمويلها من خلال برامج المساعدة

(1) دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 100-99

الإنمائية الرسمية[1].

وخلال الفترة من عام 2012 إلى 2016 كانت فيتنام أكبر مستورد للأسلحة في منطقة جنوب شرق آسيا والتي استطاعت من خلالها تطوير قوتها البحرية، وتكونت القوات البحرية الفيتنامية في عام 2018 من 9 فرقاطات، و14 طرادة، وست غواصات، و25 سفينة دورية، و8 سفن كاسحة للألغام، و65 قطعة بحرية اخرى[2].

كما هو الحال مع فيتنام سعت الفلبين أيضاً إلى تعزيز قدرتها البحرية، واتفقت في عام 2016 مع شركة (Hyundai Heavy Industries)، لبناء فرقاطتين ذات قدرات حربية مضادة للغواصات مقابل 338.8 مليون دولار، كما شهدت العلاقات الأمنية بين الفلبين واليابان تطوراً ملحوظاً، فقد اتفق الجانبان في قمة 2011 التي جرت بين الرئيسين الفلبيني والياباني على إرسال خفر السواحل اليابانية إلى الفلبين لتدريب خفر السواحل الفلبين، كما وافق الرئيسين في قمة مماثلة في 2013، على توفير 10 سفن الدورية للقوات الفلبينية من خلال برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تعزيز قدرة دوريات البحرية الفلبينية، وفي

(1) Zenel Garcia, China's Military Modernization Japan's Normalization and the South China Sea Territorial Disputes, Palgrave macmillan, London 2019, P.101-102-104

(2) Putti Ananda Hiswi, The Increase of Vietnam Military Capability un the South China Sea Dispute: Arms Race of Status Quo, Jurnal Global Strategis, Universitas Airlangga, Indonesia, No. 1, June 2020, P. 103-104

2016 وقع الطرفين اتفاقية دفاعية تُسهل نقل معدات وتكنولوجيا الدفاع اليابانية إلى الفلبين، وكانت الفلبين أول دولة من دول الآسيان توقع معها اليابان هذا النوع من الاتفاقيات، كما وقعت الفلبين في عام 2015 على شراء سفينتين لنقل البحري من إندونيسيا في صفقة قيمتها 92 مليون دولار[1].

إضافة إلى هاتين الدولتين ذات النزاعات المتشددة مع الصين، زادت سنغافورة أيضا من وتيرة تحديث قواتها البحرية وحصلت على 6 طرادات صاروخية من طراز (فيكتوري) من ألمانيا وذلك لضمان أمن الممرات المائية، وبنت أسطولاً من 12 سفينة من طراز (FBRLS)[2]، كما اشترت 120 صاروخاً فرنسياً؛ ليتم تثبيتها على ثماني طرادات جديدة تمّ انتاجها في سنغافورة[3].

أمّا ماليزيا فاشترت أربع طرادات من إيطاليا بحمولة تزن 750 طناً، مجهزة بصواريخ مضادة للسفن، كما حصلت على فرقاطتين من طراز (F-2000) من بريطانيا وجهزتها بالمنظومة الصاروخية والمدفعية الأوربية المتطورة، واستثمرت لإنتاج 27 سفينة دورية من طراز (MIKO-100) في أحواض السفن

---

(1) Zenel Garcia, Op. Cit, P.85-86-87-88

(2) يونس مؤيد يونس، استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الامن الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 98

(3) Felix Heiduk, An Arms Race in Southeast Asia? Changing Arms Dynamics Regional Security and the Role of European Arms Exports, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, August 2017, P.17

المحلية[1].

كذلك الحال بالنسبة لتايلاند وإندونيسيا، إذ تسعى كل منهما إلى إنشاء قوات بحرية لحماية مصالحهما البحرية، فسعت تايلاند للحصول على حاملة طائراتها الأولى من اسبانيا يبلغ وزنها 11500 طن بقيمة 360 مليون دولار، قادرة على حمل 12 مروحية هليكوبتر متوسطة الحجم أو 15 طائرة ذات نظام إقلاع وهبوط عامودي، واشترت فرقاطتين من طراز (نوكس) من الولايات المتحدة، و3 زوارق دورية من أستراليا[2].

وفيما يخص إندونيسيا، فعلى الرغم من ابتعادها عن النزاعات البحرية، إلا أنّ ضمان أمن الممرات البحرية جعلها تطور قواتها البحرية، وعملت على زيادة إنفاقها العسكري البحري، ما جعلها تشتري القوات البحرية الألمانية الشرقية بأكملها بعد إعادة توحيد ألمانيا، كما تعاقدت مع (شركة دايو لبناء السفن والهندسة البحرية) لبناء ثلاث غواصات بحرية من طراز (209-1200) على أن يتم تسليمها عام 2020، وتخطط بناء 12 غواصة إضافية بحلول 2040، والحصول على غواصات روسية من طراز (KILO)[3]، وأعلن وزير الدفاع الإندونيسي في شباط 2014 عن خطط لتوسيع قاعدته العسكرية التي تقع في جُزر (Natuna)، بعد عدة حوادث ما بين حرس السواحل الإندونيسي والقوات البحرية الصينية بالقرب

(1) يونس مؤيد يونس، استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الامن الإقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 98

(2) المصدر السابق، ص 99

(3) المصدر السابق، ص 99-100

من هذه الجزر، ونظراً لضعف أسطولها نسبياً فقد ركزت الحكومة الإندونيسية على شراء غواصات جديدة، إذ اشترت في عام 2012 ثلاث غواصات حديثة من كوريا الجنوبية، كما تسعى إلى أن تجمع أسطولها البحري حوالي 12 غواصة بحلول عام 2024[1].

كما أدى تصاعد النفوذ الصيني في بحر الصين الجنوبي إلى تدخل الأطراف الإقليمية الأخرى التي ليست لديها مطالب رسمية في بحر الصين الجنوبي كأستراليا، واليابان، والهند، وذلك لكبح النفوذ الصيني، إذ بدأت أستراليا وهي حليف عسكري وثيق للولايات المتحدة بتحديث برنامجها الدفاعي وتحديث قواتها البحرية وتعمل على زيادة غواصاتها وفرقاطاتها وتنشيط تحالفاتها البحرية مع الولايات المتحدة الامريكية كما وضحنا فيما سبق، كذلك الحال بالنسبة لليابان والهند.

(1) Felix Heiduk, Op. Cit, 9-11

الفصل الرابع

مستقبل الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي

المبحث الأول: مشهد استمرار المنافسة

المبحث الثاني: مشهد التعاون وانهاء الخلافات

المبحث الثالث: مشهد المواجهة العسكرية

التوطئة:

تقتضي أية دراسة أكاديمية سياسية ولاسيما في مجال الدراسات الدولية وضع مشاهد مستقبلية لمسار الأحداث، الهدف منها تصوّر المستقبل، لذا فهو اجتهاد علمي يهدف إلى وضع مجموعة من التنبؤات التي تشمل المعالم الرئيسة لموضوع معين في مدة زمنية مقبلة، وهو ما يسعى إليه الباحث في هذا الفصل من الدراسة، إذ يعمل على بناء تصوّر مستقبلي حول الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي استناداً على ما توفر لديه من الدلائل والمعطيات ويكون ذكر دور الولايات المتحدة الامريكية في هذا الفصل اكثر من الأدوار الإقليمية لدول المنطقة؛ لأنّ من وجهة نظر الباحث أن مستقبل الاستراتيجية الإقليمية الصينية في جنوب شرق آسيا عموماً وبحر الصين الجنوبي خصوصاً يتأثر بالمتغير الأمريكي اكثر من غيره من المتغيرات.

وتتم الدراسة عن طريق عرض ثلاثة مشاهد لِما يمكن أن يكون له مستقبل الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي، ويتم عرض الفصل على الشكل الآتي:

1. **المبحث الأول: مشهد استمرار المنافسة.**
2. **المبحث الثاني: مشهد التعاون وانهاء الخلافات.**
3. **المبحث الثالث: مشهد المواجهة العسكرية.**

المبحث الأول

مشهد استمرار المنافسة

يتناول هذا المبحث مشهد استمرار الوضع على ما هو عليه (المنافسة)، ولاسيما أن حدوث مواجهة أو صدام عسكري سيكلف كثيراً (اقتصادياً وسياسياً)، وهو ما تخشاه الأطراف الدولية والإقليمية جميعاً؛ لما له من تداعيات كبيرة، ولاسيما إذا ما دخلت الولايات المتحدة في المواجهة، لذلك سنوضح فيما يلي مشهد استمرار المنافسة، ففي المطلب الأول: يتناول الباحث المؤشرات والمبررات التي تشير إلى استمرار المنافسة، وبقاء الحال على ما هو عليه، أمّا في المطلب الثاني يتناول الباحث المحددات التي تعيق تحقيق هذا المشهد، وكما يأتي:

المطلب الأول: مبررات استمرار المنافسة

إن احتمال استمرار المنافسة الصينية مع الدول الإقليمية الأخرى سواء كانت مطلة على بحر الصين الجنوبي أم كانت من الدول الاخرى التي تعارض الاستراتيجية الصينية وتتدخل بشكل غير مباشر في هذه القضية، من الاحتمالات الواردة الحدوث في المستقبل، ولهذا المشهد مؤشرات عدة تعزز من احتمال تحققه، ولعل من أبرز هذه المؤشرات ما يأتي:

1. **التزام الصين الصارم بموقفها:** الإصرار الصيني المستمر في تأكيد على مطالبها في بحر الصين الجنوبي منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ففي الكتاب الأبيض الذي أصدرته الصين عام 2019 بعنوان (الدفاع الوطني الصيني

في العصر الجديد)، أكدت فيه مجدداً سيطرتها على هذا البحر، إذ نصّ على ما يأتي: ((تحمي الصين بحزم سيادتها الوطنية وسلامة أراضيها، جُزر بحر الصين الجنوبي وجُزر دياويو وهي أجزاء من الأراضي الصينية وتمارس سيادتها الوطنية عليه في بناء البنية التحتية ونشر القدرات الدفاعية))[1]، هذا على الصعيد الداخلي، أمّا على الصعيد الدولي فاستمرت الصين في تأكيدها على مطالبها البحرية من خلال مذكراتها الدبلوماسية الموجهة إلى الأمم المتحدة.

2. **المصالح المصيرية للولايات المتحدة الامريكية والصين:** فمصلحة الولايات المتحدة تتجسد بالحفاظ على ميزان القوى الذي تدعمه القوة الأمريكية، والذي يقوم على مبادئ احترام القانون الدولي، ورفض السيطرة الإقليمية من طرف واحد، فالسيطرة الصينية على بحر الصين الجنوبي تعني فقدان الولايات المتحدة لنفوذها في احدى أهم المناطق من العالم، وهو ما يهدد هيمنتها على النظام الدولي عموماً، أمّا الصين فإنّ مصلحتها الأساسية تتمثل بحماية نفوذها داخل الخط ذي التسعة خطوط، وهو الخط التي تعدّه الصين حدودها الوطنية، وأساس أمنها القومي، وهذا يعني صعوبة تنازل أحد طرفي التنافس عن المنطقة، ممّا يشير إلى استمرار المنافسة[2].

3. **انعدام مصداقية الصين:** إحدى الحقائق المثيرة في بحر الصين الجنوبي هو

---

(1) China's National Defense in the New Era, Chinese Ministry of National Defense, 2019/7/24, Available At: http://eng.mod.gov.cn/publications/2019-07/24/content_4846452.htm

(2) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 172-173

عدم وجود مصداقية صينية كاملة فيما يتعلق بسلوكها في بحر الصين الجنوبي، ففي أيلول 2015 وأثناء زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) للولايات المتحدة، وَعدَ الرئيس الصيني بعدم عسكرة بحر الصين الجنوبي، ووقف عمليات استصلاح الجُزر، إلّا أنّ الصين لم توقف عملياتها، بل بالعكس أسرعت في استصلاح الجُزر، وهذا ما أفقدَ الصين مصداقيتها، والتي تناولته وسائل الإعلام والصحف بغزارة، في كانون الاول 2016 ذكرت الصحيفة وول ستريت جورنال: ((بالنسبة للرجل الذي وقف في البيت الأبيض ووعد بعدم عسكرة بحر الصين الجنوبي، من المؤكد الآن أنّه يقوم بالكثير من العسكرة))، وكانت مجلة الإيكونيميست أكثر جرأةً عندما اتهمت الرئيس الصيني في مقال لها نشرته في نيسان 2018 عندما قالت: ((قبل ثلاث سنوات وقف شي جين بينغ أمام حديقة البيت الأبيض وكذّب للرئيس بارك أوباما عندما قال بأنّ الصين لا تنوي استصلاح جُزر))، إضافة إلى غيرها من الصحف المشهورة، وهذا الحشد الإعلامي الكبير أفقدَ الصين مصداقيتها مع الولايات المتحدة والدول المتنازعة معها[1].

4. **تشتت في موقف منظمة الآسيان:** على الرغم من أنّ المنظمة سعت منذ تأسيسها على حل الخلافات الإقليمية بجهود مشتركة وبطرق سلمية، إلّا أن موقفها تشتت في قضية بحر الصين الجنوبي، والذي ظهر بشكل واضح في قمة الآسيان 2012 كما ذكرنا سابقاً، وجعلت المنظمة ككتلة تجارية واحدة غير قادرة على التفاوض من أجل مصلحتها، كما أظهر افتقار المنظمة للإرادة الموحدة لمواجهة

(1) Kishore Mahbubani, has China won? The Chinese Challenge to American Primacy, Public Affairs, New York 2020, P.68

الصين، بما في ذلك بروناي وماليزيا الذين قللوا من المخاوف بشأن السفن البحرية الصينية، بالمقابل تدافع فيتنام والفلبين بشراسة عن حقوقهما البحرية وخاضتا مواجهات عسكرية عديدة مع الصين، وهذا ما أدى إلى التباعد في الآراء بين أعضاء المنظمة ممّا سمح للصين في مواصلة استراتيجيتها، إذ يحاول معظم اعضاء الآسيان تحقيق توازن بين التهديدات والمصالح، بدلاً من خوض منافسة ستكون محصلتها صفراً في النهاية[1].

5. **استمرار السياسة الأمريكية ضد الصين:** على الرغم من أنّ الاستراتيجية الأمريكية الموجهة للصين ليست بجديدة في السياسة الأمريكية، إلّا أنها تميزت بالاستمرارية، فمنذ عهد (بارك أوباما) وتطبيقه لاستراتيجية توجهه نحو آسيا، ظلت هذه الاستراتيجية مستمرة مع (دونالد ترامب) والرئيس (جو بايدن) ومنذ أيامه الأولى في الحكم استخدم خطاباً عدائياً ضد الصين، وفي اصدار لوزارة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن بعنوان (حدود في البحار) انتقدت الخارجية الأمريكية بشكل واضح سلوك الصين في بحر الصين الجنوبي، بانها تتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[2]، كما عملت الولايات المتحدة على جمع حلفاء

(1) Jihyun Kim, Territorial Disputes in the South China Sea Implications for Security in Asia and Beyond, Strategic Studies Quarterly, Air University, U.S., Vol. 9, No. 2, Summer 2015, P. 124-125-128

(2) U. S. Department of State, Limits in the Seas, No.150, People's Republic of China: Maritime Claims in the South China Sea, January 2022, P.1

بالضد من الاستراتيجية الصينية، فمثلاً في أيار 2021 عقدت نائبة وزير الخارجية الأمريكي (ويندي شيرمان) والأمين العام لجهاز العمل الأوربي (ستيفانو سانينو) اجتماعاً نتجت عنه عدة تصريحات موجهة لتصرفات الصين في بحر الصين الجنوبي، وقالت شيرمان بأنّ هذه النزاعات أثرت بشكل مباشر على أمن وازدهار الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة[1]، وهذا ما يزيد من حزم الصين وتعدّها تدخلات خارجية في شؤونها الإقليمية.

6. **معارضة الدول الإقليمية:** تعارض الدول الإقليمية الكبرى سواء في شرق آسيا أم جنوب شرق آسيا كالهند واليابان أي نظامٍ آسيويّ يكون محوره الصين، مثلما لا يحظى أي نظام أوراسي محوره روسيا بقبول الدول الأوربية[2]، ولهذا السبب وقعت اليابان وأستراليا في 6 كانون الثاني 2022 اتفاقية أمنية وصفت بأنّها تاريخية بحسب تعبير رئيس الوزراء الياباني (فوميو كيشيدا)، وتُمكن الاتفاقية البلدين من التعاون في نشر أفراد كل من قوات الدفاع الذاتي اليابانية وقوات الدفاع الاسترالية، وتسهيل إجراء المناورات والتدريبات بين الجانبين، ورداً على السؤال: حول الاتفاقية، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية (وانغ ون): ((إن المبادرات بين الدول يجب أن تفضي إلى تعزيز التفاهم والثقة بدلاً من استهداف أو تقويض مصالح

(1) علي بردي، أميركا وأوروبا تعبران عن قلق بالغ من سياسات بكين المريبة، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15712، بتاريخ 4 كانون الأول 2021، ص 10

(2) فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، ترجمة والنشر (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط الأولى، أبو ظبي 2014، ص 365

طرف ثالث))[1].

7. **الاختلاف الأيديولوجي:** تختلف كلٌ من الصين والولايات المتحدة أيديولوجيا (وكذلك بعض دول المنطقة)، ويمكن القول: إنّ المنافسة ستكون أقل حدةً وعواقبها أقل وطأةً لو كانت الدول المتنافسة متشابهة أيديولوجيا، وإن المنافسة ستكون أقل تهديداً إذا كانت الصين ليبرالية ديمقراطية، وهذا يعني أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين يُغذيه عداء أيديولوجي[2].

8. **تعارض مطالب الصين مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982:** يرى وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (هنري كيسنجر): ((أن مشاركة الصين في جوانب البنية الوستفالية حملت معها تناقضاً خارجياً من رحم التاريخ الذي ساقها إلى الدخول في المنظومة الدولية، ولم تنسَ الصين أنها أجبرت على الانخراط في النظام الدولي القائم بطريقة شديدة التناقض مع صورتها التاريخية، لذلك عند مطالبة الصين بالتزام قواعد أو مسؤوليات النظام الدولي، فإنّ رد الفعل الغريزي للكثير من الصينيين بمن فيهم قادة كبار ظل عميق التأثر بإدراك أن الصين لم تكن قد شاركت في وضع قواعد النظام الدولي، وانما وافقت إجباراً الالتزام بالقواعد لم يكن قد سبق لهم أن كانوا جزءاً من عملية صوغها)) ويقول أيضاً: ((إنّهم

(1) اليابان تبرم معاهدة امنية تاريخية مع أستراليا، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15746، بتاريخ 7 كانون الثاني 2022، ص 10

(2) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 106

سيتصرفون وفقاً لهذا التوقع عاجلاً أو آجلاً))[1]، وهذه رؤية يمكن إن تنطبق على بحر الصين الجنوبي على الرغم من تعارض مطالب الصين مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلّا أنها تبرر لنفسها بأنّ البحر كان تاريخياً جزءاً من الصين، وهذا ما يزيد من حدة التنافس بينها وبين الدول المتنازعة معها من جهة وبين الدول الأخرى التي تدخلت بحجة حماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي من جهة اخرى.

المطلب الثاني: محددات استمرار المنافسة.

على الرغم من المبررات التي تشير إلى استمرار التنافس في، إلّا أن هناك عدة نقاط تستبعد استمرار المنافسة، وهذه النقاط هي الآتي:

1. التكلفة العالية لاستمرار المنافسة: وما يمثله ذلك من خسارة كبيرة للمتنافسين، ومِن ثَمَّ فإنّ التهدئة هي السبيل الأمثل أمام الأطراف، لتقليل التكاليف المنفقة على المنافسة، فالولايات المتحدة تنفق مبالغ مالية ضخمة لبناء قوة بحرية متينة في الدول المجاورة لبحر الصين الجنوبي، كما إنّ الصين تنفق ميزانية عسكرية كبيرة بهدف تطوير قدراتها البحرية، وتوسيع نفوذها العسكري في بحر الصين الجنوبي، لذلك فإنّ اللجوء إلى فكرة التهدئة تخفف من مسؤولية الاطراف للحد من الصين، ويقلل من انفاق الصين التي تنفقها في سبيل تعزيز نفوذها لمواجهة هذه

(1) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة (فاضل جتكر)، ط بلا، دار الكتاب العربي، بيروت 2015، ص 222

الإجراءات[1].

2. ضبط إيقاع المنافسة: على الرغم من التفاعلات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، إلا أن كلا البلدين يستخدمان استراتيجيات المنطقة الرمادية* لحماية وتوسيع نطاق مصالحها، وغير ذلك لم يتفاعل أي من الادارات الصينية أو الأمريكية بشكل جذري وحاولوا مواجهة بعضهم بطرق عسكرية مباشرة، أو إجراءات قسرية تضر بالطرف الآخر، ويبدو أن الجانبين يحاولان إدارة الأزمات وتهدئتها بشكل عقلاني لتجنب الصراعات المباشرة، واذا كانت نية الطرفين عدم التصعيد فإنّ ذلك يفتح باب الحوار من أجل تهدئة المواقف[2].

---

(1) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 176

(2) Gui Yongtao and Li Boran, Managing U.S.-China Zone Competition and Mitigating Security Tensions in the Asia- Pacific Region, authors group: The U.S. and China in Asia Mitigating Tensions and Enhancing Cooperation, (Johns Hopkins School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University, Washington) and (Institute of International and Strategic Studies, Peking University, Peking), 2019, P.25

*. المنطقة الرمادية في العلاقات الدولية: هي المساحة الواقعة بين السلام والحرب، والتي تنطوي ظاهرياً على أعمال حرب، ولكنها من الناحية القانونية ليست كذلك، وعلى هذا الأساس هناك العديد من المناطق الرمادية المهمة في العالم من أبرزها الشرق الأوسط الذي يدخل في حسابات الاستراتيجية لأغلب الدول من اجل تحقيق مصالحها، وآسيا الوسطى أيضا، وتتنافس الدول العظمى والكبرى والإقليمية في منطقة الرمادية بمختلف الأساليب منها تمويل الجماعات السياسية والتلاعب بها في بلد مُستهدف والهجمات الإلكترونية والصراعات السياسية والاكراه

3. ضبط إيقاع المنطقة بالسيطرة على تصرفات الحلفاء والشركاء: من وجهة نظر الخبير الاستراتيجي الأمريكي (ريتشارد هاس) فإن الدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة لحلفائها وشركائها يجب الا يكون مجانياً، إذ يقع على عاتق الولايات المتحدة أن تجبر هذه الدول على عدم التصرف بسلوكيات استفزازية وفردية يُصعب من موقفها في المنطقة، حتى لا تضطر بعد ذلك أنّ تدفع ثمن تصرفات فردية غير مسؤولة من صديق أو حليف، ويجب ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم الدعم بدرجة كافية حتى لا يشكك حلفاؤها في جدية التزاماتها اتجاههم، ومن ناحية أخرى تعمل كضابط إيقاع المنطقة بالتوازن الصحيح بين ضمان الدعم للحلفاء والشركاء وعدم منح رخصة مفتوحة لهم[1]، كما تختلف مصالح الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة تجاه الصين وهذا ما يوضحه (كيشور مهبوباني) في مقال له نُشر في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية بأنّ التحالف الرباعيَ (الأمريكي – الاسترالي – الياباني – الهندي) والذي أُسس لتقويض الصين، يتوقع له عدم النجاح بسبب التركيز والاعتماد على القوة العسكرية بينما تعتمد اللعبة الأسيوية في الأساس على التنافس الاقتصادي كما أنّ الدول الأربع لها سياسات مختلفة، ولكلّ من هذه الدول

الاقتصادي وتشمل بعض الأحيان الردع العسكري وغيرها من الأساليب، دون دخول مباشر إلى الصراع مباشر لكونها تحتاج إلى كثير من أمكانيات والقدرات لتثبيت وجودها. المصدر: محمد الساعدي، المنطقة الرمادية في العلاقات الدولية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 26 تشرين الأول 2021 ، على الرابط: https://www.alnahrain.iq/post/652

(1) ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، ترجمة (إسماعيل بهاء الدين سليمان)، ط الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت 2018، ص 258

نقاط ضعف في مواجهة الصين فالاقتصاد الأسترالي يعتمد بشكل متزايد على الصين، فهي من بين أكبر الشركاء لأستراليا فقد ذهب (33%) من صادرات استراليا إلى الصين خلال عامي 2018 و2019، و(5%) فقط للولايات المتحدة، أمّا اليابان فتتميز علاقاتها مع دول جوارها بتوتر فهي لا تريد زيادة التوتر مع الصين أيضاً، أمّا الهند وعلى الرغم من مشكلاتها الحدودية مع الصين فهي لا تريد الوقوف بوجه الصين بسبب الخوف من أنّ تتورط وتظهر كحليف امريكي لمواجهة الصين وهذه المعطيات تحول دون وقوع مواجهة بين الاطراف[1]، ويرى الخبير الاستراتيجي في (معهد ستيمسون) الأمريكي للأبحاث (عامر السبايلة): ان الصراعات الدولية المعاصرة تتخذ أشكال مواجهة جديدة وغير تقليدية عبر محاولة بناء تحالفات وفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية، لكن فكرة المواجهة العسكرية تبقى غير حاضرة تماماً، ويضيف ايضاً يبقى كل هذا التصعيد في بحر الصين الجنوبي من سياق محاولات لإضعاف الطرف الآخر، الا ان وفي كل مرحلة يحتد فيها التصعيد ويصل مديات الخطر، سيبرز خيار التهدئة والدبلوماسية والمفاوضات، للسيطرة على المواقف، ويرى أن هذا هو نمط المواجهة بين اللاعبين الدوليين الكبار والتي تتأخذ عدة أشكال وتكتيكات الا انها لا تصل الى المواجهة

(1) Kishore Mahbubani, Why Attempts to Build a New Anti-China Alliance Will Fail, Foreign Policy, January 27 2021, Available At : https://foreignpolicy.com/2021/01/27/anti-china-alliance-quad-australia-india-japan-u-s/

المباشرة[1].

4. الخوف من الخطأ: خوف الولايات المتحدة والصين من حدوث أي صدام أو مواجهة عن طريق الخطأ أو سوء تقدير موقف، ومِن ثَمَّ تتحول المنافسة إلى حرب تخوضها أكبر قوتين في العالم، لذلك يمثل استمرار المنافسة أمراً مخيفاً ليس لطرفي المنافسة فقط، بل للدول الإقليمية المجاورة والقوى الدولية التي ترى في زيادة المنافسة في بحر الصين الجنوبي خطراً يهدد مصالحها مع الدول الآسيوية وبقية دول العالم، وبهذه الحالة تكون فكرة تهدئة المواقف أفضل طريقة لتحقيق الاستقرار الإقليمي وتجنب حدوث مواجهة غير محسوبة [2].

5. الترتيبات الأمنية الصينية الإقليمية: وعلى المستوى الإقليمي فقد عملت الصين على توسيع إجراءات بناء الثقة بينها وبين الدول الإقليمية المشتركة معها في إشكاليات امنية، إذ توصلت كل من الصين واليابان في شباط 2001 إلى اتفاقية تضمن منع أية تصادمات، أو تعارض ما بين أنشطة البلدين في بحر الصين الشرقي، وعمل على ضمان الهدوء في المنطقة، الأمر الذي يشكل أنموذجاً مرغوباً به لإيجاد حلول لإشكاليات مماثلة، لاسيما أن هذا النوع من الترتيبات الأمنية هو ترتيبات ثنائية ولا يوجد ما يمنع إلى أن يتحول إلى ترتيبات متعددة الأطراف، أمّا على المستوى الدولي وعلى الجانب الأمني أيضاً فإنّ الصين أصبحت أحد أهم الأعمدة الدولية في مكافحة الإرهاب والتي تأتي ضمن الحرب التي تشنها الولايات

---

(1) احتكاكات صينية أميركية هل يتحمل العالم حربين في آن واحد؟، صحيفة الصباح الجديد العراقية، العدد 4935، بتاريخ 18 تموز 2022، ص 3

(2) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 176-177

المتحدة الامريكية على المجموعات الإرهابية في العالم، فكما أن الإرهاب يُعدّ تحدياً للولايات المتحدة، فإنها كذلك بالنسبة للصين، لذلك تلاقت الاهتمامات الأمنية لكلّ من الولايات المتحدة والصين في تحقيق الاستقرار الأمني والإقليمي، وذلك من خلال الاشتراك في الترتيبات الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومنع انتشار الأسلحة النووية في إقليم آسيا – المحيط الهادئ[1].

6. المنظمات والتكتلات الإقليمية: إن وجود العديد من المنظمات والتكتلات الإقليمية وتزايد دورها في الشؤون الأمنية، والتي تهدف إلى الحوار وبناء الثقة في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، وأبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا، ربما يساعد على إزالة الأسباب التي تدفع نحو التوتر والمنافسة، مما يمكن أن يولد نوعاً من التهدئة والاستقرار الأمني في عموم المنطقة [2].

(1) أركان محمود أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 231-233

(2) أمير نجم عبود، مصدر سبق ذكره، ص 29

المبحث الثاني

مشهد التعاون وانهاء الخلافات

يعد مشهد التعاون أحد المشاهد المحتملة الحدوث في المستقبل، ويفترض هذا المشهد تحقيق التعاون الإقليمي سواء بين الصين والدول المتنازعة معها، أو بين الصين والولايات المتحدة، إلّا أنه لا يتوقع أن يصل إلى مستوى التعاون الكامل بين الأطراف، ولاسيما أن التنافس ما زال موجوداً ولم يتراجع حتى بعد تولي مرشح الحزب الديمقراطي الأمريكي (جو بايدن) للرئاسة الأمريكية، ولهذه المشهد بالتأكيد مبرراته التي تدعم حدوثه، وكذلك المحددات التي تستبعد حدوثه، لذلك فقد تمّ تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول المبررات التي تدعم حدوث هذا المشهد، والمطلب الثاني المحددات التي تعيق تحقق هذا المشهد في المستقبل.

المطلب الأول: مبررات التعاون

لمشهد التعاون مبررات عدة تدعم إمكانية حدوثه في المستقبل، سواء كانت على المستوى الإقليمي أم الدولي، ولعل من أبرز هذه المبررات هي الآتي:

1. **وجود الإرادة الصينية:** وهذا ما اكده الكتاب الأبيض الذي صدر في 2019 بعنوان: (الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد)، إذ جاء فيه: ((إن بلدان آسيا والمحيط الهادئ تدرك أنها تشترك في مصير واحد، لذلك أصبحت حل النزاعات من خلال التشاور والحوار خياراً مفضلاً لبلدان المنطقة)) ونصّ ايضاً: ((تولي

الصين الأولوية لإدارة الخلافات وتعزيز الثقة المتبادلة في الحفاظ على استقرار جيرانها))، لذلك اقترحت الصين خطاً ساخناً لوزارتي دفاع الصين والآسيان، وأقامت اتصالات هاتفية مباشرة مع فيتنام وكوريا الجنوبية، وعقدت اجتماعات حدودية ودوريات مشتركة مع جيوش الدول المجاورة على حدودها البرية، ومنذ عام 2014 ولغاية 2019 عقدت خمسة اجتماعات حدودية رفيعة المستوى بين الصين وفيتنام، وعززت الصين والفلبين الحوار حول الأمن البحري المشترك، ممّا أعاد الجانبين إلى مسار التفاهم في قضية بحر الصين الجنوبي، كما قامت الصين أيضاً بتسوية قضاياها الحدودية مع 12 دولة من الدول المجاورة لها البالغ عددها 14 دولة، ووقعت معاهدات الصداقة والتعاون مع 8 من الدول المجاورة[1]، ويعدّ هذا النهج استمراراً لنهج التعاون الذي تنتهجه الإدارات الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، إذ منذ عام 1949 قامت الصين بحل 17 خلافاً حدودياً من أصل 23 خلافاً[2]، وأكّد الرئيس الصيني (شي جين بينغ) خلال خطابه أمام قمة الرؤساء التنفيذيين لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في أكتوبر 2013: ((أن الصين لا يمكن أن تتطور بمعزل عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ بينما لا تستطيع المنطقة أن تزدهر بدون الصين))، سعياً منها لإصلاح العلاقات الإقليمية التي طغت عليها التوترات المتصاعدة بسبب بحر الصين الجنوبي، مؤكداً: ((عن

---

(1) China's National Defense in the New Era, Chinese Ministry of National Defense, Op. Ci.

(2) يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 284

استعداد الصين لبناء الثقة مع جيرانها القلقين))[1].

2. **الاستكشافات المشتركة:** يقصد بالاستكشافات المشتركة على أنّها مشاريع تتشارك فيها دولتان على الأقل، وبالنسبة للصين كان خيار الاستكشافات المشتركة لموارد بحر الصين الجنوبي مطروحاً دائماً، واقترحه أول مرة رئيس الوزراء الصيني الأسبق (لي بنغ) في عام 1990، ليتم استغلال موارد جُزر سبراتلي مع دول جنوب شرق آسيا، وكرّره وزير الخارجية الصينية الأسبق (تشيان كيتشن) في عام 1992، وعلى هذا الأساس وقعت الصين وبروناي في عام 2000 اتفاقية لاستكشاف النفط الخام الموجود في بحر الصين الجنوبي، وتمّ توسيعها وتجديدها في عام 2013 لاستكشاف مصادر إضافية، كما تشترك الصين وإندونيسيا في مشاريع مشتركة عديدة، وفي عام 2002 حصلت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري على امتياز لتشغيل خمسة حقول نفط إندونيسية ومشروع غاز طبيعي واحد، ما أسفر عن إقامة منتدى الطاقة الأول بين الصين وإندونيسيا في أيلول 2002، وفي عام 2003 وقعت (المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري) و(شركة النفط الوطنية الفلبينية) على الاستكشاف المشترك للنفط والغاز في بحر الصين الجنوبي، واتفق البلدان في عام 2004 في نفس الإطار على إجراء مسوحات زلزالية مشتركة للمنطقة المتنازع عليها، وفي عام 2005 وقعت (المؤسسة الوطنية الصينية للنفط) وشركة (بترو فيتنام) وشركة (النفط الوطنية الفلبينية) على اتفاقية ثلاثية للاستكشاف المشترك في المناطق المتنازع عليها في جُزر سبراتلي، وتمّ تمويل المشروع بمبلغ 15 مليون دولار ليغطي مساحة 150 ألف كيلومتر مربع،

(1) Jihyun Kim, Op. Cit, P.120

ويمكن لجهود الاستكشاف المشترك في بحر الصين الجنوبي أن تفي بأغراض بناء الثقة المتبادلة بين المتنازعين، والتخفيف من حدة التنازع والتوصل الى التعاون[1].

3. **العلاقات التجارية والاقتصادية:** إذا بحثنا عن الأولويات المعاصرة للاستراتيجية الصينية فيمكن القول إنها ظلت تنتهج استراتيجية مرنة وأصبحت تحدد موقفها في جميع الشؤون الدولية انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني، وأصبحت علاقاتها تحكمها مصالح وليس أيدولوجيا، لذلك تطمح في بناء علاقات مستقرة؛ لتتمكن من تصدير بضائعها واستيراد موارد أولية ضرورية لاستدامة نموها الاقتصادي والصناعي، ويقع استمرار نموها في أعلى سلم أولويات الحكومة لأنّه يمدها بالشرعية أمام الشعب الصيني[2]، ولهذا السبب فقد سعت الصين وباستمرار إلى تقوية روابطها الاقتصادية مع محيطها الإقليمي فضلاً عن تطوير تجارتها مع جيرانها وتنشيطها بشكل يخلق روابط وعلاقات قوية يمكن أن تساهم في كسب الصين لهذه الدول[3]، كذلك أصبح السوق الصيني مهماً لكثير من بلدان المنطقة، والذي بلغ ثلاثة أضعاف السوق الياباني، لاسيما أن الواردات الصينية من دول الآسيان منذ عام 2000 زادت بمعدل ما بين (30%-40%)، ولهذا السبب فإنّ الحفاظ على الاستقرار الإقليمي يُعدّ أهمية قصوى بالنسبة للصين، وفي هذا السياق

---

(1) Tilman Pradt, China's New Foreign Policy Military Modernisation Multilateralism and the China Threat, Palgrave Macmillan, London 2016, P.162-163-164-165

(2) كرار كريم الابراهيمي، مصدر سبق ذكره، ص 239-240

(3) أركان محمود أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 241

يرى الباحث (Hailong Ju) المتخصص في نزاعات بحر الصين الجنوبي وأحد المتابعين للاستراتيجية الإقليمية الصينية، أن الفوز بالمكاسب في جنوب شرق آسيا هو أكثر قيمة من احتلال جميع الجُزر والشعب المرجانية الموجودة في بحر الصين الجنوبي، ويرى أن خسارة الصين ستفوق مكاسبها إذا ما دمرت علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا من خلال النزاعات والتوترات، لذلك فهو يقترح أن تتجنب الصين الوقوع في فخ الحسابات الضيقة، والابتعاد عن الخطأ المتمثل في اكتساب السيادة على بحر الصين الجنوبي وخسارة جنوب شرق آسيا بالكامل[1]، مما سبق يمكن القول ان وجود هذه العلاقات التجارية في ذاتها يشكل رادعاً للعمل العسكري، فمن وجهة نظر المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية أن وجود التجارة والاستثمارات بين الدول يقلل من احتمالية العمل العسكري بينهما، وتُشجع على توسيع الاتصالات وتشجيع الصداقة، ومن ثم سيقر القادة بأن منافع التجارة تغلب على تكاليف العمل العسكري[2].

4. **المصالح الأمريكية – الصينية المشتركة:** تُعدّ العلاقات الأمريكية – الصينية من العلاقات المهمة بالنسبة للبلدين خصوصاً ودول جنوب شرق آسيا عموماً، إذ إن أي تفاعل سلبي أو إيجابي بالعلاقات ينعكس بالتأكيد على المنطقة، لذلك

---

(1) Feng Zhang, Chinese Thinking on the South China Sea, and the Future Regional Security, Political Science Quarterly, Columbia University, Columbia, Vol. 132, No. 3, September 2017, P. 459

(2) سكوت بورتشيل، الليبرالية، من مجموعة مؤلفين: نظريات العلاقات الدولية، ترجمة (محمد صفار)، ط الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2014، ص 102-103

بالرغم من اشتداد المنافسة بين البلدين بقي الجانبان على اتصال دائم من أجل تجنب الصراع، ومنذ تولي (جو بايدن) الرئاسة الأمريكية في كانون الثاني 2021 تحدث الرئيسان الأمريكي والصيني مرتين عبر الهاتف، فضلاً عن القمة الافتراضية التي جمعت الطرفين واستمرت 3 ساعات بتاريخ 15 تشرين الثاني 2021، بعد أن شهدت العلاقات استمراراً للخلافات في ملفات عدة منها (التجارة، وحقوق الإنسان، وقضية تايوان) وقال بايدن لنظيره الصيني خلال الاجتماع: ((يبدو أن مسؤوليتنا كقادة للولايات المتحدة والصين هي ضمان ألّا تنحرف المنافسة بين البلدين إلى الصراع))[1]، كما طرح الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أربعة مبادئ يجب إن تقوم عليها العلاقات الثنائية ما بين الولايات المتحدة والصين، وهي إظهار مسؤولية القوى الكبرى وإدارة المجتمع الدولي بالتعاون لمواجهة التحديات القائمة **أولاً**، العمل بروح المنفعة المتبادلة والمساواة **ثانياً**، إدارة الخلافات والقضايا الحساسة بطريقة بناءة **ثالثاً**، زيادة التنسيق والتعاون في القضايا الإقليمية والدولية الساخنة **رابعاً**[2]، إضافة إلى العديد من الاجتماعات على مستوى

---

(1) Seung Min Kim and others, In hours-long virtual meeting Biden and Xi manage strained U.S.-China ties, The Washington Post, November 16 2021, Available At : https://www.washingtonpost.com/politics/bidento-meet-with-chinese-president-in-virtual-summit/2021/11/14/6f59b36c-45bb-11ec-973c-be864f938c72_story.html

(2) Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, Foreign Ministry Spokesperson Zhao Lijian's Regular Press Conference

الوزراء وصولاً إلى اجتماع ما بين الرئيسين الأمريكي والصيني على هامش قمة مجموعة العشرين في إندونيسيا 2022، وعلى الرغم من عدم التطرق لخلافات بحر الصين الجنوبي في الاجتماعات، إلا أنّ مثل هذه الاجتماعات يدلّ على عدم نية الطرفين من تصعيد الخلافات في علاقاتهما.

5.سعي الصين لخفض منسوب النزاع: ويظهر ذلك من خلال الردود الصينية عندما يتعلق الأمر ببحر الصين الجنوبي، مثلاً في عام 2011 صرّح وزير الدفاع الصيني (ليانج جوانجلي) بتعهد رسمي باسم بلاده بأنّ الصين لن تسعى إلى الهيمنة، وأن سياسة بلاده في بحر الصين الجنوبي ذات طبيعة دفاعية بحته، وجاء هذا التصريح وسط تصاعد التوترات في بحر الصين الجنوبي خلال النصف الأول من عام 2011 في إعقاب التدريبات البحرية بالذخيرة الحية، واتهام الصين بمهاجمة سفن التنقيب عن النفط الفيتنامية[i]، كذلك طرح الرئيس الصيني (شي جين بينغ) مفهوم الأمن الاسيوي في عام 2014، وجاء ذلك بعد تدهور العلاقات الصينية – الفلبينية بسبب قيام الفلبين برفع قضية النزاعات البحرية إلى المحكمة الدولية، ودعا (شي) إلى تشكيل هيكلية للتعاون الأمني الإقليمي في المنطقة، يتضمن آلية للتشاور الدفاعي ومركز الاستجابة الأمنية لحالات الطوارئ، كما دعا إلى عدم اشراك الأطراف الثلاثة في المعادلات الأمنية الإقليمية وحلها عن طريق

---

on November 16 2021, Available At:https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/2511_665403/202111/t20211116_10448981.html

(I) Jihyun Kim, Op. Cit, P.119

دول المنطقة [1]. كما وافقت وزارة الخارجية لدول الآسيان في 6 آب 2017 على تبني إطار للعمل المشترك وفق مدونة سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، وعُدّ اعتمادها كإطار للعمل تقدماً كبيراً نظراً لأنّ المناقشات حول مدونة سلوك الأطراف كانت متوقفة منذ عام 2002 واعتبره وزير الخارجية الصينية (وانغ يي) تقدماً كبيراً بشأن قضية بحر الصين الجنوبي ويجلب الاستقرار للمنطقة ويعمل بشكل إيجابي على تسوية القضية، وبعد ذلك بعام واحد أصدرت دول الآسيان والصين مسودة (لمدونة السلوك) الخاصة ببحر الصين الجنوبي مكونة من 19 صفحة مخصصة جزء كبير منها لتسوية النزاعات في بحر الصين الجنوبي ومنع الصراع [2].

وكذلك سعت الصين إلى تهدئة خلافاتها الحدودية حتى مع أشدّ المتنازعين معها، إذ عملت على تعزيز العلاقات التعاونية مع الفلبين منذ وصول الرئيس الفلبيني (رودريغو دوتيرتي) إلى الحكم، ففي أول زيارة له إلى الصين في 2016 اتفق الجانبين على استئناف العمل في كثير من آليات التعاون الثنائي، التي كانت بمثابة معضلة في السنوات الماضية، كما أكّد (دوتيرتي) أن تحسين

(1) Adam P. Liff, China and the U.S. Alliance System, The China Quarterly, Cambridge University, Cambridge, No. 233, March 2018, P. 155

(2) Gilang Kembara, Partnership for Peace in the South China Sea, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2018, P. 4-5

العلاقات الصينية – الفلبينية من شأنه أن يفيد الجانبان، وقام بإلغاء المناورات البحرية مقرر عملها مع الولايات المتحدة مبيناً بعدم رغبته في أن تظهر بلاده كأنها مع الطرف ضد الآخر، ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء الماليزي لتضيف زخماً جديداً لِما يمكن تسميته بعملية التهدئة في بحر الصين الجنوبي، وهذا ما جعل الصين أنّ تصف الأمور في بحر الصين الجنوبي بأنّها تسير بإيجابية، وبناءً على هذا التقييم الإيجابي فلا يتوقع أن تُقدم الصين على إجراءات من شأنها أن تسبب حرجاً لها وللمتعاونين معها[1]

المطلب الثاني: محددات التعاون.

على الرغم من وجود الكثير من المبررات والأسباب لتحقق مشهد التعاون بين الأطراف، إلّا أن هناك أيضاً محددات، أو معوقات تعيق تحقق هذا المشهد، ومِن ثَمَّ يرجح الكفّة لاستمرار التنافس، ولعل أبرز هذه المحددات أو المعوقات ما يأتي:

1 . رفض الصين لقرار المحكمة الدولية الصادر عام 2016: رفضت الصين قرار المحكمة الدولية الصادر بحقها في عام 2016 والقاضي: ((بأن الصين تجاوزت حدودها المقررة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما أنّ مطالبها التاريخية ليس لها أساس قانوني))، ومن المستبعد قبول الصين بهذا

(1) السيد صدقي عابدين، سياسة بكين في بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، المجلد 52، العدد 207، كانون الثاني 2017، 176-177

القرار، ومِن ثَمَّ استمرار التنافس، والصعوبة في تحقيق التعاون[1] ولهذا وبعد صدور القرار في تموز 2016 زادت القوات الجوية لجيش تحرير الشعب الصيني (PLAAF) من دورياتها الجوية القتالية لتبلغ حوالي أربع دوريات ما بين شهري آيار وآب 2016، غطت كلاً من جزر سبراتلي وباراسيل، وكانت تلك الدوريات الأولى للقوات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني في بحر الصين الجنوبي، إذ كانت الطائرات التي يتم تحديدها في السابق لتقوم بالدوريات تنتمي كلها إلى القوات الجوية التابعة لبحرية جيش التحرير الشعبي الصيني (PLAN)، ويبدو أنه كان القصد من تلك الدوريات هي أن تكون بمثابة إشارات ردع، ولتظهر الصين بأنها على استعداد للدفاع عن مطالبها في المناطق المتنازع عليها وإثبات أن نطاق عملياتها يغطي كلّ المساحة التي تُطالب بها[2].

2. الطبيعة المعقدة للعلاقات الأمريكية – الصينية:

على الرغم من الخطاب الأمريكي – الصيني المعلن الذي يؤكد على الحوار بين الجانبين، إلّا أن المعادلة تبدو ذات اتجاهات متباينة، بينما تسعى الصين إلى تعزيز دورها الدولي والإقليمي بما يتناسب مع تعاظم قدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، تستخدم الولايات المتحدة كلَّ إمكانياتها للحفاظ على مصالحها، وخصوصاً في مجال التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا وما حولها الذي يمثل

---

(1) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 168

(2) مارك ر كوزاد وونيش بوشان مصطفقة، جيش التحرير الشعبي الصيني عمليات قواته الجوية فوق الماء الحفاظ على الصلة والاهمية وسط بيئة الأمنية المتبدلة، مؤسسة RAND، الولايات المتحدة الامريكية، 2017، ص 31-33

مجالاً مهماً لكلا الجانبين، ممّا يجعل توقعات الدول الإقليمية في حيرة من أمرها، ويفتح الباب على شتى الاحتمالات في آن واحد، والمتوزعة ما بين التسوية والتعايش، مروراً بالشراكة والتنسيق، وصولاً إلى التصادم والتصعيد[1]، وبالرغم من تشارك الولايات المتحدة والصين بالاتفاقية العسكرية البحرية لعام 1998 لمنع الحوادث بينهما، كذلك مدونة القواعد للسلوك البحري في المناطق المتنازع عليها والتي وافقت عليها كل من الصين والولايات المتحدة و19 قوة بحرية أخرى من دول غرب المحيط الهادئ في نيسان 2014 وسُميت فيما بعد بـ (قانون المواجهات غير المخطط لها في البحر)، إلّا أن الجانبين لم يلتزما بها ممّا جعل دول المنطقة في حالة عدم الثقة بمدى مصداقية الاتفاقيات الأمنية بين الجانبين[2].

3. **المعضلة الامنية:** وفقاً للتقرير الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في عام 2019، ارتفع الانفاق العسكري في جنوب شرق آسيا من 30.8 مليار دولار في عام 2009 إلى 41 مليار دولار في عام 2017، وهيمنت زيادة الانفاق العسكري الصيني على مجمل الانفاق العسكري الآسيوي لتبلغ نسبة زيادتها حوالي(83%)، ليشكل بذلك نصف إجمالي الانفاق العسكري في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، كما رفعت الدول الأخرى من

---

(1) عبد علي كاظم المعموري، القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال، ط الأولى، دار روافد، بيروت 2020، ص 189-190

(2) Clarence J. Bouchat, The Paracel Islands and U.S Interests and Approaches in the South China Sea, Strategic Studies Institute (SSI), Pennsylvania, June 2014, P. 77

انفاقها العسكري، بينما ارتفع الانفاق العسكري لسنغافورة وتايلاند بنسبة محدودة ما بين (14.3%) إلى (15.6%) خلال المدة نفسها، رفعت الفلبين وفيتنام وإندونيسيا انفاقهما العسكري بنسبة لا تقل عن (50.3%) و(99.5%)، ومع استثناءات في بعض الدول، وشهدت دول جنوب شرق آسيا زيادة الانفاق العسكري أكثر من تخفيضها، وترجع هذه الزيادة وفق التقرير نفسه إلى أسباب عدة، وكان أحد أبرز الأسباب واهمها هو ما يتعلق بالمطالبات البحرية للدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي، والموقف الصيني وسياساتها المتعلقة ببحر الصين الجنوبي[1].

وإذا ما قارنا السبب الذي يطرحه التقرير، مع رؤية عالم السياسة الأمريكي (كولن إس. غراي) عن سباق التسلح، والذي يرى: ((أن سباق التسلح يحدث إذا قام الطرفان أو أكثر من الأطراف بزيادة وتحسين أسلحتهم بسرعة، وتوجيه سياساتهم الدفاعية تجاه السلوك العسكري والسياسي السابق أو الحالي أو المتوقع لخصمهم))[2]، نستنتج بأنّ دول المنطقة تعاني نوعاً من الشك تجاه بعضها البعض وتجاه الصين في قضية بحر الصين الجنوبي.

وهذا السبب كان مبرراً عندما رفعت الحكومة اليابانية موازنتها العسكرية في

---

(1) Siemon T. Wezeman, Arms Flows to Southeast Asia, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden, December 2019, P. 1 – 10

(2) Colin S. Gary, The Arms Race Phenomenon, World Politics, Cambridge university, England, Vol.24, No.1, Oct 1971, P.39-79

عام 2022 لتبلغ 49 مليار دولار، إذ برّر وزير الدفاع الياباني (نوبو كيشي) هذه الزيادة، بالوضع الإقليمي المتدهور، وزيادة في القدرات العسكرية الصينية[1].

وعملت كلّ هذه المتغيرات على زيادة المعضلة الأمنية في جنوب شرق آسيا، فمن المنظور الواقعي أن التغيرات السريعة وغير المتوقعة في توزيع القدرات لا يمكن أن تزيد من سوء الظن وعدم الثقة فحسب، وإنما أهمية الممرات البحرية وتأمين موارد الطاقة الآمنة لكلّ الفاعلين تشجع على المنافسة المزعزعة للاستقرار[2].

4. **تعدد مراكز القوى في المنطقة:** إن غياب أي شكل من إشكال القطبية الإقليمية الآسيوية (تعدد القوى) يولد مناخاً من الفوضى ربما يكون محفوفاً بالمخاطر، فقد تكون أحياناً مصالح مشتركة وتدعم التعاون فيما بين القوى الإقليمية، لكن اختلاف المناهج والرؤى فيما بين تلك القوى يجعل الخارطة الجيوسياسية في حالة عدم الوضوح وحافلة بالتناقضات، لذلك تصبح عملية اختيار الأصدقاء والحلفاء، وردع الخصوم، وتفادي النزاعات شديدة

(1) Junnosuke Kobara, Japan to 1% GDP cap on defense spending : Minister Kishi, Nikkei Asia, May 20 2021, Available At : https://asia.nikkei.com/Editor-s-Picks/Interview/Japan-to-scrap-1-GDP-cap-on-defense-spending-Minister-Kishi

(2) عبد مالك حطاب، مصدر سبق ذكره، ص 733

الصعوبة[1]، وهذا ما يُصعب البيئة الأمنية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، والتي أصبحت بالفعل منطقة تتقاطع وتتداخل فيها مصالح دول عديدة: (الولايات المتحدة الامريكية – الصين – الهند – اليابان)،

الأمر الذي يهيئ لبيئة تنافسية، فضلاً عن تطور القدرات العسكرية والاقتصادية لدول المنطقة، وتعدد مصالح الأطراف في النزاعات الإقليمية بما في ذلك نزاعات بحر الصين الجنوبي وكوريا الشمالية والنزعات الهندية – الباكستانية، ما يجعل من تهدئة المواقف فيها نوعاً من الصعوبة [2].

(1) كارن أبو الخير، تحولات القوة في العالم بلا اقطاب، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، المجلد 46، العدد 185، القاهرة، يوليو 2011، ص 160

(2) تيموثي آر هيث، مصدر سبق ذكره، ص 13

المبحث الثالث

مشهد المواجهة العسكرية

يتناول هذا المبحث الصدام أو احتمالية حدوث المواجهة العسكرية في بحر الصين الجنوبي سواء كانت مواجهة إقليمية بين الدول المتنازعة أم دولية بين الصين وأمريكا، وتحظى هذه الأخيرة بالمكانة في العديد من الدراسات، فبحر الصين الجنوبي يمثل نقطة المواجهة الأساس بين الصين وأمريكا، ويَعدُّ هذا المشهد من أسوأ المشاهد التي يمكن حدوثه في المستقبل، إذ تمثل النشاطات الصينية في بحر الصين الجنوبي تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، كما يمثل الوجود الأمريكي تهديداً للمصالح الصينية، ولهذا المشهد مبرراته التي تدعم حدوثه في المستقبل، وكذلك محدداته التي تستبعده، وبناءً عليه فقد تمّ تقسيم المبحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول المبررات التي تدعم حدوث هذا المشهد، أمّا المطلب الثاني فيتناول المحددات التي تعيق تحقق المشهد في المستقبل.

المطلب الأول: مبررات المواجهة.

يُعدّ مشهد المواجهة من المشاهد المحتملة الحدوث في المستقبل، فما يحدث في الحاضر يمكن عدّهُ ممهدات لِما سيحدث في المستقبل، فهناك عدة مبررات دفعت الوضع الى مثل هذا المشهد ولعل أبرزها ما يأتي:

1. **تزايد حدة المنافسة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين:** تتميز العلاقات

الأمريكية – الصينية بخاصية فريدة، فعلى الرغم من مؤشرات النمو والتطور في المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية، إلّا أن هناك خلافات وتحديات ومشكلات كبيرة ما بين البلدين على المستوى الدولي والإقليمي والثنائي، والتي تلقي بظلالها على علاقاتهما الثنائية، ويمكن تقسيم أهم الخلافات والمشكلات ما بين البلدين على النحو الآتي: (مبادرة الحزام والطريق الصينية، منظمة شنغهاي، منظمة بريكس الاقتصادية، بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية، تحدي منطقة الشرق الأوسط، التنافس ما بين الجانبين في بحر الصين الشرقي والجنوبي، قضية تايوان، الخلافات التجارية، قضية حقوق الإنسان في الصين، التحديث العسكري الصيني، الأمن السيبراني، التدخل الأمريكي بشؤون هونغ كونغ، وغيرها من المشاكل والخلافات)[1]، ومن بين هذه الخلافات يبرز الخلاف على منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تمتد من ساحل المحيط الهادئ للولايات المتحدة وصولاً إلى اليابان وأستراليا ونيوزيلندا، ويمثل بحر الصين الجنوبي القلب الجيوسياسي لهذا الخلاف والتي تتعارض فيها المصالح الاستراتيجية لكلا الجانبين، كما تتعارض تعريفاتهما لقوانين النظام الدولي للصخور والفضاء البحري والموارد الطبيعية الموجودة في بحر

(1) للمزيد من الاطلاع وبالتفصيل على هذه المشاكل رجوع إلى: باهر مردان مضخور، العلاقات الامريكية الصينية دراسة في الحوار الاقتصادي والاستراتيجية، ط الأولى، انكي للنشر والتوزيع، بغداد 2020، من ص 53 إلى ص 101

الصين الجنوبي مثل البترول ومصائد الأسماك[1]، وهذا ما زاد من حدة التصريحات المتبادلة بين الجانبين، ومن المؤشرات بهذا الخصوص تصريح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (مارك إسبر)، والذي قال: ((إن الولايات المتحدة تقوم بتجهيز قواتها في جميع أنحاء آسيا وتعيد تمركزها استعداداً لمواجهة محتملة مع الصين))، ولهذا السبب فإنّ مشهد المواجهة العسكرية بين أمريكا والصين في بحر الصين الجنوبي لم يُعدّ أمراً مستبعداً[2]، وفي دراسة أجرتها مؤسسة راند، استشرفت مستقبل مسارح الحرب بين الصين وأمريكا توقعت بأنّ بحر الصين الجنوبي يكون من أكثر المناطق التي يمكن أن تتحارب فيها الصين والولايات المتحدة، ووفقاً لهذه الدراسة فإنّ الصراع الناشئ بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي تتجه نحو الحرب أكثر من أي منطقة أخرى، واكثر احتمالاً حتى من تايوان، والتي تعدّ من القضايا الخلافية

(1) Mark J. Valencia, Three scenarios for the South China Sea : the good the bad and the ugly, South China Morning Post, May 9 2022, Available At : https://www.scmp.com/comment/opinion/article/3176640/three-scenarios-south-china-sea-good-bad-and-ugly

(2) Nancy A. Youssef, U.S. Is Positioning Military Assets Around Asia to Counter China Esper Says, Well Street Journal, Jul 21 2020, Available At : https://www.wsj.com/articles/u-s-is-positioning-military-assets-around-asia-to-counter-china-esper-says-11595340363

الجوهرية بين الصين وامريكا[1].

2. **الالتزام الامريكي في بحر الصين الجنوبي:** للولايات المتحدة الامريكية التزامات متعددة تعمل على حمايتها في هذا البحر، ولاسيما مسألة حرية الملاحة، والتي تمثل أحد اهم أسباب وجودها في بحر الصين الجنوبي، ومِن ثَمَّ فإنّ أي خطر يهدد حرية الملاحة الدولية في بحر الصين الجنوبي سيدفع الولايات المتحدة على حمايتها، فضلاً عن ذلك التزام الولايات المتحدة الامريكية بحماية حلفائها في المنطقة وفقاً للاتفاقيات الأمنية المبرمة بين الطرفين، أضف إلى ذلك الالتزامات العالمية الواقعة على البحرية الأمريكية بوصفها قوة عالمية لها التزامات ومهام متعددة، بما في ذلك حماية طرق الشحن العالمية، وللقيام بهذه المهمة يتعين عليها السيطرة الفعلية على جميع المحيطات والبحار، بما فيها بحر الصين الجنوبي[2].

3. **تأثير الاجتياح الروسي لأوكرانيا على الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي:** انعكس تأثير الاجتياح الروسي لأوكرانيا على موقف الصين في بحر الصين الجنوبي، اذ بتاريخ 24 شباط 2022 أي تاريخ الاجتياح الروسي لأوكرانيا، صرح (تان كه في) المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية في مؤتمر صحفي: ((إن الولايات المتحدة أصبحت مثيرة للاضطرابات والحوادث في بحر الصين الجنوبي، وليست مدافعة عن حرية الملاحة والطيران كما تزعم))،

---

(1) جيمس دوبينز والأخرون، إعادة النظر في الصراع مع الصين احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع، مؤسسة RAND، الولايات المتحدة الامريكية، 2017، ص 2-4

(2) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 151-152-153

وأضاف ايضا: ((إن الولايات المتحدة تفاقم التوترات من خلال إرسالها لسفن وطائرات عسكرية إلى بحر الصين الجنوبي بشكل صارخ))، وحثّ (تان) في حديثه عن الوقف الفوري للنشاط العسكري الامريكي المكثف في بحر الصين الجنوبي[1]، وبعد ذلك وفي 27 شباط 2022 أعلنت الصين عن مناورات عسكرية في بحر الصين الجنوبي استمرت ثلاثة أيام ، وجاءت هذه المناورة بعد يوم واحد من إبحار سفينة عسكرية أمريكية عبر مضيق تايوان[2]، كما وقعت الصين اتفاقية أمنية مشتركة مع دولة جزر سليمان الواقعة في المحيط الهادئ والتي تسمح للصين بنشر قوات عسكرية، وإقامة قواعد فيها، ما أثار قلق الولايات المتحدة وأستراليا[3]، والذي وصفها المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية (نيد برايس) بأنّها: تشكل سابقة مقلقة لمنطقة المحيط

(1) نقلاً عن: متحدث عسكري: الولايات المتحدة مثيرة للاضطرابات في بحر الصين الجنوبي، وكالة الانباء الصينية (شينخوا)، 25 شباط 2022، على الرابط: http://arabic.news.cn/2022-02/25/c_1310487830.htm

(2) Riyaz Khaliq, China launches military drill in South China Sea, Anadolu Agency, 27.2.2022, Available At : https://www.aa.com.tr/en/asia-pacific/china-launches-military-drill-in-south-china-sea/2516923

(3) إيلي يوسف، جزر سليمان تسعى لتوقيع اتفاقية تسمح للصين بإقامة قواعد عسكرية، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد: 15825، بتاريخ: 27 اذار 2022، ص 10

الهادئ[1]، كما قاد منسق مجلس الأمن القومي الأمريكي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (كورت كامبل)، ومساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ (دانيال كريتنبرينك) وفداً أمريكياً إلى جزر سليمان لمناقشة الاتفاقية، وقال (كريتنبرينك) للصحافيين: ((بالطبع نحن نحترم سيادة جزر سليمان، لكننا أردنا أن نعلمهم أنه إذا تمّ اتخاذ خطوات لإنشاء وجود عسكري صيني، فعندئذ سيكون لدينا قدر كبير من المخاوف وسنتجاوب بشكل طبيعي معها))[2]، وخطورة هذه الاتفاقية كما يراها الباحث (ناصيف يوسف حتي): أنه يفتح الباب أمام دول أخرى للقيام بمثل هذه الاتفاقيات مقابل الحصول على المنافع الصينية، لذلك ستعمل الولايات المتحدة كل ما في وسعها للحافظ على مكانتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لِما لهذه المنطقة من تأثير على مستقبل بنية النظام الدولي[3].

4. **الإجراءات الصينية في الحالات المتشابهة لحالة بحر الصين الجنوبي:** سعت الصين منذ تأسيسها إلى تصفية خلافاتها وخاصة في جوارها الإقليمي، إلّا أنها وفي بعض الحالات استخدمت القوة عندما اضطرت إلى ذلك، وعلى

---

(1) U.S. Department of State, Department Press Briefing – April 18 2022, Available At : https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-april-18-2022/#post-335253-CHINA

(2) نقلاً عن: إيلي يوسف، دعوات لتغيير الاستعدادات الدفاعية لأميركا مع أستراليا ونيوزيلندا، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد: 15858، بتاريخ: 29 نيسان 2022، ص 11

(3) ناصيف حتى، أزمة جزر سليمان والمواجهة الغربية الصينية، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15863، بتاريخ 4 أيار 2022، ص 12

سبيل المثال عندما كان عمر جمهورية الصين الشعبية أقل من عام، وبعد عقود من المشاكل الداخلية والحرب الأهلية، تدخلت الصين في الحرب الكورية – الأمريكية عام 1950، خوفاً من الغزو الأمريكي لكوريا الشمالية لتكون فيما بعد صالحة لاستخدامها كقاعدة لمراقبة الصين، وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية والبشرية التي تكبدتها الصين، إلّا أنها حتى يومنا هذا تحتفل بالتدخل بوصفه انتصاراً ضد التهديدات الوجودية لها، وفي عام 1962 هاجمت الصين القوات الهندية لأنهم أقاموا مستوطنات في جبال الهمالايا المتنازع عليها بين الصين والهند، خوفاً من أن تكون الصين محاطةً بالهنود والقوميين في إقليم (التبت)، وفي عام 1979 هاجمت القوات الصينية فيتنام رداً على غزو فيتنام لكمبوديا واحتلالها لأحد حلفاء الصين، ومن الخمسينات إلى التسعينات في (1954–1955، 1958، 1995–1996) كادت الصين أن تبدأ الحرب في ثلاث مناسبات منفصلة عن طريق إطلاق صواريخ على الأراضي التايوانية، أو بالقرب منها، وفي كل حالة كان الهدف منها هو ردع تايوان عن إعلان استقلالها، أو تكوين علاقات أوثق مع الولايات المتحدة، ويرى الباحثانِ (Michael Beckley) و(Hal Brands): ((أن الصين تستخدم العنف عندما تواجه احتمال فقدان السيطرة على الأرض بشكل دائم))[1]، كما يرى (غراهام أليسون): ((أنّ الصين تلجأ إلى المواجهة كحل

(1) Michael Beckley and Hal Brands, What Will Drive China to War, The Atlantic, November 1 2021, Available At :

أخير، إذا ما استنتجت أن الأحداث والتوجهات الطويلة الأجل لم تعد تتحرك لصالحها، وأنها تفقد القدرة على المساومة، قد تبدأ الصين في هذه الحالة صراعاً عسكرياً، حتى ضد دولة أكبر وأكثر قوة منها، مثل الولايات المتحدة الامريكية))[1]، وفي نزاعات متشابهة لنزاعات بحر الصين الجنوبي ك (بحر الصين الشرقي)، استخدمت الصين إجراءات استفزت اليابان والولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال أعلنت في 23 تشرين الثاني 2013 منطقة تحديد الدفاع الجوي (ADIZ) في بحر الصين الشرقي وشملت جُزر (سينكاكو) المتنازع عليها والتي تسيطر عليها اليابان، وفي 25 تموز 2015 أعاد مراقبو الحركة الجوية الصينية رحلة جوية قادمة من كوريا الجنوبية عندما اقتربت من البر الرئيسي الصيني فوق بحر الصين الشرقي وأعيدت الرحلة بعد أن دخلت منطقة (ADIZ) الصينية[2]، كما أقامت البحرية الصينية والروسية تدريبات مشتركة في بحر الصين الشرقي، والذي بدأ في 14 تشرين الأول 2021

---

https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2021/11/us-china-war/620571/

(1) نقلاً عن: غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟، ترجمة (إسماعيل بهاء الدين سليمان)، ط بلا، دار الكتاب العربي، بيروت 2018، ص 303-304

(2) Michael Pilger, ADIZ Update: Enforcement in the East China Sea Prospects for the South China Sea and Implications for the United States, U.S.- China Economic and Security Review Commission, Washington, March 2, 2016, P. 2-4

وانتهى في 23 تشرين الأول 2021[1]، وهذه الإجراءات تزيد من حدة التوتر اذا ما تم تطبيقه في بحر الصين الجنوبي.

وأدت زيادة القدرات العسكرية الصينية إلى زيادة القلق بين الدول المتنازعة معها، ووفقاً لاستطلاع مركز بيو للأبحاث لعام 2014، فإنّ الغالبية في ثماني دول من أصل 11 دولة من دول جنوب شرق آسيا شملها الاستطلاع قلقون من أن تؤدي النزاعات الإقليمية بين الصين والدول الأخرى إلى صراع عسكري، وأعربت نسبة ساحقة بحدود (93%) من الفلبينيين، و(85%) من اليابانيين، و(84%) من الفيتناميين، و(83%) من الكوريين الجنوبيين، عن قلقهم من مواجهة عسكرية محتملة مع الصين[2].

5. **تطور القدرات البحرية الصينية:** بذلت الصين جهوداً كبيرة لتحديث أسطولها البحري، ففي مؤتمر الحزب الشيوعي الثامن عشر عام 2012، قال الرئيس الصيني الأسبق (هو جينتاو): ((على الصين أن تسعى لكي تكون قوة بحرية قادرة على حماية حقوقها ومصالحها البحرية))، كرر هذا الموقف الرئيس

(1) Chinese Ministry of National Defense, China- Russia Joint Sea 2021 military exercise concludes, Available At: http://eng.mod.gov.cn/news/2021-10/23/content_4897383.htm

(2) Pew Research Center, How Asians View Each Other, July 14, 2014, Available At: https://www.pewresearch.org/global/2014/07/14/chapter-4-how-asians-view-each-other/

الصيني الحالي (شي جين بينغ) في نيسان 2018، عندما صرّح بأنّ: ((مهمة بناء قوة بحرية قوية لم تكن أبداً ملحة كما هي اليوم))، وأوضح الكتاب الأبيض الصيني لعام 2019 بشكل أوضح الحاجة إلى بناء قوة بحرية قوية قادرة على تنفيذ مهام في البحار البعيدة[1]، على الرغم من عدم وجود تهديد جدي لمكانة الصين في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، إلّا أن الحرب التي تتحضر لها الصين هي الحرب البحرية، فالصين ما زالت تتذكر أن هزيمتها في قرن الإذلال كانت بالدرجة الأولى نتيجة ضعفها في المجالات البحرية، لذلك تسعى بقيادة (شي جين بينغ) تعزيز قدراتها البحرية والجوية والصاروخية للسيطرة على البحار القريبة التي تقع ضمن سلسلة الجزر الأولى والتي تضم بحر الصين الجنوبي وتايوان وبعض دول جنوب شرق آسيا، فالسيطرة على سلسلة الجزر الأولى تشكل أهمية كبرى بالنسبة للصين لاسيما أنها تحتوي على العديد من الجزر تعمل بمثابة مئات من حاملات الطائرات التي لا تغرق، والتي تجعل من الصين المهيمن من دون منازع، ويساعدها على إبعاد الولايات المتحدة شيئاً فشيئاً إلى ما يعرف بـ (سلسلة الجزر الثانية)[2]، ولهذا السبب يُشبّه (روبرت كابلان) الموقف الصيني الحالي بموقف الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تجاه منطقة بحر الكاريبي، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة

---

(1) How is China Modernizing its Navy? Center for Strategic and International Studies (CSIS), Available At : https://chinapower.csis.org/china-naval-modernization/

(2) غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص 260-261

اعترفت بوجود مطالب للقوى الأوروبية في منطقة بحر الكاريبي، لكنها سعت للسيطرة عليها، وهذه أعطاها السيطرة الفعلية على النصف الغربي من الكرة الأرضية، وسمح لها بالتأثير على توازن القوى في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، واليوم تجد الصين نفسها في وضع مماثل، وتسعى إلى الهيمنة على بحر الصين الجنوبي، وذلك لحماية خطوط إمدادات الطاقة القادمة من الشرق الأوسط، والتأثير على المحيط الهندي[1]، وهذا ما يؤكده أيضا (جون ميرشامير): بأنّ الصين تستخدم ثروتها الاقتصادية لبناء آلة عسكرية هائلة، كما تسعى لأسباب استراتيجية وجيهة إلى تحقيق هيمنة إقليمية، كما فعلت الولايات المتحدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية في القرن التاسع عشر، وأن الصين ستمنع الولايات المتحدة من التدخل في آسيا كما منعت الولايات المتحدة تدخل القوى الأخرى في النصف الغربي من الكرة الأرضية،[2]، وهذا السلوك الصيني يمثل على وفق الرؤية الأمريكية تحدياً استراتيجياً لها بوصف التحديث العسكري الصيني يقوض المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة [3].

---

(1) Robert D. Kaplan, The South China Sea Is the Future of Conflict, Foreign Policy, August 15 2011, Available At: https://foreignpolicy.com/2011/08/15/the-south-china-sea-is-the-future-of-conflict/

(2) جون ميرشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة (مصطفى محمد قاسم)، ط بلا، جامعة الملك سعود، الرياض 2012، ص 500-501

(3) باهر مردان مضخور، العلاقات الامريكية الصينية دراسة في الحوار الاقتصادي والاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 93

ويرى (كيفن رود) رئيس الوزراء الأسترالي الاسبق، ان تغيير ميزان القوى أحد أسباب الحرب بين أمريكا والصين، إذ يقول: ((إن الصراع المسلح بين الولايات المتحدة الامريكية والصين قد أصبح احتمالاً حقيقياً ويعود السبب في ذلك إلى أنّ ميزان القوى بين الطرفين يتغير بسرعة، فمنذ عام 2014 غيّر الرئيس الصيني (شي جين بينغ) استراتيجية الصين من موقف دفاعي إلى سياسة أكثر نشاطاً تسعى إلى تحقيق مصالح الصين في جميع أنحاء العالم، لذلك تبنت الاستراتيجية الأمريكية وفقاً جديداً للصين، وهذه العوامل متجمعة تضع الصين وامريكا على مسار تصادمي في العقد المقبل))[1].

المطلب الثاني: محددات المواجهة.

على الرغم من وجود المؤشرات التي تنذر بحدوث مواجهة في بحر الصين الجنوبي، إلّا أن هذا لا يعني حدوثه، فمثلما هناك مبررات دفعت لتوقع هذا المشهد، وهناك أيضاً محددات تقف على طريق تحققه، ولعل أبرز المحددات ما يأتي:

1. الهدف هو الاستقرار: يُعدّ الاستقرار في بحر الصين الجنوبي الهدف الأساسي سواء للصين أم الأطراف الأخرى المشتركة في قضية بحر الصين الجنوبي، وأن

(1) Kevin Rudd, How to stop China and US going to war, The Guardian, Apr 7 2022, Available At : https://www.theguardian.com/world/2022/apr/07/how-to-stop-china-and-the-us-going-to-war

حدوث أي مواجهة بين الأطراف سيشكل خطراً كبيراً ليس على الأمن والاستقرار في بحر الصين الجنوبي فحسب، وإنما على التجارة العالمية ككل، باعتبار إن بحر الصين الجنوبي أحد أبرز ممرات التجارة العالمية[1].

2. العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية: تتميز العلاقات الأمريكية – الصينية بتعاون وتشابك كبير على المستوى الاقتصادي وعدم رغبة كلا البلدين للتضحية بتلك المصالح المشتركة بينهما، إذ تدرك الصين بأنّ امتلاكها لثاني اكبر اقتصاد في العالم يمنعها من انتهاج سلوك عدائي تجاه امريكا؛ لأنّ ذلك يقضي على صادراتها المتوجه إلى أمريكا، والتي تعدّ مهماً لنمو الاقتصاد الصيني[2]، ولهذا يسلط الدارسون الضوء على التكاليف الباهظة التي سيتعين على الصين تحملها إذا ما حاولت انتهاج سياسات معادية في النزاعات الإقليمية مع جيرانها أو مع الولايات المتحدة، أي أن من شأن المواجهة أن تضر بعقود من الإصلاحات الاقتصادية الناجحة، والعلاقات التجارية مع الدول الأخرى، ومشاركة الصين في نظام عالمي فعال يدعم نهضتها[3]، فضلاً عن ذلك أن أي صراع أمريكي – صيني سيتم خوضه بالقرب من الصين وبعيداً عن أمريكا، لهذا يكون تأثيره اكبر على الاقتصاد

---

(1) محمد علي عباس، مصدر سبق ذكره، ص 155

(2) زينب عبد الله منكاش، العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية، ط الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 2020، ص 339

(3) غزلان محمود عبد العزيز، الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 21، العدد 4، كانون الثاني 2020، ص 184-185

الصيني، وبسبب الترابط الاقتصادي الكبير بين أمريكا والصين بشكل ليس له ما يوازيه في التاريخ، والترابط الكبير لهذين الاقتصادين مع سائر اقتصاديات العالم وبشكل وثيق، يوفر رادعاً قوياً باتجاه عدم المواجهة والتصادم[1]، ولهذا السبب يجادل (نوح فلدمان) في كتابه (الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي): بأنّ أي صراع عسكري بين الولايات المتحدة والصين سيبدو غير منطقي بدرجة عدم منطقية نشوب صراع عسكري بين القوى الأوروبية، وذلك بسبب الترابط الاقتصادي، كما أنّ الاقتصاد الصيني المبني على التصدير استفاد بشكل كبير من الجهود الأمريكية في سبيل تأمين طرق الملاحة البحرية، وهذا ما يمنعها من التصعيد[2].

3. توازن القوى في المنطقة: من الواضح أن الالتزامات السابقة للولايات المتحدة ووجودها في المنطقة عملت من الناحية الأخرى على المحافظة لتوازن القوى في المنطقة وتحقيق نوع من الاستقرار، وعمل الوجود العسكري الأمريكي كرادع للصين في بعض الأحيان، ويُنظر اليه في المقام الأول من قبل دول المنطقة كقوة مهمة من شأنها أن تتفاعل بشكل حاسم إذا تم استفزازها من قبل الصين، وبهذا الشكل يخلق نوعاً من توازن القوى في المنطقة[3]، وكما كتب (كينيث والتز) في كتابه

---

(1) عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره، ص 196

(2) نوح فلدمان، الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، ترجمة (هشام سمير)، ط الأولى، تكوين للدراسات والأبحاث، الرياض 2016، ص 31- 144

(3) Sigfrido Burgos Caceres, China Strategic Interests in The South China Sea Power and resources, Routledge, London 2014, P. 93

(نظرية السياسة الدولية): ((أن بعض العلماء يرون أن توازن القوى هو أفضل ضمان لأمن وسلام الدول في العالم))[1]، ولهذا فإن توازن القوى يضمن أن لا يصبح أي طرف أقوى من الأطراف الأخرى، ومن ثَمَّ يتعدى عليهم[2]، ويتفق مع هذا رأي (ريتشارد هاس) فمن وجه نظره: لكي يتشكل الاستقرار في منطقة آسيا – المحيط الهادئ يجب ان يكون النظام متمركزاً على توازن القوى والاعتماد الاقتصادي بشكل أساس[3].

فضلاً عن ذلك تتلاقى مصالح الصين والولايات المتحدة الامريكية والدول الاقليمية في العديد من القضايا، لذا يتعين عليهم خلق استقرار في المنطقة وتعاون في العديد من القضايا ومنها التركيز على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، كما تشترك الدولتان في عدد من المبادرات الأمنية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، وينقسم مسار تلك المبادرات الى قسمين: الأول المسار الرسمي الحكومي، يتمثل أبرزها في أنشطة المنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان (ASEAN Regional Forum)، أمّا المسار غير الرسمي فيتمثل في المؤسسات البحثية العديدة كأنشطة مجلس الأمن التعاوني في آسيا – المحيط الهادئ الذي أنشئ في

(1) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politic, Addison – Wesley Publishing Company, Boston 1979, P.177

(2) Sugiarto Pramono, More Guns, Less Butter China – U.S. Arms Race Behind Southeast Asia's Economic Boom, China Quarterly of International Strategic Studies, Shanghai Institutes for International Studies, China, Vol. 4, No. 1, June 2018, P.150

(3) ريتشارد هاس، مصدر سبق ذكره، ص 256.

1994 بمشاركة تسع مؤسسات بحثية من أمريكا والصين واليابان وأستراليا وكندا وكوريا الجنوبية فضلاً عن خمس دول من أعضاء الآسيان، والتي يمكن أن تعمل كمنصة لتقليل حدة الخلافات الإقليمية[1]، كما تسعى الصين والولايات المتحدة إلى إيجاد نقاط تفاهم حتى في الأزمات العالمية كالأزمة الأوكرانية على سبيل المثال، وتجلى ذلك بوضوح في الاتصال الهاتفي الذي استمرّ ساعتين بين الرئيسين الأمريكي والصيني والتي قالت عنه (جين ساكي)، المتحدثة باسم البيت الأبيض: ((هذا جزء من جهودنا المستمرة للحفاظ على خطوط اتصال مفتوحة بين الولايات المتحدة والصين، وسيناقش الزعيمان الصراع في أوكرانيا وإدارة المنافسة بين البلدين، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك))[2]، وقال بايدن خلال المكالمة: ((بصفتنا عضوين دائمين في مجلس الأمن وأكبر اقتصادين في العالم، لا يتوجب علينا ان نقود العلاقات الصينية – الأمريكية على المسار الصحيح فحسب، بل أن نتحمل المسؤوليات الدولية الواجبة علينا، ونعمل نحو إرساء السلام في العالم))[3]، وقال الرئيس الصيني: ((إنه يتفق مع بايدن على الرأي القائل: بأنّ الصين والولايات المتحدة بحاجة إلى احترام بعضهما والتعايش في السلام وتجنب

---

(1) عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير، ط الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان 2021، ص 102-103

(2) نقلاً عن: هبة القدسي، واشنطن تضغط لكسر علاقات بكين وموسكو، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15816، بتاريخ 8 اذار 2022، ص 5

(3) نقلاً عن: هبة القدسي، شي يدعو بايدن للتعاون في إرساء السلام ... ويتحاشي انتقاد روسيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15817، بتاريخ 9 اذار 2022، ص 3

المواجهة))[1].

4. **الاضطرابات الداخلية:** تُعدّ الاضطرابات الداخلية الصينية وخاصة في الأقاليم المصحوبة بالنزعات الانفصالية أحد أبرز العوامل التي تضعف الصين داخلياً، ويمكن أن تؤثر على مدى نفوذها وقوتها خارجياً، وعلى الرغم من أنّ القومية (الهان) القومية الرئيسة في الصين وتمثل (90%) من سكان الصين، إلّا أنّه توجد 55 أقلية أخرى في الصين يمثلون حوالي (10%) من إجمالي السكان، وعلى الرغم من أنّ التباين القومي في الصين ليس حاداً، لكن ذلك لا يعني أن التوترات غير موجودة، ويمكن رصد أبرزها في التوترات القومية في (مقاطعات شينجيانغ)، وكذلك في إقليم التبت[2]، لذلك فإنّ الضرر الاقتصادي الناتج عن حرب قد تخوضها الصين من شأنه أن يخلق مشاكل سياسية ويشجع هذه الأقاليم التي لديها نزعات انفصالية على محاولة الانفصال عن الصين[3].

وتنطبق هذه النقطة بشكل آخر على الولايات المتحدة، فخلال السنوات الأخيرة ظهرت أطروحات عديدة في الداخل الأمريكي تقلل من خيارات التدخل العسكري الخارجي، والنظرة السائدة بأنّ الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة

---

(1) نقلاً عن: مقالة خاصة: شي يجرى تبادلات صريحة ومتعمقة لوجهات النظر مع بايدن، وكالة الانباء الصينية (شينخوا)، 19 اذار 2022، على الرابط: http://arabic.news.cn/2022-03/19/c_1310520398.htm

(2) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، ط الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2014، ص 39-40-43

(3) عمار كريم حميد، ديناميكيات، مصدر سبق ذكره، ص 247

كانت لها تكلفتها الباهظة على الاقتصاد الأمريكي، فعلى سبيل المثال حملت حرب أفغانستان التي استمرت لعقدين من الزمن تكبدت فيها الولايات المتحدة تكلفة بشرية واقتصادية هائلة، ولم تستطع من القضاء على حركة الطالبان، وتعارض هذا الاتجاه الحروب الخارجية، ويراها تعارض المصالح الأمريكية، مما يشكل عائقاً أمام أي استراتيجية أمريكية تحاول اللجوء إلى مواجهة مع الصين[1].

وفي هذا السياق صرح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (روبرت غيتس) قائلاً: ((في رأيي أن أي وزير دفاع مستقبلي يقترح على رئيسه أن يرسل مرة أخرى جيشاً امريكياً إلى آسيا أو الشرق الأوسط أو أفريقيا يجب تفحص قوته العقلية))[2].

وفي السياق ذاته يرى (Elbridge A. Colby) و(Alexander B. Gray): ان القوة البحرية الامريكية على الرغم من تطورها، لا تستطيع ان تدخل في صراع بحري طويل الأمد مع الصين وذلك لعدة الأسباب وهي[3]:

1. الاعتماد على المواد الاولية من الدول الأخرى في التصنيع العسكري الأمريكي والذي يقوض جهودها بشكل مباشر في خوض حروب

---

(1) محمد بسيوني عبد الحليم، التحول نحو سياسة خارجية أمريكية أكثر ارتباطاً بالداخل، ملحق تحولات استراتيجية الذي يصدر مع مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، المجلد 56، العدد 224، نيسان 2021، ص 13-12

(2) نقلاً عن: غراهام أليسون، مصدر سبق ذكره، ص 321

(3) Elbridge A. Colby and Alexander B. Gray, America's Industrial Base Isn't Ready War With China, The Wall Street Journal, U.S, Vol. CCLXXX, No. 42, August 19, 2022, P.A15

كبرى.

2. اهمال الصناعات العسكرية الثقيلة في الولايات المتحدة، وتباطؤ الانتاجات العسكرية الأخرى لاعتقاد الولايات المتحدة الامريكية بان الحروب المستقبلية ستكون سريعة وخاطفة، وهذا ما لا ينطبق على الحرب مع الصين، والتي تكون حرباً طويلة الأمد، ويؤدي إلى استنزاف كبير للقوة العسكرية الامريكية، لذا تحتاج الولايات المتحدة قاعدة عسكرية محلية ضخمة للخوض في هكذا الحروب.
3. صعوبة نقل الخدمات اللوجستية للقوات الامريكية في حالة حرب، نظراً (لاستبداد المسافة) كما يسميها الباحثان، بين سواحل الامريكية والقطاعات البحرية المتحاربة مع الصين، وقلة السفن اللوجستية الامريكية، وهذا ما يصعب نقل المعدات الحربية، وكذلك صعوبة في استرجاع القطع المتضررة لغرض الإصلاح.

الخاتمة

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، احتل بحر الصين الجنوبي مكانة إستراتيجية كبيرة في الإدراك الاستراتيجي الصيني، وحاولت الصين على مدى عقود عدة السيطرة عليه متبعة في ذلك العديد من الوسائل.

وتكمن أهمية بحر الصين الجنوبي في الإدراك الاستراتيجي الصيني من الأهمية التي يحظى بها بحر الصين الجنوبي في ضوء موقعه الجغرافي التجاري المتميز وخاصة مع حلول القرن الحادي والعشرين وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية وتزايد تجارتها الخارجية، كذلك يتمتع بحر الصين الجنوبي بكمية غير قليلة من موارد الطاقة (النفط والغاز)، ووفرة موارده السمكية، اضف إلى ذلك تمتعه بجُزر استراتيجية تتيح لمن يسيطر عليها السيطرة على إقليم مهم في العالم، ويتيح له الفرصة لممارسة دور القوى العظمى.

إلا أن زيادة مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي، وزيادة أهميته في التجارة العالمية دفعت اطرافاً عدة لتدخل فيه، واصبح يتمتع بأهمية جيو سياسية كبيرة في الاستراتيجية الصينية، خاصة مع تولي (شي جين بينغ) سدة الحكم في الصين، ليصبح بحر الصين الجنوبي ساحة منافسة أولى بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، ما صعد من حدة الخلاف بين الطرفين من جهة، وبين الصين والدول المتنازعة معها من جهة أخرى، بسبب سياسة التحالفات والتكتلات الموجهة بالضد من استراتيجية الصين.

وبالرغم من المعوقات الموجهة بالضد من الصين، إلا أنه لم تقلل من أهمية بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، ومحاولة السيطرة عليه باستخدام وسائل عدة، من خلال تطوير القوة البحرية الصينية، واستخدام امكانياتها الاقتصادية عن طريق ربط اقتصادها باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا عموماً والدول المتنازعة معها خصوصاً لتكون بمثابة رادع في حال مواجهة الصين، إضافة إلى مقوماتها السياسية والدبلوماسية، لترويج عن نفسها، وهذا ما يبين أهمية بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية.

الاستنتاجات

عند دراسة الموضوع والخوض في تفاصيله توصل الباحث إلى الاستنتاجات الاتية:

1. يتمتع بحر الصين الجنوبي بأهمية استراتيجية كبيرة بسبب وقوعه في نقطة التقاء اهم طرق المواصلات البحرية، ويعدّ من بين خطوط الملاحة الاكثر ازدحاماً في العالم، واقصر طريق يصل بين المحيطين الهندي والهادئ، فضلاً عما يتمتع به من موارد الطاقة المهمة لدول المنطقة المتعطشة للطاقة، وموارد الأسماك لتامين الامن الغذائي والتي تعدّ من أهم الوجبات الغذائية لدول المنطقة، ووجود مجموعة كبيرة من الجزر والتي تضيف عليه أهمية أخرى، لما تتيح هذه الجزر للدول المسيطرة عليها من السيطرة على طرق التجارة والموارد الطبيعية الموجودة في بحر الصين الجنوبي.

2. ترجع المطالبة الصينية ببحر الصين الجنوبي إلى ما قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية، لعام 1947 عندما أصدرت جمهورية الصين الوطنية خريطة ذات 11 خطاً للمطالبة ببحر الصين الجنوبي، واستمرت فيما بعد جمهورية الصين الشعبية على توظيف الفكرة نفسها لتعزيز ادعاءاتها البحرية، والتي تدعي بان (80%) من بحر الصين الجنوبي يعود اليها تاريخياً، وهذا يتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

3. تمكن السيطرة الصينية على جزر بارسيل في شمال بحر الصين الجنوبي وجُزر سبراتلي في جنوبه من رصد طرق التجارة الرئيسة على مستوى العالم، وتجنبها أي حصار للمضايق البحرية والذي يعد طريقاً تجارياً مهماً لواردات الطاقة الصينية وصادراتها.

4. يعدّ بحر الصين الجنوبي بذي أهمية استراتيجية للمصالح الصينية باعتباره احدى المناطق التي تحتوي على كميات غير قليلة من موارد الطاقة، إضافة إلى قربه الجغرافي من الصين، تجعل من الصين لو استثمرت في هذا البحر أن تلبي جزءاً من احتياجاتها المحلية وبطرق ارخص مما يساعدها على تقليل استيرادها، وتامين نفسها ضد التغيرات الأمنية السريعة التي تحصل في مناطق الإنتاج وبالتالي تغيير الاسعار.

5. هناك علاقة ثنائية قوية بين بحر الصين الجنوبي وشرعية الحزب الشيوعي الصيني في الحكم باعتبار إن السياسة الداخلية تشكل أساس السياسة الخارجية، وأن السياسة الخارجية تنعكس على السياسة الداخلية

لذا فإن سلوك الحكومة الصينية في بحر الصين الجنوبي له تأثير مهم على شرعية الحزب الشيوعي الصيني.

6. أصبح بحر الصين الجنوبي نقطة جوهرية في التنافس الأمريكي – الصيني، الامر التي أدى إلى اهتمام صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية لهذه المنطقة، وفي إطار الترتيبات الأمنية التي اتبعها الطرفان، عملت الولايات المتحدة على تنشيط وجودها العسكري في المنطقة واحياء تحالفاتها الثنائية السابقة، لتكون بمثابة رادع للاستراتيجية الصينية، وعلى الرغم من التصريحات الامريكية بانها لا تنحاز لاي طرف من الأطراف في قضية بحر الصين الجنوبي، إلا أنها ترى نفسها طرفاً ضد الصين، ويرى صناع القرار في الولايات المتحدة أن بحر الصين الجنوبي هو مصلحة حيوية بالنسبة لهم، لأنه يرمز إلى التزامهم اتجاه حلفائها في جنوب شرق آسيا، ووفقاً لهذا المنطق فإنَّ أي تذبذب أو عدم الرغبة من قبل الولايات المتحدة في الدفاع عن أحد حلفائها من شانه أن يدفع الحلفاء الآخرين إلى التساؤل عن مدى مصداقية علاقاتهم الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ، كما ترى الولايات المتحدة أنها اذا ما تمكنت من فرض سيطرتها عسكرياً أو عن طريق أحد حلفائها على مضايق بحر الصين الجنوبي فإنها تتمكن عندئذ من تطويق الصين، لما تشكل هذه المضايق من أهمية كبيرة للتجارة الصينية.

بالمقابل اتبعت الصين ترتيباً امنياً مختلفاً عن الاستراتيجية الامريكية، متمثلة بالترتيبات المتعددة التي تركز على تفعيل دور الصين في المنظمات

الإقليمية، لتعزيز علاقاتها التعاونية (امنية، اقتصادية، سياسية) مع دول المنطقة من خلال منظمات متعددة الاطراف، فضلاً عن تكثيف وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي من خلال تطوير قواتها البحرية، واستصلاح الجزر، كما تتفوق الصين في إستراتيجيتها باستخدامها ميلشياتها البحرية، من دون اللجوء إلى القوات المسلحة الرسمية، وهذا ما يمنح الصين المزيد من المرونة في تنفيذ استراتيجيتها، إلا أنه على الرغم من العلاقات السياسية والاقتصادية والنفوذ العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي لم تنجح في تكوين تحالفات جماعية أمنية، على غرار الولايات المتحدة الامريكية لاستقطاب هذه الدول.

7. دفعت الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي الدول الإقليمية الأخرى المطلة عليه إلى السعي نحو إبراز حقها في المياه الاقليمية، بالطريقة التي ترى أنها تضمن مصالحها في بحر الصين الجنوبي، وهذا ما أدى إلى حدوث اختلافات في وجهات النظر بين الدول المطالبة، وتعقد الوضع في المنطقة وزيادة وتيرة سباق التسلح وسياسة التحالفات، كما نجد في مقابل الصين دولاً أخرى وظفت التاريخ ايضا لتأكيد مطالبها وخصوصاً الفلبين وفيتنام.

8. على الرغم من أن الصين تؤكد على أن تطوير القوة البحرية الصينية هو من أجل الدفاع عن المصالح الصينية وأنه لا يأخذ منحى هجومياً، إلا أن جيرانها يرون أن تزايد الانفاق العسكري الصيني يأخذ منحاً هجومياً، من شأنه أن يخلق مخاوف أمنية لدى دول المنطقة خاصة مع وجود النزاع

على بحر الصين الجنوبي، وغياب آليات فعالة للتعاون الأمني في المنطقة أو أنظمة التعاون البحري بين الدول المتنازعة، وهذا ما يزيد من عدم الثقة بين الدول المتنازعة وزيادة وتيرة سباق التسلح في المنطقة.

9. تبين من خلال الدراسة أن هناك ثلاثة مشاهد مستقبلية تنتظر بحر الصين الجنوبي، أسوأها مشهد المواجهة العسكرية، واقل حدة مشهد استمرار المنافسة، والمشهد التفاؤلي وهو التعاون وانهاء الخلافات، ولكل مشهد مبررات تدعم حدوثه، لكن المشهد الأقرب للواقع هو مشهد استمرار المنافسة حول بحر الصين الجنوبي، بالاستناد إلى المبررات والمحددات التي بحثتها الدراسة، وبذلك تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤلات التي وردت في المقدمة، كما أثبتت صحة الفرضية التي انطلقت منها.

المصادر والراجع

اولاً: الوثائق

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.
2. استعراض النقل البحري 2019، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الأمم المتحدة، جنيف، 2019.

ثانياً: الكتب العربية والمعرّبة

أ. الكتب العربية

1. أركان محمود أحمد، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر، عمان – الأردن 2019.
2. باهر مردان مضخور، الصين: صعود العالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي: من مجموعة مؤلفين، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.
3. باهر مردان مضخور، العلاقات الامريكية الصينية دراسة في الحوار الاقتصادي والاستراتيجية، ط الأولى، انكي للنشر والتوزيع، بغداد 2020.
4. حازم حمد موسى، مقدمة في علم الاستراتيجية، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان –الأردن 2021.

5. حسني موسى محمد، القانون الدولي للبحار، ط الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة 2013.

6. خليل حسين، الاستراتيجيا، ط الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2013.

7. دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي تحليل جيوبوليتيكي، ط الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2018.

8. زينب عبدالله منكاش، العلاقات الامريكية الصينية بعد الحرب الباردة وأبعادها السياسية والاقتصادية، ط الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن- عمان 2020.

9. سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، ط الأولى، مكتبة عدنان، بغداد 2017.

10. سماح مهدي صالح وزين عدنان ناجي، العلاقات الدولية في ظل التعددية القطبية، ط الاولى، مكتبة زين، بيروت 2022.

11. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، ط الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن – عمان 2004.

12. عبد علي كاظم المعموري، القرن الصيني الهيمنة بلا احتلال، ط الأولى، دار روافد، بيروت 2020.

13. عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير، ط الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان 2021.

14. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط الخامسة، جامعة بغداد، بغداد 1992.

15. علوان نعيم أمين، الحرب على آسيا من المياه الدافئة الى المحيط الهندي، ط الأولى، دار أبعاد، بيروت 2015.

16. علي حسين باكير، ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، ط الأولى، دار المنهل، بيروت 2010.

17. عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، ط الأولى، مركز الرافدين للحوار، العراق 2021.

18. كاتسوهيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في آسيان + 3 والتعاون الإقليمي نظرة موحدة لأمن الطاقة في آسيا، من مجموعة مؤلفين، الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة، ط الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2008.

19. كرار كريم الابراهيمي، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجيات التفاوض للقوى الكبرى الصين أنموذجاً، ط الأولى، دار انكي، بغداد 2020.

20. مجموعة مؤلفين، الاستراتيجية السياسية والعسكرية، ط بلا، ج الأول، دار طلاس، دمشق 2011.

21. محسن عبد الصاحب، المسرح البيئي العسكري البداية الجيوبوليتكية والنهاية الاستراتيجية، ط الأولى، العارف للمطبوعات، بيروت 2014.

22. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ط السادسة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2007.

23. محمد سبيلا ونوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، ط الأولى، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الرباط 2017.

24. محمد عبد الغني، الجغرافية السياسية المعاصرة، ط بلا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 2010.

25. محمد ميسر، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر، عمان – الأردن 2017.

26. مفاز مثنى عبد الله، مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية (دراسة نماذج مختارة)، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر، عمان – الأردن 2019.

27. منتصر عمران ناجي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية، ط الاولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت 2017.

28. منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في علم الحرب من السيف والدرع الى الصاروخ والانفاق، ط الأولى، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت2008.

29. نظام بركات والأخرون، مبادئ علم السياسة، ط السابعة، العبيكان للنشر، الرياض 2008

30. نوار جليل هاشم، أميركا والقوة الصاعدة السياسة الامريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ط الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2020.

31. نوار محمد ربيع، تطور النظام السياسي الدولي، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بغداد 2019.

32. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، ط الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2014.

33. يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التواز الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب البادرة وآفاقها المستقبلية، ط الأولى، دار الأكاديميون للنشر، عمان – الأردن 2015.

ب. الكتب المترجمة

1. إريكا ستريكر دوانز وفيليب سي ساوندرز، من مجموعة مؤلفين: صعود الصين، ط الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2010.

2. بنغ قوانغ تشيان، الدفاع الوطني الصيني، ترجمة (فريدة وانغ فو)، ط بلا، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين 2005.

3. توم ميلر، حلم الآسيوي للصين، ترجمة (عبد الرحمن أياس)، ط الأولى، قنديل للطباعة والنشر، دبي 2019.

4. جوزيف هينروتين واخرون، حرب واستراتيجية نهوج ومفاهيم، ترجمة (أيمن منير)، ج الأول، سلسلة عالم المعرفة 470، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2019.

5. جون ستون، الاستراتيجية العسكرية وسياسة وأسلوب الحرب، ترجمة والنشر (مركزا الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ط الأولى، أبو ظبي 2014.

6. جون ميرشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة (مصطفى محمد قاسم)، ط بلا، جامعة الملك سعود، الرياض 2012.

7. جين تسان رونغ، هل الصين دولة عظمى واقع ومستقبل الصين على الساحة الدولية، ترجمة (على ثابت)، ط الأولى، مؤسسة بتانة، القاهرة 2017.

8. دانييل بورشتاين والاخرون، التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة (شوقي جلال)، سلسلة عالم المعرفة 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2001.

9. روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا ما الذي تُخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة (إيهاب عبد الرحيم علي)، سلسلة عالم المعرفة 420، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2015.

10. روبرت غرين، 33 استراتيجية للحرب، ترجمة (سامر أبو هواش)، ط الأولى، العبيكان للنشر، الرياض 2009.

11. ريتشارد هاس، عالم في حيص بيص السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، ترجمة (إسماعيل بهاء الدين سليمان)، ط الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت 2018.

12. سكوت بورتشيل، الليبرالية، مع مجموعة المؤلفين : نظريات العلاقات الدولية، ترجمة (محمد صفار)، ط الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2014.

13. سون تزو، فن الحرب، ترجمة (علي شيري)، ط الرابعة، دار الرافدين، بيروت 2019.

14. شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة (شكر الله خليفة)، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1987.

15. شيوي قوانغ، جغرافيا الصين، ترجمة (محمد أبو جواد)، ط الأولى، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين 1987.

16. غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟، ترجمة (إسماعيل بهاء الدين سليمان)، ط بلا، دار الكتاب العربي، بيروت 2018.

17. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة (صباح ممدوح كعدان)، ط بلا، منشورات الهيئة العامة للكتاب وزارة الثقافة السورية، دمشق 2010.

18. فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، ترجمة ونشر مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط الأولى، أبو ظبي 2014.

19. كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة (سليم شاكر)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1997.

20. كونج زهيغيو، إنشاء القوة البحرية الصينية التحديات وإدارة الاستجابات، ترجمة (حليم نصر)، ط الأولى، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت 2017.

21. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة (الهيثم الايوبي)، ط الرابعة، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 2000.

22. مجموعة مؤلفين: الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ترجمة (اية محمد الغازي)، ط الأولى، دار صفصافة للنشر، القاهرة 2017.

23. نوح فلدمان، الحرب الهادئة مستقبل التنافس العالمي، ترجمة (هشام سمير)، ط الأولى، تكوين للدراسات والأبحاث، الرياض 2016.

24. هاري. ار. ياغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة (راجح مجرز علي)، ط الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2011.

25. هنري كيسنجر، النظام العالم تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة (فاضل جتكر)، ط بلا، دار الكتاب العربي، بيروت 2015.

26. هيلاري رودهام كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة (ميراي يونس)، ط الخامسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2017.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

أ. الاطاريح دكتوراه

1. أمير نجم عبود، التنافس الأمريكي الصيني في جنوب شرق آسيا بعد عام 2008، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، 2019.

2. حيدر زهير جاسم، مبادرة الحزام والطريق ومستقبل مكانة الصين العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2021.

3. نجم عبد الزهرة علي، دول الطاقة الآسيوية في المدرك الاستراتيجي الصيني وانعكاساتهِ الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2021.

ب. الرسائل ماجستير

1. بوكرش دلال وكركور يوبة، سباق التسلح وأثره على استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة (بحر الصين نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

2. جهينة ربوح، التنافس الاقتصادي الصيني الهندي في جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019.

3. سومية جابري، الاستراتيجية الأمنية الصينية في آسيا – الباسيفيك (2012–2020)، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2021.

4. فريج محمد وبن عليلش محمد لمين، تأثير الاقتصاد الصيني على دول جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يجي – جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019.

5. محمد علي عباس، مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في بحر الصين الجنوبي، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق، 2021.

6. مولود خدايش، السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017.

7. نسمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الامريكية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010.

رابعاً: البحوث والدوريات

1. إبراهيم ميرغني وسلطان بن منير، الصراع على مصادر الطاقة الاحفورية وانعكاساته على الامن الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 17، كانون الثاني 2018.

2. اخلاص قاسم نافل، التنافس الطاقوي في ظل الصراعات الإقليمية والدولية (بحر الصين الجنوبي انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 64، 2021.

3. إسراء كاظم جاسم، مضيق ملقا وأثر موقعة الجيوستراتيجي والجيوأقتصادي على آمن مرور بضائع الإقليمية والدولية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العراق، الجزء الثاني من العدد 28، 2018.

4. أندرو سكوبل، بحر الصين الجنوبي والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، ت (سرى فؤاد عبد الكريم)، مجلة قضايا آسيوية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 2، العدد 8، نيسان 2021.

5. انور مؤمن، استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب (دراسة في الوسائل والابعاد العدلية والدبلوماسية)، مركز النهرين للدراسات

الاستراتيجية، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العراق، العدد 8، كانون الأول 2019.

6. جميلة طيب، السياسة الطاقوية الصينية بين الطاقات الأحفورية والطاقات المتجددة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائرية 3، الجزائر، العدد 13، كانون الأول 2019.

7. حميد شهاب أحمد وزيدون سلمان محمد، الاقتصاد الصيني وأثيره في التجارة الدولية (دراسة في دور ميناء كوادر)، مجلة العلوم السياسة، جامعة بغداد، العراق، العدد 60، 2020.

8. حيدر علي سكينه، الأهمية الجيواستراتيجية لبحر الصين الجنوبي والصراع الأمريكي – الصيني حوله، مجلة الدفاع اللبناني، وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، العدد 115، كانون الثاني 2021.

9. خضير إبراهيم سلمان وعدنان خلف حميد، إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 30، 2016.

10. رشا سهيل محمد، التنافس الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي دراسة في الابعاد الجيوستراتيجية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد 20، 2020.

11. رضا محمد هلال، آسيا والمحيط الهادي بين أوباما وترامب، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، مصر، المجلد 54، العدد 215، كانون الثاني 2019.

12. سمر إبراهيم محمد، دور منظمة الأسيان في تسوية نزاعات (دراسة حالة: نزاع بحر الصين الجنوبي)، دورية آفاق آسيوية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مصر، العدد 10، أيلول 2022.

13. السيد صدقي عابدين، سياسة بكين في بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، مصر، المجلد 52، العدد 207، كانون الثاني 2017.

14. شريفة كلاع، النزاع الأمريكي – الصيني للسيطرة على البحر الصين الجنوبي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمر ثلجي الأغواط، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.

15. عامر هاشم عواد ونغم نذير شكر، توجهات الإستراتيجية الأمريكية نحو الصين وجنوب شرق آسيا، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق العدد 5، نيسان 2013.

16. عبد الأمير عباس عبد ووسام علي كيطان، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق ملقا، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، العراق، المجلد 1، العدد 80، 2019.

17. عبد الأمير محسن جبار وأمير نجم عبود، السياسة الصينية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين (دراسة في أبعادها الاقتصادية والأمنية)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 41-42، 2019.

18. عبد العباس فضيخ دغبوش ونور حسين الرشدي، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، المجلد 5، العدد 14، تموز 2022.

19. عبد العزيز صقر، التحليل السياسي ومفهوم الاستراتيجية دراسة في تأصيل المفهومات والمناهج، مجلة البيان، المركز العربي للدراسات الإنسانية، السعودية، العدد 3 ،2006.

20. عبد المالك حطاب وإبراهيم مشعالي، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 3، ديسمبر 2019.

21. عبد مالك حطاب وإبراهيم مشعالي، الصعود البحري الصيني وتأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر، المجلد 23، العدد 46، 2019.

22. عدنان خلف البدراني، أهمية الامن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العراق، العدد 66، 2016.

23. عدنان كاظم وماهر حيدر، منظمة شنغهاي ودورها الإقليمي والدولي دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 29، العدد 1، 2022.

24. غزلان محمود عبد العزيز، الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 21، العدد 4، تشرين الاول 2020.

25. فلاح أمينة، الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة في منطقة الجنوب شرق آسيا من سياسة التجاهل إلى سياسة إعادة التوازن، مجلة قضايا آسيوية، مركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد 2، تشرين الأول 2019.

26. كرار أنور البديري، التعايش المعقد: العلاقات الامريكية الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العراق، العدد 17، آب 2017.

27. محمد بسيوني عبد الحليم، التحول نحو سياسة خارجية أمريكية أكثر ارتباطاً بالداخل، ملحق تحولات استراتيجية الذي يصدر مع مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد 56، العدد 224، نيسان 2021 .

28. محمد سنان، الحوار الرباعي الية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 20، تشرين الثاني 2017.

29. محمد منصوري، المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الحقوق السيادية للدولة الساحلية ومصالح الدول الأخرى، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 10، حزيران 2018.

30. محمود توفيق محمد، الجوانب القانونية للتحكم الدولي بشأن بحر الصين الجنوبي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الازهر، مصر، المجلد الأول، العدد 32، 2017.

31. مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، المجلد 46، العدد 183، كانون الثاني 2011.

32. مصطفى كمال، جيوسياسية الطاقة النزاع الأمريكي – الصيني في بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد 54، العدد 218، تشرين الأول 2019.

33. نزيرة الافندي، الحلقة المفرغة: المأزق الآسيوي بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، المجلد 49، العدد 197، تموز 2014.

34. هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 51، 2018.

35. وسام علي كيطان، الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي وأثره في الملاحة الدولية، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 27، العدد 110، 2021.

36. يونس مؤيد يونس، استراتيجية الصين البحرية وأثرها على الامن الإقليمي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق، العدد 23، 2017.

خامساً: التقارير

1. تصاعد التنافس الأمريكي – الصيني على الساحة الدولية: من تقرير الاستراتيجي السنوي 2021، معهد الرصانة، الرياض، شباط 2022.

سادساً: محاضرات

1. إدريس عطية، علم الاستراتيجية، محاضرات مطبوعة ألملقى على طلبة ليسانس مرحلة ثالثة، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2019/ 2020.

سابعاً: الدراسات

1. إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، حوار شانجريلا خريطة تهدد الأمن الآسيوي في 2022، تقدير موقف العدد 17، 13 حزيران 2022، أبو ظبي.

2. تيموثي آر هيث وكريستين غانيس والاخرون، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة RAND، الولايات المتحدة الامريكية 2016،

3. جيمس دوبينز والاخرون، إعادة النظر في الصراع مع الصين احتمالات ونتائج واستراتيجيات الردع، مؤسسةRAND ، الولايات المتحدة الامريكية، 2017.

4. سفيان بلمادي، جيوسياسة المضايق البحرية الإستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني نموذجاً، جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2015.

5. عزت شحرور، الصين ونزاعات المحيط الهادي الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 1 تشرين الأول 2012.

6. علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مركز الجزيرة للدراسات، 29 نيسان 2014.

7. غويليم كولوم بيلا، الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم، ترجمة والنشر (مركز إدراك للدراسات والاستشارات)، سنة بلا، سورية.

8. مارك ر كوزاد و ونيثن بوشان مصطفقة، جيش التحرير الشعبي الصيني عمليات قواته الجوية فوق الماء الحفاظ على الصلة والاهمية وسط بيئة الأمنية المتبدلة، مؤسسةRAND ، الولايات المتحدة الامريكية، 2017.

ثامناً: الصحف

1. احتكاكات صينية أميركية هل يتحمل العالم حربين في آن واحد؟، صحيفة الصباح الجديد العراقية، العدد 4935، بتاريخ 18 تموز2022.

2. إيلي يوسف، جزر سليمان تسعى لتوقيع اتفاقية تسمح للصين بإقامة قواعد عسكرية، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد : 15825، بتاريخ 27 اذار 2022.

3. إيلي يوسف، دعوات لتغيير الاستعدادات الدفاعية لأميركا مع أستراليا ونيوزيلندا، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد : 15858، بتاريخ 29 نيسان 2022.

4. إيلي يوسف، موازنة الدفاع الأميركية 2022، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15737، بتاريخ 29 كانون الأول 2021.

5. علي بردي، أميركا وأوروبا تعبران عن قلق بالغ من سياسات بكين المريبة، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15712، بتاريخ 4 كانون الأول 2021.

6. علي بردي، بلينكن يبدأ جولة في منطقة الهادئ، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15778، بتاريخ 8 شباط 2022.

7. علي بردي، بلينكين لمواجهة ((الأعمال العدوانية)) للصين في منطقة الهندي والهادئ، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15723، بتاريخ 15 كانون الأول 2021.

8. علي بردي، بلينكين يبدأ جولة استراتيجية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15722، بتاريخ 14 كانون الأول 2021.

9. علي بردي، وزير الخارجية الأميركي يبدأ رحلة تشمل بريطانيا وإندونيسيا وماليزيا وتايلند، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15718، بتاريخ 10 كانون الأول 2021.

10. ناصيف حتي، أزمة جزر سليمان والمواجهة الغربية الصينية، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15863، بتاريخ 4 أيار 2022

11. هبة القدسي، شي يدعو بايدن للتعاون في إرساء السلام ويتحاشي انتقاد روسيا، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15817، بتاريخ 19 اذار 2022.

12. هبة القدسي، واشنطن تضغط لكسر علاقات بكين وموسكو، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15816، بتاريخ 18 اذار 2022.

13. اليابان تبرم معاهدة امنية تاريخية مع أستراليا، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15746، بتاريخ 7 كانون الثاني 2022.

تاسعاً: شبكة الأنترنيت

أ. المواقع الالكترونية الرسمية

1. الأمم المتحدة، مذكرة صينية مقدمة للأمين العام للأمم المتحدة، ذات العدد (CML/7/2009)، على رابط:
https://www.un.org/depts/los/clcs_new/submissions_files/mysvnm33_09/chn_2009re_mys_vnm_e.pdf

2. الأمم المتحدة، مذكرة صينية مقدمة للأمين العام للأمم المتحدة، ذات العدد (CML/8/11)، على رابط:
https://www.un.org/depts/los/clcs_new/submissions_files/mysvnm33_09/chn_2011_re_phl_e.pdf

3. البنك الدولي، اجمالي الناتج المحلي لدول (بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، ميانمار، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام)، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/?locations=BN-KH-ID-MM-LA-MY-PH-SG-TH-VN

4. وزارة الخارجية الصينية، المؤتمر الصحفي الدوري للمتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية جيانغ يو، 16 أيلول 2011، على رابط:
https://www.mfa.gov.cn/ce/ceus//eng/fyrth/t9860126.htm

ب. المواقع غير الرسمية

1. بايدن في أول خطاب سياسي: الصين أخطر منافس للولايات المتحدة، CNN، 5 شباط 2021، على الرابط:
https://arabic.cnn.com/world/video/2021/02/05/v101551-biden-china

2. شية دو، صندوق طريق الحرير يعزز عمليات التمويل، صحيفة الشعب الصينية اليومية، 7 أيار 2019، على الرابط:

http://arabic.people.com.cn/n3/2019/0507/c31659-9575841.html

3. ليليان وجدي، البحرية الأمريكية تخطط لعمليات حرية ملاحة أخرى ببحر الصين الجنوبي، REUTERS، 24 شباط 2016، على الرابط: https://www.reuters.com/article/oegwd-usa-china-ab5-idARAKCN0VX2BR

4. متحدث عسكري : الولايات المتحدة مثيرة للاضطرابات في بحر الصين الجنوبي، وكالة الانباء الصينية (شينخوا)، 25 شباط 2022، على الرابط : http://arabic.news.cn/2022-02/25/c_1310487830.htm

5. مقالة خاصة : شي يجرى تبادلات صريحة ومتعمقة لوجهات النظر مع بايدن، وكالة الانباء الصينية (شينخوا)، 19 اذار 2022، على الرابط : http://arabic.news.cn/2022-03/19/c_1310520398.htm

المصادر الأجنبية

First: Official documents

1. Law of the Sea, United Nations Publication, Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea Office of Legal Affairs, Bulletin No. 91, New York, 2017.

Second: Books

1. Gui Yongtao and Li Boran, Managing U.S.–China Zone Competition and Mitigating Security Tensions in the Asia–Pacific Region, authors group : The U.S. and China in Asia Mitigating Tensions and Enhancing Cooperation, (Johns Hopkins School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University, Washington) and (Institute of International and Strategic Studies, Peking University, Peking), 2019.

2. Kenneth N. Waltz, Theory of International Politic, Addison – Wesley Publishing Company, Boston 1979.

3. Kishore Mahbubani, has China won? The Chinese Challenge to American Primacy, Public Affairs, New York 2020.

4. Klaus Heinrich Raditio, Understanding Chinas Behaviour in the South China Sea A Defensive Realist Perspective, Palgrave macmillan, London 2019.

5. Nguyen Thi Lan Anh, Origins of the South China Sea Dispute, Group of authors: Territorial Disputes in the South

China Sea Navigating Rough Waters, PALGRAVE MACMILLAN, Landan 2015.

6. Richard Q. Turcsanyi, Chinese Assertiveness in the South China Sea Power Sources, Domestic Politics, and Reactive Foreign Policy, Springer, Berlin 2018.

7. Sigfrido Burgos Caceres, China Strategic Interests in The South China Sea Power and resources, Routledge, London 2014.

8. Tilman Pradt, China's New Foreign Policy Military Modernisation Multilateralism and the China Threat', Palgrave Macmillan, London 2016.

9. Timo Kivimaki, War or Peace in the South China Sea, NIAS Press, Copenhagen, 2002.

10. Zenel Garcia, China's Military Modernization Japan's Normalization and the South China Sea Territorial Disputes, Palgrave macmillan, London 2019.

Third: University theses

1. Jordan M. Sandy, Chinese Nationalism and the South China Sea, Master Thesis, Wright State University, College of Public and International Affairs, U.S 2020.

Fourth: Research and periodicals

1. Aaron Holmes, Artificial Islands in the South China Sea, OSR Journal of Student Research, California State University, U.S, Vol 4, No 1, 2016.

2. Adam P.Liff, China and the U.S. Alliance System, The China Quarterly, Cambridge University, Cambridge, No. 233, March 2018.

3. Ania Llanos Antczak, Chinas Quest in the South and East China Sea: The Struggle Between Realism, Liberalism and Constructivism, Revista Mexicana de Analisis Politico y Administracion Public, Universidad de Guanajuato, USA, , Vol 9, No 1, January 2020.

4. Benny The Cheng Guan, The South China Sea Conundrum: China's Strategic Culture and Malaysia's Preferred Approaches, International Journal of China

Studies, University of Malaya, Malaysia, Vol 8, No 3, December 2017.

5. Cai Penghong, The South China Sea Troubled Waters in China- U.S. Relations, China Quarterly of International Strategic Studies, Shanghai Institutes for International Studies, China, Vol 3, No 2, 2017.

6. Clarence J. Bouchat, The Paracel Islands and U.S Interests and Approaches in the South China Sea, Strategic Studies Institute (SSI), Pennsylvania, June 2014.

7. Feng Zhang, Chinese Thinking on the South China Sea and the Future Regional Security, Political Science Quarterly, Columbia University, Columbia, Vol. 132, No. 3, September 2017.

8. Jihyun Kim, Territorial Disputes in the South China Sea Implications for Security in Asia and Beyond, Strategic Studies Quarterly, Air University, U.S., Vol. 9, No. 2, Summer 2015.

9. Joshua H. Ho, The Security of Sea Lanes in Southeast Asia, Asian Survey magazine, University of California, U.S, Vol 46, No 4, July 2006.

10. Julius A.N. Masrikat, Standing stock of demersal Fish assessment in Southern part of South China Sea, Journal of Coastal Development, Research Institute of Diponegoro University, Indonesia, Vol 15, No 3, June 2012.

11. Kirsten Sellars, Rocking the boat: The Paracel's, the Spratly and the South China Sea arbitration, Columbia Journal of Asian Law, Columbia University, New York, Vol 30, No 2, January 2017.

12. Leonardo Bernard, The Right to Fish and International Law in the South China Sea, Journal of Political Risk, Corr Analytics, Vol 4, No 1, January 2016.

13. Marcin Admczyk and Patrycja Rutkowska, China on the road to becoming a sea power-is this renaissance of A.T. Mahans and J.S Corbetts theory, Kultura-Historia-Globalizacja, University of Wroclaw, Poland, No 23, 2018.

14. Mu Ramkumar and others, Hydrocarbon reseves of the South China Sea Implications for regional energy secuity, Energy Geoscience, SINOPEC Exploration Production Research Institute, China, Vol 1, No 1-2, 2020.

15. Najimdeen BAKARE and Minahil R. TOOR, Revisiting Mackinders Heartland Theory: Identifying the Emergence of Competition in the Indian Ocean Region, Przeglad Strategzny magazine, Adam Mickiewicz University, Poland, No 12, January 2019.

16. Putti Ananda Hiswi, The Increase of Vietnam Military Capability un the South China Sea Dispute: Arms Race of Status Quo, Jurnal Global Strategis, Universitas Airlangga, Indonesia, No. 1, June 2020

17. S. Rajasimman, Chinese Naval Strategy in the Twenty First Century the Turn to Mahan, Journal of Defence Studies, Manohar Parikar Institute of Defense Studies and Analysis, Indian, Vol 3, No 3, July 2009.

18. Sugiarto Pramono, More Guns , Less Butter China – U.S. Arms Race Behind Southeast Asia's Economic

Boom, China Quarterly of International Strategic Studies, Shanghai Institutes for International Studies, China, Vol. 4, No. 1, June 2018.

19. Xue Gong, Chinas Economic Statecraft: The Belt and Road in Southeast Asia and the Impact on the Indo – Pacific, Security Challenges Magazine, Institute For Regional Security, Australia, Vol 16, No 3, 2020.

Fourth: Reports

1. B P– Statistical Review of World Energy, British Petroleum Company, London, June 2019.

2. Ben Dolven and Other, China Primer: South China Sea Disputes, Congressional Research Service, Washington, February 2, 2021.

3. Ben Dolven and Other, South China Sea Disputes: Background and U.S. Policy, Congressional Research Service, Washington, December 22, 2022.

4. Emma Chanlett – Avery and Ian E. Rinehart, The U.S.–Japan Alliance, Congressional Research Service, Washington, February 9, 2016.

5. Michael Pilger, ADIZ Update : Enforcement in the East China Sea Prospects for the South China Sea and Implications for the United States, U.S.- China Economic and Security Review Commission, Washington, March 2 2016.

6. National Security Strategy of the United States of America, Washington, December 2017.

7. OPEC, World Oil Outlook 2019-2014, OPEC Secretariat, Vienna, November 2019.

8. Pentagon, Indo-Pacific Strategy report, Virginia, June 1, 2019.

9. Pentagon, Military and Security Developments Involving the Peoples Republic of China, U.S, 2021.

10. Siemon T. Wezeman, Arms Flows to Sout East Asia, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden, December 2019.

11. South China Sea, U.S Energy Information Administration, Washington, February 7 2013.

12. Stirring up the south China Sea (IV): Oil in Troubled Waters, International Crisis Group, Asia Report N.275, January 26 2016.

13. U. S. Department of State, Limits in the Seas, No.150, People's Republic of China: Maritime Claims in the South China Sea, January 2022.

Sixth: Studies

1. Brendan Taylor, The South China Sea is Not a Flashpoint, The Washington Quarterly, The Elliott School of International Affairs, U.S. Washington, Spring 2014.

2. Clarence J. Bouchat, The Paracel Islands and U.S Interests and Approaches in the South China Sea, Strategic Studies Institute (SSI), Pennsylvania, June 2014.

3. Eleanor Freund, Freedom of Navigation in the South China Sea (A Practical Guide), Belfer Center for Science and International Affairs, Cambridge, June 2017.

4. Felix Heiduk, An Arms Race in Southeast Asia? Changing Arms Dynamics Regional Security and the Role of

European Arms Exports, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, August 2017.

5. Gilang Kembara, Partnership for Peace in the South China Sea, Center for Strategic and International Studies, Washington, 2018.

6. Irene Chan, Current Trends in Southeast Asian Responses to the Belt and the Road Initiative, S. Rajaratnam School of International Studies, Monograph No.33, Singapore 2017.

7. Kelsey Broderick, Chinese Activities in the South China Sea Implications for the American Pivot to Asia, Project 2049 Institute, U.S. Virginia, May 2015.

8. Madeline Mclaughlin, U.S. Strategy in the South China Sea, American Security Project, U.S. October 2020.

9. Monika Chansoria and Paul Benjamin, Placing China in Americas Strategic Pivot to the Asia-Pacific: The Centrality of Halford Mackinders Theory, CLAWS Journal, India, Summer 2012.

10. Pham Quang Minh, The South China Sea Issue and Its Implications: Perspective from Vietnam, 6th Berlin Conference on Asian Security BCAS, Berlin, June 18-19, 2012.

11. Prashanth Parameswaran, Playing It Safe: Malaysia's Approach to the South China Sea and Implications for the United States, Center for New American Security, U.S., February 2015.

12. Wilikinson C. Devantier and others, United Nations Environment Programme 2005, South China Sea Global International Waters Assessment Regional assessment 54, University of Kalmar, Sweden.

Seventh: Internet

A. Official Websites

1. ASEAN-China Economic Relation, Available At: https://asean.org/our-communities/economic-community/integration-with-global-economy/asean-china-economic-relation/

2. Candace Dunn and Justine Barden, more than 30% of global maritime crude oil trade moves through the South China Sea, EIA, August 27, 2018, Available At: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=36952

3. China Adheres to the Position of Settling Through Negotiation the Relevant Disputes Between China and the Philippines in the South China Sea, The State Council the Peoples Republic of China, 13 July 2016, Available At : http://english.www.gov.cn/state_council/ministries/2016/07/13/content_281475392503075.htm

4. China surpassed the United States as the World's Largest crude oil importer in 2017, U.S Energy Information Administration, February 5 2018, Available At: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34812,

5. China's National Defense in the New Era, Chinese Ministry of National Defense, 2019/7/24, Available At : http://eng.mod.gov.cn/publications/2019-07/24/content_4846452.htm

6. Chinas crude oil imports surpassed 10 million barrels per day in 2019, U.S Energy Information, March 23, 2020, Available At: https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=43216

7. Chinas Military Strategy, Chinese Ministry of National Defense, Available At: http://eng.mod.gov.cn/publications/2021-06/23/content_4887928.htm

8. Chinas National Defense in 2010, Chinese Ministry of National Defense, March 2011, Available At: http://eng.mod.gov.cn/publications/2021-06/23/content_4887922.htm

9. Chinese Ministry of National Defense, China- Russia Joint Sea 2021 military exercise concludes, Available At : http://eng.mod.gov.cn/news/2021-10/23/content_4897383.htm

10. Declaration of the Government of the Peoples of the peoples Republic of China on Chinas Territorial, 4 September 1958, Available At:

https://www.documentcloud.org/documents/1341822-declaration-of-the-government-of-the-prc-on.html

11. Eugene C.Lafond, South China Sea, Pacific Ocean, Encyclopedia Britannica, Central Intelligence Agency, 16 Apr 2020, At: https://www.britannica.com/place/South-China-Sea

12. Exclusive Economic zone and Continental Shelf Act of 26/June/ 1998, UN, Available At: https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/chn_1998_eez_act.pdf

13. Jim Garamone, Pacom Commander Lists Threats, Discusses Strategy in Indo-Asia-Pacific, U.S. Department of Defense, July 28 2017, Available At: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/1260782/pacom-commander-lists-threats-discusses-strategy-in-indo-asia-pacific/

14. Law on the Territorial Sea and the Contiguous Zone of 25/February/ 1992, UN, Available At:

https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/CHN_1992_Law.pdf

15. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, Foreign Ministry Spokesperson Zhao Lijian's Regular Press Conference on November 16 2021, Available At : https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/2511_665403/202111/t20211116_10448981.html

16. PCA Press Release: The South China Sea Arbitration (The Republic of the Philippines v. The Peoples Republic of China), Permanent Court of Arbitration, 12 July 2016, P.9, Available At : https://pca-cpa.org/en/news/pca-press-release-the-south-china-sea-arbitration-the-republic-of-the-philippines-v-the-peoples-republic-of-china/

17. Statement of Foreign Affairs Secretary Teodoro L. Locsin, Jr. on the 5th anniversary of the issuance of the Award on the South China Sea Arbitration, Philippine Department of Foreign Affairs, July 12 2021, Available At:

https://dfa.gov.ph/statement-remarks-apc/29133-statement-of-foreign-affairs-secretary-teodoro-l-locsin-jr-on-the-5th-anniversary-of-the-issuance-of-the-award-on-the-south-china-sea-arbitration

18. U.S. Department of State, Department Press Briefing – April 18 2022, Available At : https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-april-18-2022/#post-335253-CHINA

19. Untied Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982, UN Division of Ocean Affairs and Law of the Sea, Available At :https://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/convention_overview_convention.htm

20. VTravel to Australia, Fiji, and Hawaii, February 7-13, 2022, U.S. Department of State, Available At: https://www.state.gov/secretary-travel/travel-to-australia-fiji-and-hawaii-february-7-13-2022/

B. Unofficial websites

1. Adam Greer, The South China sea Is Really a Fishery Dispute, The Diplomat, July 20 , 2016, Available At : https://thediplomat.com/2016/07/the-south-china-sea-is-really-a-fishery-dispute

2. Dzirhan Mahadzir, U.S. and Japanese Ships Hold Anti-Submarine Warfare Drills in the South China Sea, USNI News, November 16 2021, Available At: https://news.usni.org/2021/11/16/u-s-and-japanese-fleets-hold-anti-submarine-warfare-drills-in-the-south-china-sea

3. Erin Hale, China uses maritime militia to assert claim on South China Sea, ALJAZEERA, 10 November 2021, Available At: https://www.aljazeera.com/news/2021/11/19/china-supports-maritime-militia-to-assert-south-china-sea-claim

4. How is China Modernizing its Navy ?, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Available At : https://chinapower.csis.org/china-naval-modernization/

5. Jessica Chen Weiss, really think about the South China Sea, The Washington Post, July 14, 2016, Available At : https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/07/14/heres-what-chinas-people-really-think-about-the-south-china-sea/

6. John J. Mearsheimer, The Inevitable Rivalry America, China, and the Tragedy of Great-Power Politics, Foreign Affairs, Available At : https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2021-10-19/inevitable-rivalry-cold-war

7. Junnosuke Kobara, Japan to 1% GDP cap on defense spending : Minister Kishi, Nikkei Asia, May 20 2021, Available At : https://asia.nikkei.com/Editor-s-Picks/Interview/Japan-to-scrap-1-GDP-cap-on-defense-spending-Minister-Kishi

8. Kevin Rudd, How to stop China and US going to war, The Guardian, Apr 7 2022, Available At : https://www.theguardian.com/world/2022/apr/07/how-to-stop-china-and-the-us-going-to-war

9. Kishore Mahbubani, Why Attempts to Build a New Anti-China Alliance Will Fail, Foreign Policy, January 27 2021, Available At : https://foreignpolicy.com/2021/01/27/anti-china-alliance-quad-australia-india-japan-u-s/

10. Li Nan, SCO Supports Peace and Stability in South China Sea, BEIJING REVIEW, Available At: http://www.bjreview.com/World/201605/t20160525_800057621.html

11. Mark J. Valencia, Three scenarios for the South China Sea : the good the bad and the ugly, South China Morning Post, May 9 2022, Available At : https://www.scmp.com/comment/opinion/article/3176640/three-scenarios-south-china-sea-good-bad-and-ugly

12. Michael Beckley and Hal Brands, What Will Drive China to War, The Atlantic, November 1 2021, Available At : https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2021/11/us-china-war/620571/

13. Nancy A. Youssef, U.S. Is Positioning Military Assets Around Asia to Counter China Esper Says, Well Street

Journal, Jul 21 2020, Available At : https://www.wsj.com/articles/u-s-is-positioning-military-assets-around-asia-to-counter-china-esper-says-11595340363

14. Pew Research Center, How Asians View Each Other, July 14 2014, Available At : https://www.pewresearch.org/global/2014/07/14/chapter-4-how-asians-view-each-other/

15. Riyaz Khaliq, China launches military drill in South China Sea, Anadolu Agency, 27.2.2022, Available At : https://www.aa.com.tr/en/asia-pacific/china-launches-military-drill-in-south-china-sea/2516923

16. Robert D. Kaplan, The South China Sea Is the Future of Conflict, Foreign Policy, August 15 2011, Available At: https://foreignpolicy.com/2011/08/15/the-south-china-sea-is-the-future-of-conflict/

17. Robert Lawrence Kuhn, Candid thoughts on South China Sea disputes, CHINA DAILY, 2016/8/6, Available

At: http://www.chinadaily.com.cn/opinion/2016-08/06/content_26367442.htm

18. Seung Min Kim and others, In hours-long virtual meeting Biden and Xi manage strained U.S.-China ties, The Washington Post, November 16 2021, Available At : https://www.washingtonpost.com/politics/biden-to-meet-with-chinese-president-in-virtual-summit/2021/11/14/6f59b36c-45bb-11ec-973c-be864f938c72_story.html

19. Tomas E. Ricks, Could the Chinese Communist Party survive dropping South China Sea claims?, Foreign Policy, June 29, 2017, Available At : https://foreignpolicy.com/2017/06/29/could-the-chinese-communist-party-survive-dropping-south-china-sea-claims/

20. Wang Tengfei and others, Vietnamese illegal Fishing trigger crisis in the South China Sea, SCSPI, September 21, 2020, Available At : http://www.scspi.org/en/dtfx/vietnamese-illegal-fishing-activities-trigger-crisis-south-china-sea

türkçe kaynaklar (المصادر التركية)

1. Adında Khaerani, Güney Çin Denizi sorunlarında ASEAN'IN rolü, yüksek lisans tezi, İstanbul Üniversitesi, siyaset bilimi ve uluslararasi ilişkiler anabilim dali, Türkiye 2016.

2. Cemre PEKCAN, ULUSLARARASI HUKUK ÇERÇEVESİNDE GÜNEY ÇİN DENİZİ KRİZİNİN DEĞERLENDİRİLMESİ, Uluslararası Kriz ve Siyaset Araştırmaları Dergisi, Türkiye, Cilt 1,Sayı 3, Aralık 2017.

3. Diren Şahin, Bölgesel ihtilaflar bağlamında Güney Çin denizi ve Çin halk cumhuriyeti 'nin bölge politikalari, YÜKSEK LISANS TEZİ' Sosyal bilimler enstitüsü uluslararası ilişkiler anabilim dalı, Süleyman Demirel üniversitesi, Isparta T.C, 2019.

4. Kübra ÇOBAN HASTUN, GÜNEY ÇİN DENİZİ'NDE AVRUPA BİRLİĞİ'NİN DÖNÜŞTÜRÜCÜ ROLÜ: BÖLGESEL ENTEGRASYON YOLUYLA ALTERNATİF ÇATIŞMA ÇÖZÜMÜ MEKANİZMALARI, Ankara Avrupa

Çalışmaları Dergisi, Ankara Üniversitesi, Türkiye, Cilt 21, No 1, 2022.

5. Sümeyra Betül Coşkun, Güney Çin Denizi'nde ABD ve Çin'in Çatışma eğitimli rekabeti ve ikili ilişkilere, YÜKSE LİSANS TEZİ, Sosyal bilimler enstitüsü uluslararası ilişkiler anabilim dalı, ULUDAĞ ÜNİVERSİTESİ, Bursa T.C, 2019

قائمة المحتويات

ت	المحتوى	الصفحة
1	المقدمة	I
2	**الفصل الأول** **الاطار المفاهيمي والاهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي**	10
3	المبحث الأول: مفاهيم الدراسة	12
4	المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية	12
5	المطلب الثاني: بحر الصين الجنوبي (الموقع والجُزر)	22
6	المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي	27
7	المطلب الأول: الملاحة الدولية	27
8	المطلب الثاني: مصدر للطاقة	35
9	المطلب الثالث: الثروة السمكية	40
10	**الفصل الثاني** **المطالب والمصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي**	47
11	المبحث الأول: مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار **1982**	49
12	المطلب الأول: مطالب الصين في بحر الصين الجنوبي	49
13	المطلب الثاني: التقسيم القانوني للبحار وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام **1982**	57
14	المطلب الثالث: مطالب الصين في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام **1982**	63
15	المبحث الثاني: مصالح الصين في بحر الصين الجنوبي	68

16	المطلب الأول: المصالح الجيوستراتيجية	68
17	المطلب الثاني: أمن الطاقة	73
18	المطلب الثالث: تأمين الممرات الملاحية	78
19	المطلب الرابع: إضفاء الشرعية للحزب الشيوعي الصيني	86
20	**الفصل الثالث** **المقومات والمعوقات للاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي**	92
21	المبحث الأول: مقومات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي	93
22	المطلب الأول: المقومات العسكرية	93
23	المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية	104
24	المطلب الثالث: المقومات السياسية والدبلوماسية	115
25	المبحث الثاني: معوقات الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي	128
26	المطلب الأول: الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي	128
27	المطلب الثاني: نزاع السيادة بين دول الإقليمية على بحر الصين الجنوبي	145
28	المطلب الثالث: ارتفاع وتيرة سباق التسلح في المنطقة	151
29	الفصل الرابع مستقبل الاستراتيجية الصينية في بحر الصين الجنوبي	157
30	المبحث الأول: مشهد استمرار المنافسة	158
31	المطلب الأول: مبررات استمرار المنافسة	158
32	المطلب الثاني: محددات استمرار المنافسة	164
33	المبحث الثاني: مشهد التعاون وانهاء الخلافات	170
34	المطلب الأول: مبررات التعاون	170
35	المطلب الثاني: محددات التعاون	178
36	المبحث الثالث: مشهد المواجهة العسكرية	184

37	المطلب الأول: مبررات المواجهة	184
38	المطلب الثاني: محددات المواجهة	195
39	**الخاتمة**	203
40	**قائمة المصادر**	209

فهرست الخرائط

ت	رقم الخريطة	اسم الخريطة	الصفحة
1	(1-1)	بحر الصين الجنوبي	23
2	(2-1)	جزر بحر الصين الجنوبي	26
3	(3-1)	جزر بحر الصين الجنوبي	26
4	(4-1)	توزيع جغرافي لكميات النفط الموجودة في بحر الصين الجنوبي	37
5	(1-2)	الخريطة ذات تسعة خطوط المرافقة مع المذكرة الصينية ذات العدد (CML/7/2009) المرسلة إلى الأمم المتحدة	56
6	(2-2)	استراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة الصينية	85

فهرست الاشكال

ت	رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	(1-1)	نسبة النفط المصدر والمستورد التي مرت عبر بحر الصين الجنوبي	33
2	(2-1)	حركة الخطوط التجارة البحرية في بحر الصين الجنوبي	34
3	(1-2)	التقسيمات القانونية للبحار	62

فهرست الجداول

ت	رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	(1-1)	الحصة الإنتاجية لدول المنطقة من المصادر الطاقة الموجودة في بحر الصين الجنوبي	39
2	(1-3)	الانفاق العسكري الصيني	94

دار أيام للنشر والتوزيع

insta:dar_ayam

07739457601